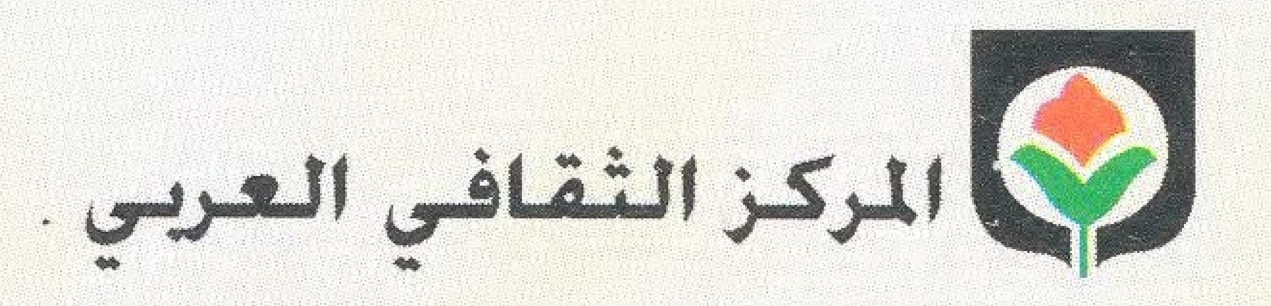
مستقبل الإسلام السياسي

(وجهات نظر أميركية)

إعداد : د. أحمد يوسف



مستقبل الإسلام السياسي

(وجهات نظر أميركية)

إعداد

د. أحمد يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب

مستقبل الإسلام السياسي

إعداد

د. أحمد يوسف

الطبعة

الأولى، 2001

عدد الصفحات: 168

القياس: 17 × 24

جميع الحقوق محفوظة

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 303339 ـ 307651

فاكس: 305726 ـ 2 212+

Email: markaz@inter.net.ma

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 750507 ـ 352826

فاكس: 343701 ـ 1 961+

مقدمة

في سنة ١٩٩٨م، شاركت في كتاب حول الإسلام والغرب، مع الزميل الأستاذ تركي علي الربيعو، هو الكتاب الثاني الذي صدر ضمن مشروع حوارات لقرن جديد، الذي تشرف عليه دار الفكر بدمشق. وقد لقي الكتاب اهتماماً من الكتاب والنقاد، وصدرت منه طبعة ثانية سنة ٢٠٠١م. وكانت ملاحظتي الأساسية على هذا العمل أنه وقف على ضفة واحدة، هي الضفة الإسلامية، ولم يبارحها أو يتجاوزها الى الضفة الثانية، أي ضفة الغرب،. لذلك فقد قدم قراءة واحدة هي القراءة الإسلامية، ولم يقدم قراءة الغرب لتلك القضية، التي لا يمكن النظر اليها من خلال قراءة واحدة، أو من اتجاه واحد، ولا حتى في عصر واحد. ويأتي هذا الكتاب لكي يقدم القراءة الثانية، وهي القراءة الغربية لجدليات العلاقة بين الغرب والإسلام.

وفي سنة ٢٠٠٠م، كنت في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الذي نظم لنا بعض اللقاءات مع مؤسسات اسلامية فاعلة هناك وفي واشنطن العاصمة بالذات، والتي تهتم بالعلاقات الإسلامية - الأمريكية مثل «المجلس الإسلامي الأمريكي» و«مجلس العلاقات الإسلامية - الأمريكية»، وبعض المؤسسات الأخرى، والانطباع الذي خرجت به من هذه اللقاءات، وهو في الحقيقة أكثر من كونه انطباعاً لأنه يحظى بتوافقات من أهل الخبرة والرأي، هو أن الوجود الإسلامي في أمريكا يمر بأحسن حالاته وفتراته من حيث فرص النجاح والتقدم. فقد عرف كيف ينظم نفسه في مؤسسات مدنية وحقوقية، ويركز حاله في مركز العاصمة واشنطن، بعد أن كان موزعاً ومشتتاً بين مختلف الولايات المتباعدة والشاسعة، وذلك لكي يكون قريباً وعلى احتكاك دائم بمراكز صنع القرار، وبالمؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية، وبالشخصيات النافذة والفاعلة في تلك المؤسسات وغيرها. كما أن الوجود الإسلامي هناك أصبح أكثر معرفة وخبرة بطبيعة الساحة الأمريكية والقوى المؤثرة في صنع الاتجاهات العامة، وبكيفية بناء النفوذ وكتل الضغط وهي من الشروط الأساسية لبناء القدرة على

التأثير وامتلاك ارادة المبادرة والتغيير في ساحة مثل الساحة الأمريكية بالذات، التي تتأثر بكتل الضغط وقوى النفوذ. لذلك فهناك توسع في بناء العلاقات وتعميق المعرفة بالعديد من المراكز والمؤسسات والشخصيات. بالإضافة الى تطور ملحوظ في تكوين الخطاب الإسلامي الذي يتواصل مع الساحة الغربية والأمريكية منها بوجه خاص، وهذا الأمر تحديداً من أكثر الأمور أهمية في اظهار الصورة اللامعة للوجود الإسلامي، حيث يعرّف عن حاله بطريقة يفهم كيف يخاطب ويعايش الطرف الآخر المختلف في الدين والثقافة والتاريخ. وتكوين هذا الخطاب انطلق من تراكم الخبرة، وتطور المعرفة، واستحضار الذاكرة، ومن احتكاكات وانفتاحات وتواصلات، دائمة ومستمرة ومتنامية. لهذا فان الوجود الإسلامي اليوم في أمريكا لديه ثقة كبيرة بمستقبلياته، وبامكانياته على التطور والتقدم وتحقيق المنجزات والمكاسب، خصوصاً وهو يعيش نجاحات على الأرض.

هذا التصور وجدت له كل براهينه مع ما أظهره الوجود الإسلامي من سلوك سياسي في الانتخابات الأمريكية الأخيرة التي فاز بها المرشح الجمهوري جورج بوش الإبن، حيث استوقف انتباه المراقبين لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأمريكية، ما بات يمتلكه الوجود الإسلامي من قدرة تأثير لها وزنها في الحسابات السياسية، وامكانية أن يطور هذا الوجود من فعالياته وطاقاته وسلوكياته في التأثير على الحياة السياسية الأمريكية. وهذا ما عبر عنه بوضوح كبير المحلل السياسي وعضو الكونغرس السابق عن ولاية الينوي «بول فيندلي»، وهو من المتابعين باهتمام للدور السياسي العربي والإسلامي في أمريكا، حيث نشر مقالاً في مجلة «واشنطن ريبورت» الشهرية المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط، عدد كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م، تحت عنوان، «المسلمون الأمريكيون يظهرون وحدتهم وتأثيرهم بتصويتهم التاريخي ككتلة واحدة» اعتبر فيه أن تصويت مسلمي أمريكا لبوش بالكثافة العددية التي صوتوا بها، خاصة في ولاية فلوريدا التي مثلث دور الولاية المرجحة للفائز، كان أساسياً في وصول «بوش» الإبن الى البيت الأبيض، مبرهناً على كلامه بأرقام واحصائيات واستطلاعات. وختم كلامه متوجهاً الى الزعامات السياسية الأمريكية بضرورة الالتفات الى القوة السياسية الصاعدة للمسلمين الأمريكيين، ولما سيكون لها من تأثير سياسي متزايد. صاحب هذا الكتاب، الصديق الدكتور أحمد يوسف، ترجع معرفتي به الى سنة ١٩٩٣م، حين التقينا في ندوة شاركت فيها حول التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، ونظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، وجمعتنا في وقتها لقاءات وحوارات، ومن ثم تواصلات، الى أن جمعنا

اللقاء مجدداً سنة ٢٠٠٠م. وهو مدير لمؤسسة بحثية هي «المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث» بواشنطن، ورئيس تحرير مجلة «شؤون الشرق الأوسط» التي صدرت في أول الأمر باللغتين العربية والإنجليزية، وتصدر حالياً بالإنجليزية فقط. وتعنى بشؤون الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبالسياسات الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية، وبقضايا الإحياء الإسلامي. وهي الميادين التي تشكل اهتمامات صاحب هذا الكتاب، وله مؤلفات وكتابات حولها تتصف بالرصد والمتابعة والتوثيق، كما أنه صاحب رأي ووجهة نظر في تلك الميادين. أما هذا الكتاب فلا شك في أهمية موضوعه، وقيمة ما يقدمه من حقائق وأفكار هي في غاية الأهمية. ولعله من الكتب المهمة التي تكشف لنا عن اتجاه عدد من الباحثين والأكاديميين الأمريكيين، الذين يتحلون بقدر كبير من الموضوعية والتفهم للإسلام والظاهرة الإسلامية، ولشبكة العلاقات وجدليات المعرفة بين الغرب والإسلام.

وهذه الشريحة من الباحثين هم من نخبة المجتمع الأمريكي التي بإمكانها أن تساهم بصورة فعالة في بناء جسور التواصل، وتصحيح المعرفة بالإسلام والظاهرة الإسلامية. فوجود مثل هذه النخبة، واكتشافها والتعرف عليها هو الذي يبعث الأمل والثقة بمستقبل العلاقات بين الغرب والإسلام، وامكانية تطوير أرضيات التفاهم على أسس إيجابية مُرضية للطرفين، وإن كانت هذه القضية بحاجة إلى زمن غير قصير، لكنها بحاجة إلى إنماء معرفي متواصل، وبناء تراكمي متصاعد، وعقل نقدي متجدد.

والمعرفة التي يقدمها هذا الكتاب، هي على درجة كبيرة من الأهمية لكونها من تلك النخبة الموثوق اطلاعها ومعرفتها بالاتجاهات السياسية وبحركة الأفكار، وكيف تفكر النخب والجماعات السياسية والإعلامية والدينية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإسلام والظاهرة الإسلامية السياسية. من جهة أخرى فإن هذا الكتاب يقدم صورة مغايرة تماماً لتلك الصورة النمطية والعدائية والمتوارثة عن الإسلام والعالم الإسلامي والظاهرة الإسلامية، كما يقدم تفسيراً نقدياً فاحصاً لمثل هذه الصورة العدائية، وعن خلفياتها التاريخية وتوظيفاتها السياسية والاقتصادية، ولعل أهم ما يكشف عنه هذا الكتاب هو تطور الفكر السياسي الأمريكي لا أقل عند هذه النخبة المشاركة في هذا العمل في معرفياتها عن ظاهرة الحركات الإسلامية وفهم منطقها السياسي، وأنماط التفكير المتعدد والمختلف عند هذه الحركات، وأنها لا تمثل تركيباً كلياً واحداً، ولا تعبر عن منطق متحد في التفكير السياسي. وفي هذا الجانب يتطور الفكر السياسي لهذه النخبة الأمريكية عن نخب كثيرة في الدول

الأوروبية، أولت اهتماماً بدراسة ظاهرة الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي.

وأخيراً فان تبدّل العلاقة بين الإسلام والغرب، سوف يرتبط بتبدّل المعرفة حول هذه القضية. ومع أنه قد توفرت كل حوافز وبواعث الاهتمام بتعميق المعرفة في هذا الشأن، الا أنها مازالت بحاجة الى تهذيب شروطها الموضوعية، بالشكل الذي يجعلها تتراكم علمياً، وبعيداً عن التوظيفات السياسية، أو النزعات غير الأخلاقية، أو المظاهر التخويفية، والتهويلات الإعلامية.

وهذا تحدٍ يواجه الطرفين معاً، في أن يعمّق كل طرف معرفته بالطرف الآخر بطريقة علمية وأخلاقية. فليس من مصلحة الغرب أن يطور معرفته بالإسلام من خلال مقولات مثل «البحث عن عدو جديد» أو «نهاية التاريخ» أو «صدام الحضارات». أو من نوع المقولات الاستشراقية المتحيزة، أو المقولات المسيحية الكلاسيكية، أو غيرها من المقولات المأزومة التي تكرس القطيعة والصدام. فالغرب لن يضمن مصالحه الحيوية والاستراتيجية في المناطق الإسلامية، أو يحافظ على تفوقه وريادته في العالم من خلال تلك المقولات، أو تلك الذهنيات النمطية والصدامية. كما ليس من مصلحة العالم الإسلامي، وهو يبحث عن التطور والتقدم والحداثة، أن تتحدد رؤيته بالغرب بطريقة سطحية أو قشرية، أو بمعرفة محدودة وضيقة وجامدة، فالغرب ليس مجرد عالم من الجريمة والعنف والإنحلال الأخلاقي، ولا يقبل الغرب بحق نفسه هذا النمط من الرؤية، وكذلك هو حال العالم الإسلامي الذي لا يقبل من الغرب ذلك النمط من الرؤية أيضاً.

الأمر الذي يؤكد صحة فرضية أن التحدي الذي يواجه كلا الطرفين هو تحدي انماء المعرفة!

زكي الميلاد
٢٠٠١/٣/١٠م

مدخل

الصحوة الإسلامية في منظار الغرب
الرؤية الرسمية والأكاديمية لجماعات الإسلام السياسي

د. أحمد يوسف(*)

(*) د. أحمد يوسف: يعمل مديراً تنفيذياً للمؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث ورئيساً لتحرير مجلة شؤون الشرق الأوسط. حصل د. يوسف على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا (CSU)، نشر عدة كتب حول الحركة الإسلامية في فلسطين، وكذلك ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات الغربية، بالإضافة إلى العديد من الدراسات والمقالات الصحفية التي تناولت قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الحركة الإسلامية والغرب، الإسلاميون في معادلة التحدي والاستجابة للمتغيرات الدولية.

منذ تصاعد ظاهرة الصحوة الإسلامية في بداية السبعينيات، ومع اندلاع الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ ـ ١٣٧٩ هـ إلى أحداث العنف التي وقعت في العديد من البلدان الخليجية في مطلع الثمانينيات، واغتيال الرئيس المصري أنور السادات، وتدمير مقر مشاة البحرية الأمريكية في لبنان.. وغيرها من الأحداث، والغرب ـ وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ـ يشغله التفكير في الظاهرة الإسلامية وكيفية التعامل معها.

وقد نشطت وسائل الإعلام الغربية وبعض مؤسسات البحث الأمريكية المتخصصة بالشرق الأوسط في إثارة موضوع الأصولية الإسلامية من جديد، وذلك بعدما انهارت الشيوعية، وتحرك العالم في اتجاه عمليات تحول واستقطاب جديدة. وجاءت هذه الإثارة بزخم يعادل ـ إن لم يكن يتجاوز ـ بدايات الثمانينيات، عندما تعالى الحديث عن الإسلام السياسي و«المتطرفين» الإسلاميين بلهجة تحريضية كانت تستهدف الإسلام بشكل عام، والحركة الإسلامية على وجه التحديد.

وقد كانت معطيات الخطاب الإسلامي الحركي ـ في ذلك الوقت ـ تسمح بتأجيج نار العداوة والخصام، ولم تفطن لمكائد الاستدراج التي تُسوق لها بعض الأقلام في الغرب، فكرست بذلك أوضاع الخصومة والعداء، التي جعلت الغرب يتبنى سياسات مغايرة لمبادئه وشعاراته المرفوعة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإشكاليات الإسلام السياسي مع نظم الحكم المعاصرة، حيث تتغير لغة الخطاب عن الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، وتتقدم لغة المصالح التي تتطلب استقرار واستمرار الأوضاع الراهنة، بالرغم من مظاهر الظلم والقهر والفردية والاستبداد.

ومع أن الإسلاميين كانوا يحاولون جاهدين التكيف مع مطالب الخطاب الغربي، والتجاوب مع نداءاته في شجب الإرهاب وتعاطي الديمقراطية بمدلولها المتعلق بحرية الانتخاب والتعبير والتعددية الحزبية، وكذلك بإعلاء شأن المرأة ومناصرة حقوق الاقليات.. إلا أن هناك من هو في موقع رسم السياسات ما زال يدفع في اتجاه إغلاظ القول والفعل ضد الإسلاميين، ويحذر من الخطر الأصولي على الغرب وحضارته. ومن هؤلاء دانيال بايبس مدير منتدى الشرق الأوسط، والصحفية جوديت ميللر،

والصحفي ستيفن ايمرسون، والباحث الإسرائيلي مارتن كريمر، والمستشرق برنارد لويس، والأستاذ الجامعي خالد دوران، وبيتر رودمان المدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بالإضافة إلى باحثين آخرين موزعين على مؤسسات بحثية عديدة في الجامعات الأمريكية ومراكز صناعة السياسات بالعاصمة الأمريكية. ويرى هؤلاء أن التيار الإسلامي بجناحيه المعتدل والمتشدد إنما هو تيار معاد للمصالح الأمريكية والغربية بشكل عام، وانه ليس من مصلحة السياسة الأمريكية وصول تلك العناصر إلى الحكم حتى لو تم ذلك بشكل ديمقراطي.

وعلى الرغم من كثرة المحرضين والمناوئين للحركة الإسلامية، إلا أن هناك قلة من المتخصصين أو المستشرقين الجدد تحاول أن تحفظ بعض التوازن في الرؤية الغربية للإسلام، وقد أوقفت عطاءها العلمي على الكتابة والبحث عن الأصولية والحركة الإسلامية باعتدال وإنصاف، وعمقت فهمها عن الإسلام والإسلاميين من خلال عمليات التثقيف الذاتي، وبالسفر والإقامة في العالمين العربي والإسلامي حينا، وبالمعايشة والحوار مع أقطاب الحركة الإسلامية ورجالاتها حينا آخر. ومن هؤلاء الذين نشطت أقلامهم في الدفاع - إن جاز التعبير - عن الحركة الإسلامية والإسلاميين، وتقديم تقييمات موضوعية عنهما في المحافل والمنتديات والمؤتمرات الأمريكية: جون اسبيزيتو، وروبن رايت، وجون فول، وإيفون حداد، وأنتونى سيلفان، وجراهام فوللر، وجويس ديفز وآخرون. وفى أوروبا هناك بعض الكتاب والصحفيين الذين يحاولون في تحليلاتهم اتخاذ موقف متوازن، ولا يضعون الجميع في سلة واحدة، حيث يحكمون على الظاهرة بتيارها العام المعتدل وليس من خلال أحداث عُنفيّة لتنظيمات هامشية، ومن أمثال هؤلاء: جيلس كيبل، وفرانسوا ليجران، وفرانسوا برجات، وأريك رولو، والمستشرقة الألمانية آنى مارى شيمل، والبريطاني فريد هاليدي، وآخرون.

ومن متابعة التحولات التي طرأت على اتجاهات الفكر الغربي من الإسلام والظاهرة الإسلامية، نحاول هنا استعراض المواقف الرسمية والمعالجات التي جرت بها تحليلات النخب الأكاديمية وتطوراتها خلال العقدين الأخيرين من عهد الظاهرة الإسلامية، بهدف الوصول إلى مواطن التحريض والتشويه، التي عبرت عن نفسها في شكل حملات مستمرة ترمي إلى جعل الظاهرة أشبه بنبتة شيطانية أو ثمرة مُرة لا يمكن تعاطيها لصعوبة هضمها، وبالتالي تفهمها.

المستوى الرسمي.

لعب إدوارد جرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق دوراً رئيسياً في

وضع أسس سياسة الحكومة الأمريكية وتوجهاتها الخاصة تجاه الإسلام والظاهرة الإسلامية. وقد أعرب جرجيان عن هذه السياسة في الخطاب الذي ألقاه في ٢ يونيو ١٩٩٣. وقد أصبحت النقاط التي تضمنها الخطاب فيما بعد تمثل الموقف الرسمي - في هذا الأمر - لكل من حكومتي جورج بوش وبيل كلينتون. وتتمثل هذه السياسة في النقاط التالية:

١ - إن الحكومة الأمريكية لا تعتبر الإسلام أيديولوجية بديلة للشيوعية تهدد الغرب والسلام العالمي.

٢ - إن الحرب الباردة لم تستبدل بتنافس جديد بين الغرب وبين الإسلام، وان الحملات الصليبية قد ولى عهدها منذ زمن طويل.

٣ - إن الأمريكيين يعتبرون الإسلام واحداً من ديانات العالم العظمى، فهو يمارس في جميع قارات العالم، ويعتنقه بضعة ملايين في الولايات المتحدة. ويعترف الأمريكيون بان الحضارة الإسلامية إحدى الحضارات التاريخية التي أثرت في الثقافة الغربية وأخصبتها.

٤ - نحن نعلم بوجود جماعات وحركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تهدف إلى تجديد مجتمعاتها واعادتها إلى المثل الإسلامية... ونعلم أن هناك اختلافاً واضحاً حول السبل المحققة لذلك.. ونعلم أيضاً انه من بين حوالي مليار مسلم في العالم فإن أكثر من النصف يعيشون خارج العالم العربي ويختلفون في اللغة والعرق والثقافة عن بعضهم البعض.. ونعلم أن هناك عدداً كبيراً من المسلمين في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وفي الصين وأفريقيا، كما أن المسلمين ينقسمون إلى طائفتين: سنة وشيعة.

٥ - لا يوجد للحكومة الأمريكية علم بأية أرضية موحدة أو جهد دولي يقف خلف الجماعات الإسلامية أو الحركات الإسلامية، ولكننا مهتمون بموقف إيران والسودان من تلك الجماعات، وزيادة التنسيق بين تلك الأنظمة وبين الجماعات الإرهابية يستدعى اهتماماً كبيراً منا.. ورغم ذلك يجب أن نشير إلى أن الظلم الاجتماعي والضعف الاقتصادي والسياسي والتعليمي في تلك المناطق يغذي التطرف.

٦ - إن الحكومات التي تسعى إلى توسيع المشاركة السياسية سوف ندعمها.. وفي نفس الوقت فإننا نشك في نوايا هؤلاء الذين يستخدمون الديمقراطية للوصول إلى السلطة من أجل تدمير الديمقراطية وبسط هيمنتهم السياسية. إننا نؤمن بمبدأ صوت واحد لشخص واحد، ولكننا لا ندعم مبدأ: صوت واحد لشخص واحد ولمرة واحدة.

٧ ـ إننا وبغض النظر عن دينهم نختلف مع هؤلاء الذين يمارسون الإرهاب، ويدعون إلى العنف، ويرفضون الحلول السلمية للمشاكل، ويظلمون الأقليات، ويدعون لعدم التسامح، ويخالفون ما قبله العالم في مسائل حقوق الإنسان.

٨ ـ وللأسباب السابقة.. يوجد بيننا وبين تلك الأنظمة العلمانية الحاكمة في ليبيا والعراق خلاف. ونقول إن الدين لا يحدد طبيعة علاقتنا مع الدول الأخرى، وخلافنا مع التطرف والعنف ورفض حق الغير والإرهاب.

والواضح أن الصياغة التي صيغت بها هذه السياسة كانت من الدقة واللباقة بحيث لا تشكل استفزازاً للمسلمين، وبحيث لا يظهر أنها تمثل عدواناً على الإسلام. ولكن التطبيقات العملية لهذه السياسة تشكل استعداءً واضحاً على تيارات الحركة الإسلامية، خاصة السياسية منها والجهادية. كما أن السكوت وغض الطرف عن التجاوزات اللاإنسانية والممارسات القمعية التي تتم بحق الإسلاميين من قبل الأنظمة الحاكمة هو أوضح مثال على غياب البعد الأخلاقي في الخطاب الغربي ـ الأمريكي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالإسلاميين والحركة الإسلامية.

وإذا أردنا الاستشهاد على ذلك، فانه يمكن الاستناد إلى ما ذكره د. مارك تسلر أستاذ العلوم السياسية بجامعة وسكونسن، حيث يقول: «لقد كانت هناك إشارات من الغرب ـ بما فيها الولايات المتحدة ـ للعسكريين في الجزائر بقمع جبهة الإنقاذ وإجهاض التجربة الديمقراطية، بهدف خطف المكاسب التي حققتها الحركة الإسلامية في الجزائر»[١].

وتقول الصحفية روبن رايت المتخصصة في دراسة الحركة الإسلامية: «بالرغم من اتباع أمريكا لسياسة مفادها تشجيع التحول الديمقراطي إلا انه من الناحية العملية كان هناك شرط واحد، وهو ألا ينتصر الإسلاميون في الانتخابات الديمقراطية»[٢].

الدور الإسرائيلي.

لقد استطاعت إسرائيل عبر الجهود التي بذلتها مجموعات اللوبي الصهيوني والشخصيات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، إقناع إدارة الرئيس كلينتون باتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات عُرفت باسم قوانين مكافحة الإرهاب، وذلك بدعوى وجود خطر إسلامي يسمى «الأصولية»، وأن هذه الأصولية تعتمد منهجاً إرهابياً يعمل على تعطيل عملية الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط، والتي

---

(١) مجلة «فلسطين المسلمة»، نوفمبر ١٩٩٤، ص ٤٤.

(٢) مجلة «فورين أفيرز» / مجلد (٧١)، صيف ١٩٩٢، ص ١٣١.

تشكل المصالح النفطية فيها بعداً استراتيجياً في السياسة الخارجية الأمريكية. كما أن هذه الأصولية الإسلامية أصبحت تهدد أمن الولايات المتحدة نفسها، فسلامة المواطنين الأمريكيين لم تعد بمنأى عن إرهاب الجماعات الإسلامية المتطرفة. وتطالب إسرائيل الولايات المتحدة بقيادة تحرك عالمي لمواجهة أخطار الإرهاب الإسلامي، حتى لا يصل إلى عمق المدن الأمريكية(٣).

هذا هو جوهر المخطط الإسرائيلي، الهادف إلى دفع الولايات المتحدة إلى خوض معركة المواجهة مع الإسلام بدلاً عنها. فإسرائيل باحتلالها لأراضي عدة دول عربية، واستمرار وجود جيشها داخل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يجعلها في مواجهة دائمة مع حركات المقاومة الإسلامية، وحيث أن إسرائيل قد عجزت عن تحجيم أشكال التحدي الإسلامي لوجودها، فإنها تريد أن تنقل ساحة المواجهة مع المقاومة الإسلامية إلى دول أخرى أهمها بالطبع الولايات المتحدة، وبالتالي يتحقق لإسرائيل عدة أهداف بضربة واحدة.

فإسرائيل لم تدع فرصة مواجهة لها مع المقاومة الإسلامية في الأراضي العربية المحتلة، ووقوع قتلى إسرائيليين في هذه المواجهات، إلا وقامت بوصف القائمين بالمقاومة بالأصوليين والإرهابيين أعداء السلام. وقد درجت إسرائيل على عزف لحن الإرهاب الإسلامي دونما ملل، فمع كل زيارة يقوم بها مسؤول إسرائيلي للولايات المتحدة أو أي من العواصم الغربية، يتم العزف على وتر الأصولية الإسلامية والإرهاب الإسلامي، والمطالبة بالتصدي العالمي لهذا الإرهاب المعادى للسلام..!!

لقد استطاعت إسرائيل أن تخلق أجواءً إعلامية مصاحبة لأحداث وقعت في بعض الدول الأوروبية وبلدان أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، وخاصة حادث تفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك، لتأكيد مقولتها حول الخطر الإسلامي الأصولي، وقد أشار إلى ذلك ستيفن بيلتيري في بحثه: «الأصولية الإسلامية والغرب» الصادر عام ١٩٩٣، وكذلك الصحفي البريطاني الشهير روبرت فيسك، الذي قال: «إن إسرائيل قد عملت على تشجيع خلق صورة من المطابقة والتماثل بين الإرهاب وبين الإسلام.. وذلك عن طريق ربط استخدام الكلمتين معا في تصريحات زعمائها العلنية»(٤).

ولكي تعطي إسرائيل لمزاعمها المصداقية، قامت بتجنيد العديد من الصحفيين

(٣) صحيفة «واشنطن جوش ويكلي»، ١٦ إبريل ١٩٩٥.
(٤) صحيفة «صدى الوطن»، ٢٥ مارس ١٩٩٥.

وأساتذة الجامعات والخبراء المختصين بمراكز الدراسات بالولايات المتحدة، وأوكلت إليهم تسويق هذه الأفكار عبر كتاباتهم التحليلية للأحداث ومقابلاتهم التليفزيونية والإذاعية أو مشاركتهم في الندوات والمؤتمرات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وقد نجحت إسرائيل في سياستها هذه نجاحاً كبيراً، فلم تعد هناك جهات رسمية في الولايات المتحدة وأوروبا إلا وتقوم بترديد تلك الاسطوانة المشروخة عن الخطر الأصولي الإسلامي، بل وتسعى لاتخاذ الإجراءات والتدابير التي ترضي الطرف الإسرائيلي، كما فعلت إدارة الرئيس بيل كلينتون في محاولاتها لتطويق وجه العدالة الأمريكية بسياج من الأوامر والقوانين التي تسمح بوجود تجاوزات للأجهزة الأمنية للتعدي على الحريات والحقوق المدنية بدعوى مكافحة الإرهاب، وقد أثارت هذه القوانين المسماة «تشريع مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٥» غضب واحتجاج الجاليات الإسلامية، إلا أن انصياع الرئيس كلينتون - لاعتبارات انتخابية - للأجندة الإسرائيلية الهادفة إلى ضرب العمل الإسلامي وتحجيمه في الولايات المتحدة، قد دفعت البعض في الولايات المتحدة إلى التساؤل والاستنكار: «هل هذه الإجراءات تبقي لدينا انطباعاً بوجود عدالة أمريكية؟!»[٥].

إن محاولة البعض في الولايات المتحدة ربط الإسلام بالإرهاب، ووصفه بأنه يهدد استقرار المنطقة وأمن إسرائيل وأمن الأنظمة العربية الموالية للغرب، ومطالبته بقيام تنسيق دولي لمواجهة الأصولية الإسلامية واحتوائها، كما جاء على لسان السكرتير العام السابق لحلف الأطلنطي «ويلي كلاس» والذي أعلن «إن الأصولية الإسلامية تشكل تهديداً كبيراً للغرب يشبه تهديد الشيوعية من قبل»[٦]، إنما تأتي كصدى لمقولة «الأصولية هي الخطر المشترك» التي تكررت على ألسنة إسحاق رابين وشمعون بيريز وبنيامين نتانياهو وغيرهم من قادة إسرائيل، والتي لا تنفك أجهزة الإعلام الأمريكية عن ترديدها منذ أعوام، وتحويلها إلى حالة تثير الرعب من الإسلام «إسلامو فوبيا» في أوروبا وأمريكا.

الظاهرة الإسلامية في الدراسات الغربية.

في ظل التوجه العام للمؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة بقضايا الشرق الأوسط، يبقى موضوع «الصحوة الإسلامية» ومظاهرها المتمثلة في تيارات الإسلام السياسي واحداً من أهم وأكثر الموضوعات تناولاً في المحافل السياسية والأكاديمية.

---

(٥) صحيفة «واشنطن بوست»، ٤ أبريل ١٩٩٥.

(٦) صحيفة «ذا سكوتسيمان»، ٢٧ فبراير ١٩٩٥.

والواقع أن الدافع وراء هذه المعالجات والحوارات لموضوع «الإسلام السياسي» ليس خافياً. فالمنطقة العربية تشهد عمليات تحول ضخمة في نسيجها الاجتماعي وثقافتها السياسية، كما أن التكهنات في الغرب تشير إلى إمكانات حدوث حالة تداعي لأنظمة الحكم في العديد من الدول العربية والإسلامية، مع نهاية القرن وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وحيث أن انعكاسات هذه التحولات السياسية على المصالح الغربية كبيرة، فإن المؤتمرات والندوات التي تعقدها مراكز البحوث والدراسات الأكاديمية والاستراتيجية، وتقدمها على شكل أوراق عمل لسياسات مفضلة، إن هي إلا استطلاعات مبكرة لصانعي السياسة الأمريكية، للمفاضلة بين الخيارات المقترحة لكيفية التعامل مع الظاهرة الإسلامية (الأصولية)، لضبط إيقاعات المستقبل السياسي للمنطقة العربية، حتى لا يُفاجأ الغرب ـ كما حدث سابقا ـ بظهور دول جديدة (أشبه بإيران) معادية للسياسات والمصالح الغربية.

ويمكن تقسيم الباحثين الأكاديميين الجادين في تناولهم لموضوع الأصولية الإسلامية، إلى ثلاثة أقسام، وهم:

أولا: الأكاديميون الذين تتركز أعمالهم على الموضوعات الإسلامية في مناطق مختلفة من آسيا وأفريقيا.

ثانيا: الباحثون الذين يتناولون ظاهرة الأصولية الإسلامية بحسبانها واحدة من بين مختلف حالات الأصولية الدينية، التي تتنافس مع بعضها في سعيها لكسب تأييد الرأي العام.

ثالثا: الباحثون الذين يبحثون في انتشار الأصولية في أطر ثقافية ومذهبية متعددة.

ولكل من هذه النماذج الثلاثة مميزات خاصة في تناول الظاهرة الإسلامية ومعالجتها، مثل: التركيز على الإسلام، والتركيز على المنطقة العربية والإسلامية، والتناول العام للظاهرة، وباستثناء معالجات قليلة، نجد أن بعض الدراسات تستعرض كل النماذج الثلاث في طروحاتها.

وبالنسبة للدراسات التي تركز على الإسلام، نجد أن هناك مجموعة مجلدات تستحق الإشارة إليها، وهي:

١ ـ دراسة أرجو ماند، «من القومية إلى الإسلام الثوري».
٢ ـ دراسة شيرين هنتر، «سياسات الصحوة الإسلامية».
٣ ـ دراسة ديفيد ستودارد «التغير والعالم الإسلامي».
٤ ـ دراسة جيمس بيسكاتورى، «الإسلام في العملية السياسية».

ويُضاف إلى هذه الدراسات، الأعداد الخاصة لبعض الدوريات، مثل فصلية «ISIM» الصادرة عن المعهد الدولي لدراسة الإسلام في العالم المعاصر، وهي تصدر من هولندا، وكذلك «فصلية العالم الثالث» عدد إبريل ١٩٨٨، ومجلة «ANNALS» عدد نوفمبر ١٩٩٢، وعدد الربيع لعام ١٩٩٦ من مجلة «الكلمة والعالم» الكنسية، وقد تناولت هذه الدوريات الحركات الإسلامية في العديد من البلدان العربية والإسلامية بأقلام كتاب وخبراء.

وعلى الرغم من أن الإطار العام في هذه المعالجات يتميز بالتفرد، إلا أن المعالجات كانت تتفاوت في مستوياتها، وقد افتقد بعضها الأسس الموضوعية بسبب التحامل أو الجهل.

أما المؤلفات التي تبنت فكرة التركيز على المنطقة العربية ـ الإسلامية، فيبرز منها عدد من البحوث المتميزة، وهي:

١ ـ دراسة على دسوقي، «الابتعاث الإسلامي في العالم العربي».

٢ ـ دراسة باربرا ستواسار «قوة الدفع الإسلامي».

٣ ـ دراسة ايمانويل سيفان ومناحيم فريدمان، «الراديكالية الدينية وسياسات الشرق الأوسط».

٤ ـ دراسة جون اسبوسيتو، «الإسلام في آسيا»ن وكذلك «الإسلام السياسي: ثورة ام تطرف أم إصلاح».

٥ ـ دراسة جيمس جوركمان، «الأصولية، والمجددون، والعنف في جنوب آسيا».

٦ ـ دراسة فرانسوا بورجات ووليم دويل، «الإسلام في شمال أفريقيا»، «والإسلام السياسي: صوت الجنوب».

٧ ـ دراسة أوليفر روي، «الإسلام والمقاومة في أفغانستان» و«فشل الإسلام السياسي»

٨ ـ دراسة ميهرداد هاجيغي، «الإسلام والسياسات في آسيا الوسطى».

٩ ـ دراسة سكوت هبيرد وديفيد ليتل «النشاط الإسلامي والسياسة الأمريكية الخارجية».

١٠ ـ دراسة جويس ديفز، «بين الجهاد والسلام: شخصيات في الحياة الإسلامية».

١١ ـ دراسة فواز جرجس «امريكا والإسلام السياسي: صراع حضارات أم صراع المصالح» وقد صدر باللغتين العربية والإنجليزية.

١٢ ـ دراسة ماريا بنتو «الإسلام السياسي والولايات المتحدة».

أما فيما يتعلق بالتناول العام للظاهرة الإسلامية «الأصولية»، فإن هناك الكثير مما يمكن الإشارة إليه، ولكن نظرا لظروف المغالاة في الطرح والتحليل وغياب

الموضوعية، فإننا نكتفي بإيراد أهم المشاريع والكتابات التي تحظى نسبيا بقدر من الموضوعية.

ومن أهم الأعمال التي تم إنجازها في هذا المجال، «مشروع الأصولية»، الذي تبنته الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم بجامعة شيكاغو بدعم من مؤسسة مكارثر. وقد اشتمل هذا المشروع على ستة مجلدات صدرت تباعاً، وهي:

١ ـ الأصوليات كما نشاهدها، وهي مجموعة دراسات تخصصية لحالات بعينها، في إطار من وأين وماذا يعني الأصوليون؟.

٢ ـ الأصوليات والمجتمع، ويتناول تطوير العلوم والأسرة والتعليم.

٣ ـ الأصوليات والدولة، ويتناول إعادة صياغة السياسة والاقتصاد والتطرف.

٤ ـ مقارنة الأصوليات، ويتناول العادات والمعتقدات الدينية.

٥ ـ الأصوليات في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

٦ ـ الناطقون باسم المستضعفين: الزعماء الاصوليون في الشرق الأوسط.

وهناك دراسات أخري صدرت في لغات مختلفة، وتأتي في مقدمتها، دراسة جيلس كيبل «ثأر الرب: صحوة الإسلام والمسيحية واليهودية في العالم المعاصر»، والتي صدرت باللغة الفرنسية في عام ١٩٩١، وتُرجمت إلى اللغة الإنجليزية في عام ١٩٩٤. ويحاول الكاتب في هذه الدراسة تفسير العودة من جديد إلى الدين بشعائره وتطبيقاته كظاهرة عالمية في كل الأديان. ويعتقد الكاتب أن عقد السبعينيات من هذا القرن هو عقد التئام العلاقة بين الدين وبين السياسة بعد طلاق بدا للبعض أنه نهائي ولا عودة فيه بين الإثنين في العقود الأولى من القرن العشرين.

أما المؤتمرات والملتقيات البحثية، فمن أبرزها المؤتمر السنوي لمؤسسة دراسات الشرق الأوسط (MESA)، وهو ملتقى يجتمع فيه أكثر من ألف من الخبراء والمهتمين بشؤون المنطقة العربية والإسلامية. وقد حظيت ملتقيات المؤسسة بالعديد من الندوات عن الظاهرة الإسلامية «الأصولية»، ولا تكاد تخلو هذه الملتقيات من عشرات الأوراق المقدمة كمساهمات أكاديمية في الظاهرة الإسلامية. وتمتاز مؤسسة دراسات الشرق الأوسط بأنها منتدى للتعارف وتبادل الرأي والمعلومات، ولكنها مع ذلك تفتقد لحضور إسلامي مؤثر، وبروز المشاركة اليهودية والمسيحية العالية فيها.

إضافة إلى كل ما سبق، فإن هناك نشاطات مماثلة، ولكن بدرجة أقل على الساحة الأوروبية، نذكر منها ـ على سبيل المثال ـ الندوة التي عقدتها مجموعة ملتقى الآراء (كافور دى بونس) العاملة تحت مظلة صحيفة لوموند ديبلوماتيك وجامعة منطقة

الماين واتحاد التعليم، في عام ١٩٩٤، ففي هذا المؤتمر تم استبعاد كل التعميمات المتعلقة بالظاهرة الإسلامية في العالم، وتم نشر حوارات هذه الندوة في كتاب صدر باللغة الفرنسية تحت عنوان «هل هو خطر إسلامي؟».

ولا شك أن الساحة الأوروبية تبدو أكثر تفهما للظاهرة الإسلامية، وذلك بسبب الوعي الاستعماري بمنطقة الشرق الأوسط، وضعف اللوبي الصهيوني في تلك الساحة، ومع ذلك فإن هناك العديد من الكتابات الأوروبية التي لا تخلو من أساليب التحريض على الإسلاميين والتحذير من انتشار ما يسمى بالخطر الإسلامي في العالم الغربي، ويمكن الإشارة هنا إلى مقال ألان غريش بعنوان «الحروب الصليبية الجديدة» الذي حذر فيه قائلا: «إن من السذاجة أن ننكر ـ من حيث المبدأ ـ خطر الحركة الإسلامية، ويجب أن نحاول معرفة الأسباب، والتنبؤ بالعواقب الناجمة عن هذه الظاهرة، والتصرف حسب الأوضاع المستمرة، مع إدراك أن لا شيء من هذا يُمكّن من الوقاية من الأسوأ، وهو أمر ليس مضمونا دائما»[٧].

إلى جانب ذلك فقد قدم الباحث الفرنسي أوليفر روي، وهو باحث بالمركز الوطني للبحث العلمي، تقريراً عمّا أسماه الفشل الذي ينتظر دعاة الشريعة الإسلامية، وحاول في هذا التقرير الدفاع بكل الطرق عن الرأي الذي يعتبر أن الحركة الإسلامية في طريقها إلى الانهيار. وفي مقابل هذا الرأي تقدم الصحفية البريطانية «وندي كريستيانسن» رؤية مخالفة ترى أن الحركات الإسلامية سوف تشهد ازدهاراً كبيراً لسببين، هما: فشل الوطنيين العلمانيين كما هو الحال في حالة منظمة التحرير الفلسطينية، وقدرة الإسلاميين على فهم موازين القوى وعقد التسويات السياسية سواء مع إسرائيل أم مع السلطة الوطنية الفلسطينية[٨].

وإذا ما حاولنا معرفة الرؤية الأوروبية للظاهرة الإسلامية وللإسلاميين، لا بد أن نشير إلى التقرير المهم الذي أصدره المجلس الأطلسي في عام ١٩٩٤ بعنوان «صعود الراديكالية الإسلامية ومستقبل الديمقراطية في شمال أفريقيا». وهو تقرير يعكس الفهم الأوروبي القاصر للحركة الإسلامية، إذ تقول بعض سطوره: «إن الإسلام في نظر حلف الأطلسي يعتبر تهديداً، وذلك بسبب معاداة الحركات الإسلامية ـ خاصة الحركات الأكثر تطرفاً ـ للقيم الغربية، بالإضافة إلى وجود قناعة لدى الغربيين أن هذه الحركات الإسلامية سوف تلجأ إلى استخدام العنف ضد المواطنين الغربيين وضد

(٧) صحيفة «لوموند ديبلوماتيك»، مايو ١٩٩٥.

(٨) المصدر السابق.

المصالح الغربية»[٩].

وقد حاول ماكسيم رودنسون إيجاد شكل من أشكال التقسيم للمدارس الفكرية المختلفة في الغرب تجاه الظاهرة الإسلامية، فقال: «بصفة عامة، يمكن التمييز بين موقفين من الظاهرة الإسلامية في الغرب، موقف يميني وموقف يساري، فالموقف اليميني يعتبر أن الإسلاميين يمثلون خطراً كبيراً على الغرب وعلى المسيحية، بينما يرى الموقف اليساري أن ذلك الخطر لا يعدو أن يكون وهما تغذيه الطبقات المسيطرة في الدول الغربية». ويضيف رودنسون: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تقف في الجانب اليساري، إذ تقوم بمجاملة بعض الحركات الإسلامية وتمد يدها بصفة رسمية إلى الإسلاميين المعتدلين الذين يمتنعون عن ممارسة الإرهاب، والذين يدافعون عن «اقتصاد السوق»»، ويشير رودنسون إلى أن الحركات اليسارية في عدد من البلدان العربية وخاصة في بلدان المغرب العربي وفي مصر والسودان، تظهر تضامناً مع الموقف اليميني الغربي الذي لا يرى في الحركات الإسلامية إلا خطراً داهماً، ولا يعتقد في إمكانية وجود حل غير استخدام القوة مع الحركات الإسلامية وتدميرها»[١٠].

الإسلام والغرب: تعايش أم تصادم؟.

منذ أن قام صمويل هانتنجتون بنشر مقالته المعروفة «صراع الحضارات» في صيف عام ١٩٩٣، بمجلة (شؤون خارجية)، التي ادعى فيها أن أهم الخلافات السياسية ستكون بين الأمم والمجموعات ذات الحضارات المختلفة، ودعا فيها الغرب إلى التصدي للإسلام على وجه الخصوص، منذ ذلك الحين والحديث عن الخطر الإسلامي لم ينقطع في المعالجات الصحفية وفي الدراسات الأكاديمية، وقد تفاوتت الآراء حول «الخطر الإسلامي» بين النفي والتأكيد.

وقد كان للبحث القيم والمبكر الذي كتبه جون اسبوزيتو بعنوان «التهديد الإسلامي: حقيقة أم خيال» وتمت ترجمته إلى معظم اللغات الرئيسية في العالم، كان لهذا البحث أثر إيجابي في إبعاد هاجس الخوف لدى الغربيين من الإسلام، على اعتبار أن الإسلام ليس عدواً للغرب، وان كان يمثل تحدياً حضارياً في اتجاه التنافس المشروع بين الحضارات.

وكان للمساهمات التي صدرت خلال الأعوام الست الأخيرة دور كبير في تقديم

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

وجهات نظر متوازنة إلى حد ما، ساعدت كثيراً في تحسين الكثير من المفاهيم والصور النمطية التي كانت سائدة في الغرب عن الإسلام وعن الظاهرة الإسلامية. ويمكن الإشارة هنا إلى أهم هذه الدراسات، وهي:

١ ـ دراسة، تشارلز بيتروورث ووليم زارتمان، «الإسلام السياسي»، وهي دراسة صادرة عن الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية، في نوفمبر ١٩٩٢.

٢ ـ دراسة ريتشارد بولت، «تحت الحصار: الإسلام والديمقراطية»، الصادرة في الكراس الفصلي الأول الذي نشره معهد الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا في يونيو ١٩٩٣.

٣ ـ دراسة جراهام فوللر، «الشعور بالحصار: جيوبوليتيك الإسلام والغرب»، وهي دراسة صادرة عن مؤسسة «راند» في شهر ديسمبر ١٩٩٤.

٤ ـ دراسة إبراهيم أبو ربيع «الصحوة الإسلامية: تحديات، اتجاهات ووجهات نظر مستقبلية»، وهي أعمال ندوة حوار عقدها مركز دراسات الإسلام والعالم، ونشرت في عام ١٩٩٤.

٥ ـ دراسة جويش هيبلر وأندريا لييج «التهديد القادم: مفاهيم غربية عن الإسلام»، وهي دراسة صدرت باللغة الألمانية، وتُرجمت إلى الإنجليزية، في عام ١٩٩٥.

٦ ـ دراسة ديفيد بينور وبرونو لينو «الإسلام: وجهات نظر متعارضة»، ونشرت في عام ١٩٩٥.

٧ ـ دراسة جون إسبوزيتو «موسوعة العالم الإسلامي الحديث»، الصادرة عن مطبعة جامعة أكسفورد في عام ١٩٩٥.

٨ ـ العدد الخاص من مجلة الدبلوماسي، إصدار فبراير ١٩٩٦، بعنوان «الإسلام والغرب: حوار أم صراع»، وهو عدد صدر باللغتين الإنجليزية والعربية.

٩ ـ دراسة جيما مارتن مونوز «الإسلام والحداثة والغرب» ونشرت في عام ١٩٩٩.

١٠ ـ دراسة شيرين هنتر «مستقبل الإسلام والغرب: صراع حضارات أم تعايش سلمي؟»، وهي دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية الدولي في واشنطن، ونشرت عام ١٩٩٨.

ويمكن استخلاص عدد من المحاور الرئيسية في هذه الدراسات، أهمها:

ـ ان الحكومات التي تصف كل الجماعات المعارضة لها بأنها جماعات متطرفة وغير قانونية، إنما تدفع بالمعتدلين إلى اتخاذ مواقف راديكالية.

ـ ان القمع يُولد الراديكالية ويؤدي إلى التطرف.

ـ ان الاضطهاد والحرمان من ممارسة السياسة هما العاملان اللذان يدفعان الإسلاميين

إلى التطرف والعنف.

- ان الإسلاميين - بشكل عام - مثل باقي الأحزاب السياسية الأخرى، يختلفون حتى وهم يعملون تحت مظلة واحدة.
- ان هناك نهضة دينية عالمية تجتاح العالم بقاراته الخمس، والعالم العربي جزء من العالم.
- ان هناك أقلية من الحركات الإسلامية ترفض المشاركة السياسية في النظم السياسية القائمة، وترى في الغرب عدواً للإسلام. أما أغلبية التيار الإسلامي فيتصف بالاعتدال ويعمل على تطوير الحالة المجتمعية وينشط في مجال الخدمات مثل إقامة المستشفيات والمدارس، ويرى هذا التيار العام من الإسلاميين أن الديمقراطية خيار لا بد منه للحفاظ على الهوية السياسية ويؤمن بالإصلاح من داخل الأنظمة القائمة.

في مقابل ذلك فإن هناك عدداً من الدراسات اتبعت منهج هانتنجتون في التلويح بالخطر الإسلامي والتحذير من الحركات الإسلامية والدعوة إلى القضاء عليها بكل السبل، ومن أهم هذه الدراسات:

١ - دراسة برنارد لويس «الإسلام والغرب» الصادرة في عام ١٩٩٣.
٢ - دراسة محمد محدثين «الأصولية الإسلامية: الخطر العالمي الجديد»، صدرت في عام ١٩٩٣.
٣ - دراسة أوليفر روي «فشل الإسلام السياسي»، ١٩٩٥.
٤ - دراسة جوديت ميللر «للرب تسعة وتسعون اسماً: تقارير من الشرق المسلح»، ١٩٩٦.
٥ - دراسة جوهانز جانسن «الطبيعة الثنائية للأصولية الإسلامية»، صدرت عن دار هيرست بلندن عام ١٩٩٧.
٦ - دراسة مارتن كريمر «النهوض العربي والصحوة الإسلامية»، صدرت في عام ١٩٩٨.

وتتلخص الأفكار الرئيسية لهذه الدراسات التي تنطلق من نظرية الصراع الحضاري في:

- ان الشرق الأوسط ليس مستعداً للديمقراطية الحقيقية، وأن على الولايات المتحدة أن تركز على مساعدة دول الشرق الأوسط على تطوير مجتمع مدني.
- ان فشل الأنظمة الحاكمة في دول الشرق الأوسط في تطوير مجتمعاتها لتصبح مجتمعات مدنية تحكمها المؤسسات، سوف ينتج عنه بالضرورة وصول الإسلاميين إلى الحكم.

ـ ان الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين هما في الحقيقة وجهان لعملة واحدة.
ـ ان الإسلاميين متطرفون.. إرهابيون.. وأعداء للسلام.

إن القراءة المتأنية والفاحصة للخطاب الغربي، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، تُعطي انطباعاً بأن التوجه الذي يرى في الإسلام عدواً بديلاً عن الشيوعية، مازال هو الاتجاه الأكثر تأثيراً وسطوة، وذلك لأسباب عديدة. وقد نجح أصحاب هذا الاتجاه في إلصاق تهمة التطرف والإرهاب بالحركات الإسلامية، وأصبح من الصعب ـ خاصة في الولايات المتحدة ـ استثناء أي توجه إسلامي أو أية صحوة إسلامية في أي مكان من هذه الاتهامات بالتطرف والإرهاب.

السياسة الأمريكية: توجهات جديدة.

بدأت السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين تتعرض إلى النقد، وقد شرعت أقلام عديدة داخل الولايات المتحدة في اتهام هذه السياسة بالانحياز ضد الإسلاميين والتحامل عليهم وتعريض المصالح الأمريكية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط للخطر.

ولعل أول من طالب الإدارة الأمريكية بضرورة البحث عن سياسة جديدة تجاه الإسلام والحركة الإسلامية، هي الصحفية الأمريكية روبن رايت، التي أشارت إلى أن الإسلام ـ بعد خمسة عشر عاما من انتصار الثورة الإيرانية ـ قد أصبح أسرع وأقوى تيار سياسي في الشرق الأوسط، وان هناك العديد من الدول التي ترفع هوية إسلامية أو التي في طريقها للتحول إلى دول إسلامية، وتشير روبن رايت أيضاً إلى أن الإسلاميين قد استطاعوا تحقيق انتصارات ملحوظة في كل الدول التي سُمح فيها بالتعددية السياسية، كما أن المئات من الحركات الإسلامية بدأت في الظهور والانتشار بدءاً من المغرب وحتى الجمهوريات الإسلامية مثل طاجكستان وأوزبكستان، والمقاطعات الغربية في الصين وإندونيسيا. وعلى الرغم من كل هذه التحولات القوية لحركة الإسلام السياسي إلا أن الولايات المتحدة مازالت واقفة ترقب وتنتظر. ومن هنا تدعو روبن رايت الإدارة الأمريكية إلى ضرورة الانفتاح على الحركة الإسلامية والتعامل مع تياراتها المعتدلة[11].

ومن الكتاب الأمريكيين البارزين الذين انتقدوا السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والحركة الإسلامية، الكاتب أرثر لوري، الذي قال: «إن تعامل أمريكا وموقفها من الإسلام بدأ ينعكس. فخلال الحرب الباردة كان الإسلام حليفا للغرب، وكانت

---

(١١) صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، ٧ يوليو ١٩٩٣.

الدول الإسلامية عدوة للشيوعية الملحدة. فقد دعمت الولايات المتحدة المجاهدين الأفغان بنحو ثلاثة مليارات دولار عبر أجهزة المخابرات بهدف هزيمة الاتحاد السوفيتي وإخراجه من أفغانستان، وكان المجاهدون الأفغان خلال فترة الحرب أبطالاً «مجاهدين» في نظر الأمريكيين وفى الإعلام الأمريكي». ويستطرد أرثر لوري قائلا: «طالما أن المسلمين يشكلون خمس سكان العالم تقريبا، فإن الأمريكيين يجب أن يحرصوا على إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول الإسلامية من إندونيسيا حتى المغرب. ولكن بدلا من ذلك نرى حملة موجهة ضد الحركات الإسلامية، إن أكثر المعلقين يهملون الفروق بين الحركات الإسلامية المتعددة وتيارات الصحوة الإسلامية، ويفترضون أن الخلاف والتنافر بين الصحوة الإسلامية وبين الغرب قدر لا بد من وقوعه لإثبات الذات».

ويوضح أرثر لوري أن قادة الشرق الأوسط الذين شعروا بتهديد وخطر الحركات الإسلامية، وخاصة في الجزائر وتونس ومصر وإسرائيل، قد أججوا وبقوة الاهتمام الغربي بالتهديد الإسلامي، فقد نشأ عن الخوف الجماعي للأنظمة العربية من الحركات الإسلامية قيام تعاون لم يسبق له مثيل بين دول منطقة الشرق الأوسط لمقاومة هذه الحركات.

أما عن الحملة المعادية للإسلام داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فيقول عنها لوري: «إن طبيعة الحملة ضد الإسلام في الولايات المتحدة تدل على أن النظرة التي تتبناها إسرائيل أصبحت هي النظرة التي يتم تبنيها بشكل كبير في أمريكا من قبل الموالين لإسرائيل والداعمين لوجودها. وقد ظهر جليا أن الحملة ضد الإسلام موجهة إلى الرأي العام والى صناع القرار السياسي على حد سواء».

وبعد أن ناقش أرثر لوري عدداً من الأمثلة البارزة على أثر تلك الحملة ضد الإسلام على السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، ينتقل إلى تحليل هذا الأثر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويقول: «على المستوى الدولي، فإن الولايات المتحدة بدأت تظهر أمام العالم وكأنها عدو للإسلام، فإسرائيل والجزائر وتونس ومصر التي تنتابها المخاوف من تنامي الصحوة الإسلامية إنما هي أقطار صديقة للولايات المتحدة وتحظى بدعم أمريكي واسع. ومن هنا فإن سياسة الولايات المتحدة - باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم - تجاه منطقة الشرق الأوسط التي يقطنها مع امتداداتها الآسيوية حوالي مليار مسلم، يجب أن لا تحددها التهديدات التي تواجهها بعض الحكومات الصديقة من قبل شعوبها المقهورة، كما لا يجب أن تتأثر سياسة الولايات المتحدة بحوادث عنف يقوم بها البعض. إن موقف الولايات المتحدة المتخاذل

تجاه مجازر المسلمين في البوسنة، ومن الاعتداء الروسي على شعب الشيشان، والتعدي على المسلمين في كشمير وفي الضفة الغربية، قد أقنعت كثيراً من المسلمين بأن الولايات المتحدة تقف ضد الإسلام. وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي يؤكد أن سياسة الولايات المتحدة ليست ضد الإسلام، إلا أن الأفعال الأمريكية وإصرار الإدارة الأمريكية على منع الحوار الجاد مع المفكرين المسلمين المعتدلين، يدل على عكس ذلك. إن على الولايات المتحدة ـ على الأقل ـ أن تفتح حوارا جاداً مع المفكرين الإسلاميين في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وخاصة مع أولئك المفكرين الذين يعارضون استخدام العنف، سواء كان هذا العنف صادراً عن حكومات علمانية أو عن حكومات إسلامية. لقد بذل الغرب جهداً كبيراً أثناء الحرب الباردة لفهم الشيوعية، ولكن جهوداً مماثلة لم تُبذل لفهم الإسلام. وغياب الحوار مع الإسلاميين لا يعني سوى حتمية المواجهة[١٢].

وفى مقاله «فهم الأصولية الإسلامية»، يقول الكاتب ديفيد كيبل «إن هناك سببين يجب على الغرب مراعاتهما عند دراسة الظاهرة الإسلامية، الأول هو الظلم السياسي والفساد في بعض مناطق الشرق الأوسط، والثاني هو الشعور بالسيطرة الغربية على المنطقة والتحكم فيها، فالغرب يتعامل مع المنطقة بشكل انتقائي انطلاقاً من مصالحه الذاتية، والسياسة الغربية في الشرق الأوسط تتجاهل حقوق الإنسان». ويضيف ديفيد كيبل: «إن فهم الحركة الإسلامية أمر ضروري للتعامل مع الشرق الأوسط خلال القرن القادم، وعلينا أن نرفض الجانب المتطرف من هذه الحركة، وان نتحاور مع الجانب المعتدل منها، فكثير من المسلمين يعودون إلى الإسلام في محاولة لرفع الظلم عنهم وتغيير بعض أنظمة الحكم المتعسفة. إن أي سياسة تسمح لحكومات الشرق الأوسط بالبقاء كما هي على ظلمها وتعسفها، ولا تتدخل لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، هي سياسة ضعيفة وفاشلة. وبالمقابل فإن إقامة حوار مع الحركات الإسلامية سوف يغير من نظرة هذه الحركات للغرب»[١٣].

وفي هذا السياق اقترح عدد من الباحثين والمفكرين الغربيين فكرة الحوار بين الحضارات بدلا من فكرة الصدام والمواجهة. ومن هؤلاء المفكرين الفرنسيان روجيه جارودي وماريانو آغير، فقد قال آغير: «أليس من الأفضل بالنسبة لأوروبا أن ترفض الرؤى المغلقة على الآخر والمبسطة لصدام الحضارات، وان تقدم عليها فكرة «حوار

(١٢) مجلة «سياسة الشرق الأوسط»، واشنطن، سبتمبر ١٩٩٥.

(١٣) مجلة «مليتيري ريفيو»، سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٥.

الحضارات» التي كثيراً ما نجحت»[١٤].

وقد طالب إدوارد جرجيان، في الدراسة التي أعدها حديثا وصدرت عن معهد جيمس بيكر للسياسة العامة، بتحديث سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الإسلامي، وقدم عدداً من المقترحات، أهمها:

- يجب على الحكومة الأمريكية فهم عمق وتعقيد القوى الموجودة على الساحة في الشرق الإسلامي. وهذا الأمر يجب أن يكون على رأس أولويات أجهزة الاستخبارات الأمريكية بجميع أنواعها.
- بينما نقبل الإسلام كدين، فإن السياسة الأمريكية يجب أن تفرق بقوة ـ قولا وفعلا ـ بين الإسلام المتعارف عليه من جهة، وبين توجهات بعض الأفراد والجماعات أو الأنظمة التي تعمل ضد مصالح الولايات المتحدة.
- يجب على الولايات المتحدة أن تعمل بقرب مع التيار الإسلامي المعتدل، وان تعزز دعمها للحكومات التي تتبنى ـ نسبيا ـ المحافظة على العدل الاجتماعي، وفتح مجال المشاركة السياسية، وتبني الاقتصاد الحر.
- إن حل مشكلة العرب وإسرائيل سوف يساعد على اضمحلال العداء الإسلامي للغرب، وسوف يجرد كثيراً من القوى في المنطقة من صدقية دعاواها.
- إن الحكومة الأمريكية يجب أن تدرك دور الدين في العلاقات الدولية[١٥].

أخيراً.

إن ظاهرة الإحياء الإسلامي، وخاصة التوجه الذي تم الإصطلاح على تسميته «الإسلام السياسي»، قد تم النظر إليه لدى البعض في الغرب على أنه التهديد البديل للشيوعية، حيث يزحف معبئا الجماهير في اتجاه تحدى «الشيطان الأكبر» الذي تمثله الحضارة الغربية وأوجه الحداثة العلمانية فيها.

وهناك في الغرب من ينظر إلى الإسلام السياسي بمقاييس مغايرة، ويرى أن كل ما يحدث هو عبارة عن صحوة دينية أو حالة تدين موروثة اكتسبت بعض الدينامية في بعض البلدان العربية والإسلامية لاعتبارات يمكن تفهمها واستيعابها، وأنه لا داعي لكل هذا التخوف والفزع من الظاهرة الإسلامية. وانه في حالة انتفاء بعض المسببات مثل الضائقة الاقتصادية وغياب الحريات وانعدام المشاركة السياسية في العالم

---

(١٤) صحيفة «لوموند ديبلوماتك»، مصدر سابق.

(١٥) إدوارد جرجيان، سياسة أمريكا تجاه الإسلام وقوس الأزمة، معهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة، جامعة رايس، ١٩٩٦.

الإسلامي، فإن الحالة تعود إلى ما كانت عليه من قبل، وتنقضي بذلك أسطورة الخطر الإسلامي. ولا يزال هذا التيار يكتسب المزيد من الوعي والاستجابة في فهم الظاهرة الإسلامية، وتتعزز قدرات هذا التيار في مواجهة تيارات الحملة الصهيونية واتساعها، إلا أنها بدأت تفقد زخمها بسبب السياسات الحكيمة والانفتاح على الآخر والتعايش معه، والتوجه إلى المشاركة السياسية في الحكم، التي أخذت تظهر بها تيارات الإسلام السياسي الرئيسية.

إن المستقبل يؤكد أن القرن القادم هو قرن الإسلام، كما يقول بذلك عدد من المفكرين الغربيين، والرهان على الصدام بين الإسلام وبين الغرب يشهد تراجعاً في الرؤى التحليلية للأكاديميين الغربيين، وتكفي هنا الإشارة إلى ما أورده جراهام فوللر الباحث بمؤسسة «راند» والمسؤول السابق بوكالة المخابرات الأمريكية، حيث قال: «إننا لا نؤمن بان العلاقات بين الإسلام وبين الغرب ستكون مسرحا للصراع الأيديولوجي الدولي القادم. فرغم التنافس التاريخي بين الغرب وبين الإسلام، كأكبر عقيدتين في العالم، فإن الإسلام ليس في وضع تصادمي مع المسيحية أو مع الغرب، ومن هنا فإننا لا نتنبأ بمواجهة شاملة بين كتلة إسلامية وكتلة غربية بأي شكل من الأشكال»[١٦].

وعلى الرغم من شدة الحملة الصهيونية على الإسلام في الغرب، إلا أن هناك من يرى أن هناك جوانب إيجابية آخذة في التبلور، وذلك بظهور جيل جديد من العلماء الغربيين الذين يفهمون المجتمع الإسلامي بشكل أفضل، إضافة إلى أن معظم الجامعات أدخلت مساقات علمية عن الإسلام والمجتمع الإسلامي والحركات الإسلامية بشكل لم يسبق له مثيل، وكما يقول جون اسبوسيتو، فإن عدد الأساتذة والكتب والمقالات الأكاديمية عن الإسلام والحركة الإسلامية قد تزايدت بشكل كبير[١٧]. وهذه كلها بلا شك إرهاصات وبشائر على طريق الإستشراق الحضاري للإسلام ـ كدين ـ في بلاد الغرب.

---

(١٦) جراهام فوللر، الشعور بالحصار: جيوبوليتك الإسلام والغرب، ويست برس، ١٩٩٥.

(١٧) مجلة «المبتعث»، مايو ١٩٩٥.

الفصل الأول

مستقبل الإسلام السياسي
في منطقة الشرق الاوسط

د. تشارلز بيتروورث

إن السؤال الذى يطرح نفسه بشدة وأحاول الاجابة عليه هو: لماذا يدافع الغرب بشدة عن الحرية بصفة عامة ثم ينتقد الإسلام انتقاداً حاداً بدعوى أنه غير متحرر.. وغير علمانى؟ ألا يعني إيمان الغرب بالحرية، حرية الآخرين أيضاً في معتقداتهم، أم أن الحرية التى ينادي بها الغرب ليلاً ونهاراً يجب أن تكون مقصورة عليه ـ أي على الغرب ـ هو وحده فقط؟

والسؤال الثانى الذى أطرحه أيضاً هو: كيف نقدم صورة دقيقة وواقعية للعالم العربي والإسلامي من خلال ما يجري فيه حالياً من أحداث دون العودة إلى ما خلف الأحداث وإلى الأصول الفكرية والتاريخية لها؟.

ويكتسب هذا السؤال أهميته من هذا الكم الهائل من الأحكام السابقة التجهيز التى يصدرها الغرب على الظاهرة الإسلامية من خلال استقراء سطحي للأحداث الآنيّة، وهو استقراء ناقص وغير منطقي لأنه لا يصل إلى عمق الحقائق ويكتفي بالقشور. ومن هنا تأتي الأحكام والآراء التى يتم ترسيخها فى الوعي الغربي عن خطورة الإسلام.. وهى أحكام بعيدة عن الدقة، لأنها باختصار بعيدة عن الأمانة العلمية.

إنطلاقا من هذه الاسئلة، أركز حديثي حول ثلاثة موضوعات، هى ما أسميه «الجمهورية الإسلامية»، والثاني «الدين والتحرر»، والثالث هو كيف نصل إلى اتفاق فكرى؟.

لقد دعيت مؤخراً للحديث عن الظاهرة الإسلامية في ندوة عقدت فى فرنسا، وأرى من المفيد هنا أن نتخذ من النموذج الفرنسى، أوبالأصح من الجمهورية الفرنسية، منطلقاً للحديث، لما يشمله هذا النموذج من مصطلحات ومفاهيم مهمة في سياق الحديث عن الإسلام السياسي.

لقد أعلنت الجمهورية الفرنسية وشددت على ثلاث قيم رئيسية، هى: الحرية.. والمساواة.. والإخاء. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا.. هو: ما وضع ومكانة هذه

القيم - التى تُعد الأساس للفكر الديمقراطي - في الجمهورية الإسلامية؟

وأجيب فأقول، إن الحرية - في الجمهورية الإسلامية - ستعني التحرر من الفقر والعوز والفاقة، والتحرر من الظلم والاضطهاد. وأن المساواة ستكون في الجمهورية الإسلامية مساواة لجميع الناس أمام الله، مع الاعتراف بالفروق الفردية والاختلافات الطبيعية بين البشر، تلك الاختلافات التي لا يمكن إنكارها أوالتغاضي عنها، لأنها تقوم على أسس طبيعية مثل اختلاف الجنس والعمر ومستوى الذكاء والقدرات العقلية والبدنية. أما قيمة الإخاء فإنني كشخص غير مسلم أشعر بالإخاء في تعاملي مع المسلمين لأن رابطة الإخاء رابطة أولية تؤكد عليها جميع الأديان السماوية.

أريد أن أستعرض هنا مقالاً نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال»، ومقالاً آخر للكاتب الإسرائيلي عاموس إيلان نشرته دورية «نيويورك لمراجعات الكتب»، ثم أشير أيضاً إلى مؤتمر حضرته مؤخراً في تونس وعقدته الجمعية الفلسفية التونسية.

أبدأ بالمقال الأول الذى نُشر بصحيفة «وول ستريت جورنال»، وهو مقال يستحق المراجعة والنقاش لأن هذه الصحيفة اعتادت أن تبرز الآراء المعادية للظاهرة الإسلامية، ولكنها في هذا المقال تتحدث بموضوعية عن الظاهرة الإسلامية. والمقال لكاتب يدعى بيتر والدمان، وقد نُشر بعدد الصحيفة الصادر في ١٥ مارس ١٩٩٥. في هذا المقال حاول الكاتب التأكيد على ثلاث نقاط مهمة، الأولى: أن ما يجري في العالم العربي والإسلامي ما هو الا حركة تركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، انطلاقا من النص القرآني «لا إكراه في الدين». والثانية: أن بعض الحركات والتيارات الإسلامية تتخذ من هذه الآية القرآنية منهجاً لها وأساساً لنشاطها، أما النقطة الثالثة فهي: ان التطلع الحالي في العالم الإسلامي هو تطلع تحديثي، أي نحو تحديث المجتمع ومؤسساته مع الحفاظ على الهوية الإسلامية والتمسك بها تمسكاً شديداً. وبالتالي فإن ما يتم حالياً في العالم العربي والإسلامي هو عملية تجديد أكثر منها عملية إصلاح، ويؤكد هذا الاستخلاص استقراء وتحليل ما تم في ربع القرن الأخير.

أما المقال الثاني فهو لـ عاموس إيلان، وهو محلل سياسي إسرائيلي يعيش حالياً في نيويورك وله كتابات عديدة ومهمة حول المنطقة العربية. ويرسم إيلان في هذا المقال صورة لمدينة القاهرة بعد عودته من زيارة أخيرة لها. وقد ركز إيلان على كشف التناقض الصارخ الذي تعيشه هذه المدينة العربية، فوصف زيارته لمبنى جريدة

الاهرام، وحجم الحراسة الأمنية التي تحيط بالمبنى من كل جانب وتحاصر زائر المبنى حتى داخل المصاعد، ثم أبرز التناقض الذي لاحظه عندما أطل من نوافذ المبنى ليرى واحداً من أشد أحياء القاهرة فقراً، وهو حي بولاق أبو العلا. ثم أشار إيلان بعد ذلك إلى تناقض آخر تبرزه رؤية السيارات الفارهة تجري في شوارع العاصمة المصرية الشديدة الفوضى. وقد عبر إيلان عن دهشته وهو يقارن بين حفلات الزفاف في فنادق النجوم الخمس التي تطل على نيل القاهرة، والعدد الكبير من المتسولين الذين يقفون أمام هذه الفنادق يسألون رواد هذه الحفلات من الأغنياء بعض النقود وينتظرون خروج بقايا الطعام المتبقي من الحفلات.

أما الشيء الذي لم يشر اليه عاموس إيلان في مقاله، وأثار انتباهي في آخر زيارة لي لمصر، فهو فكر بعض الإسلاميين من أمثال الدكتور مصطفى محمود الذي يُوجد بالقاهرة مسجد باسمه ملحق به مركز طبي. وقد تحدثت مع د. مصطفى محمود وأكد لي أنه يرغب في قيام حكم إسلامي بمصر ولكن ليس في هذه المرحلة، ولا يعرف بالتحديد متى يكون الوقت مناسباً لقيام هذا الحكم الإسلامي في مصر. وقال لي د. مصطفى محمود إنه لحين تحقيق الحكم الإسلامي يجب إعداد الناس لذلك بتوفير احتياجاتهم المادية وتوفير الظروف الأخلاقية الملائمة لهذا الحكم، وبعد ذلك يمكن الحديث عن حلول سياسية إسلامية. والواقع أن هذا الرأي هو واحد من أفضل الآراء التي قرأتها في كتابه «رحلتي من الشك إلى الإيمان».

أنتقل الآن إلى الحديث عن تونس وعن المؤتمر الذي نظمته جمعية الفلسفة التونسية وحضره على غير العادة ليس أساتذة الجامعات فقط، بل وبعض مدرسي المدارس الثانوية، بالإضافة إلى بعض الناس من المهتمين بالفلسفة بحكم دراستهم لها في المدارس الثانوية أو في الجامعات.

كان عنوان المؤتمر هو «إبن عروس والمعرفة اليوم»، ولم يكن واضحا المقصود من هذا العنوان الغامض. وقد كان رئيس الجلسة التي ألقيت فيها بحثي سيدة تعمل أستاذة للفلسفة ومتخصصة في فلسفة اسبينوزا، وقد بدا على وجه هذه السيدة عدم الرضا بعد أن أنهيت محاضرتي والتي كانت بعنوان «ابن عروس رائداً للتنوير»، ثم تم تغييره من جانب إدارة المؤتمر ليصبح «ابن عروس والتنوير». وقد كان موعد القاء بحثي في اليوم الأخير من أيام المؤتمر، وعلمت من بعض الاصدقاء أن إدارة المؤتمر كانت تريد مني أن أقول أن ابن عروس كان صوت العقلانية في العالم العربي، وأن كل ما علينا هو أن نهتدي به. ولكني لم أقل هذا، لسبب بسيط، وهو

أنه غير صحيح. وكماقلت، فقد عبرت رئيسة الجلسة عن استيائها من حديثي وقالت إنني لم ألاحظ الشبه الكبير بين ابن عروس وبين اسبينوزا المتخصصة هي في دراسته.

وقد جعلتني هذه الواقعة أتساءل عن الطريق الضيق الذي يسير فيه نظام التعليم في تونس بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، وخاصة مصر التي قضيت بها معظم وقتي في المنطقة، أوبالمقارنة مع الدول الغربية.

أنتقل بالحديث عن المؤتمر، إلى الحديث عن تونس نفسها. والواقع أن تونس تُعد من الدول الفقيرة ولديها مشكلات عديدة، ولكن هناك إحساساً شعبياً عاماً بالتحسن الاقتصادي أكبر بكثير مما أراه في دول عربية أخرى، وهناك محاولة جادة من جانب الشعب التونسي نفسه لاستمرار الإصلاح الاقتصادي.

أما الشيء الذي أدهشني في تونس فهو الانفتاح الكبير على الغرب، على جميع المستويات، سواء بين الأكاديميين الذين التقيت بهم أوأساتذة الجامعات أوعامة الناس. وهذا الانفتاح ـ كما أكد لي أساتذة جامعيون ـ لا يعني فقدان الهوية العربية والإسلامية ولو للحظة واحدة!. صحيح أن الهوية الإسلامية لا يعبر عنها في تونس بحرية واسعة ـ كما هو الحال في مصر مثلاً ـ ولكنها موجودة كإحساس كامن في أعماق الشعور الشعبي العام. والاستثناء الوحيد لذلك كان ما سمعته من رجل يكبرني بعدة سنوات، عبر بصراحة عن حقيقة شعوره في أنه كان يتمنى لو بقي الفرنسيون في تونس ولم يخرجوا منها أبداً.

النقطة الأخيرة التي أود الحديث عنها، وتعد من الايجابيات في هذا المضمار؟، هي صدور ترجمة باللغة الانجليزية لكتاب مهم من اللغة الفرنسية للكاتب أوليفر روي بعنوان «فشل الإسلام السياسي». وأعتقد أنه من المهم أن نراجع ما ورد من أفكار في هذا الكتاب ونستعرض رد د. جراهام فوللر على بعض هذه الأفكار. فقد كان أوليفر روي مخطئاً فيما اعتبره سقوطاً أو فشلاً للإسلام السياسي، وكانت مشكلته أنه قال: «حسنا ليس هناك شيئ جديد». وهذه في الواقع ليست القضية، فالحكم على الإسلام السياسي ودراسته يستلزم نظرة متعمقة وليس كما فعل «روي».

أنتقل الآن إلى الحديث في سطور قصيرة عن الدين والحرية. ففي الكتاب الذي اصدرته مع ويليام زرتمان، بعنوان «الإسلام السياسي»، حاولت أن اتعرض لنقطة مهمة أثارت دهشتي وضيقي لفترة طويلة، وهي لماذا نقول ـ نحن الغربيين ـ أن

الحرية أمر مهم للغاية ثم نريد أن نحاكم كل الظواهر السياسية على أساس هذه الحرية؟ وقد دللت على ذلك التفكير المتناقض بكاتبين هما: ليونارد بندر، في كتابه الجديد عن التنمية، وفوكو ياما وكتابه حول «نهاية التاريخ».

وهنا يبدو لي أننا إذا نظرنا بدقة فيما يجري في ميدان السياسة، سنجد أن الحرية ليست هي الهدف النهائي، وإنما الهدف هو العمل الجاد والصالح. فما نبغيه من العمل السياسي هو أننا نحاول قيادة أمة.. ونريد أن نخلق مواطنين صالحين أخلاقياً وعملياً. وسوف أوضح ذلك من خلال التعرض لبعض السلطات.... فعلى سبيل المثال، إن جان جاك روسو حاول بعناية فائقة بحث إشكالية اعتماد البشر على حكومة، لكي يرى كيف يمكن أن يحققوا حريتهم بدون أن يفقدوا حكم أنفسهم وبدون أن يفقدوا دينهم. ففي الفصل الثامن من الكتاب المسمى «حول الدولة المدنية» يقول روسو: «إن الانسياق وراء الرغبة وحدها يُعد عبودية. وإن طاعة القانون الذي وضعه الإنسان بنفسه هو التحرر أوالحرية». بمعنى أنه إذا التزمت بقانون وُضع لك فإنك تعتبر هذا القانون هو قانونك الخاص باقتناعك أنك تجني من ورائه مكسباً.

وفي الفصل الثاني من الكتاب الرابع «العقد الاجتماعي» وعنوانه «حق التصويت»، يقول روسو: في جنوة.. تستطيع أن ترى مدلول كلمة الحرية حتى أمام السجون، وعندما تنظر إلى السلاسل المقيد بها السجين. ففي دولة يتم فيها سجن كل الأشرار والخطرين، يستطيع الإنسان أن يتمتع بحرية تامة. وهذا بالضبط ما نريده عندما نضع قانوناً جنائياً ونحاول تطبيقه.

ولزيادة إيضاح الصورة، أشير إلى موروث آخر حول هذا الموضوع، وهو الحوار الشهير المسمى «القوانين»، وما يمكن استخلاصه من هذا الحوار هو أن العمل الصالح هو الحرب الشجاعة وغير النهائية ضد الشيطان. والواقع أن أعظم الأعمال الصالحة التي حاول الإثنان القيام بها هو ما يسمى بـ «العدالة التامة»، التي يحددها أفلاطون بأنها التكتل في وجه الشياطين والأشرار، والتي قدمت لأول مرة مفهوم الحرية. بمعنى آخر، فإن الصلاح، وخاصة الصلاح الأخلاقي، هو الجهاد الحقيقي للحصول على الحرية. فعندما تتحالف مع مواطنيك فإنك تجاهد ضد الظلم الأجنبي. وعندما تتحالف مع بعض المواطنين فانك تجاهد ضد ظلم مواطنين آخرين يريدون أن يصعدوا فوقك. وداخل نفسك فإنك تجاهد ضد الشهوات التي قد تقودك إلى أن تكون هدفاً سهلاً للاستعباد من جانب أشخاص آخرين. وفي

رأيي فإن أكبر الجهاد هو جهاد النفس لكي لا تكون عبداً للشهوات أوعبداً لآدمي آخر، وهذا يتصل إتصالا وثيقا بالجهاد الديني.

وإذا فكرنا للحظة في أنفسنا كآدميين، فاننا سنكتشف أن حبنا للحرية هو في حقيقته حب حديث تاريخياً، وهذا ما نكتشفه عندما ننظر في أعمال وأقوال، المفكرين الغربيين، وأيضاً المفكرين المسلمين. فأفلاطون وأرسطو ـ على سبيل المثال ـ لم يقدرا الحرية، خاصة الحرية السياسية تقديراً كبيراً، ونفس الأمر بالنسبة للقديس أوغسطين (فيلسوف كاثوليكي ٣٥٤ ـ ٤٣٠م)، فقد حاول التوفيق بين الفكر الأفلاطوني والعقيدة النصرانية، كما حاول أن يكسر سلطة الكنيسة على السياسة، ولكن سعياً إلى الحرية السياسية. وأعتقد أن المرة الأولى التي أصبحت فيها الحرية السياسية قضية حقيقية يعالجها المفكرون والفلاسفة الغربيون، كانت على يد ميكافيللي والذين أتوا من بعده مثل هوبز وسبينوزا ولوك.. وغيرهم، وعندئذ لم نعد نطرح على أنفسنا التساؤل حول كيف نعيش في ظل حكم سياسي ونريد أن نعيش بحرية؟ وهذا هو الخطر الذي نحياه والذي عبر عنه «نيتشه» ومن بعده «هيدجر».

وإذا نظرنا في الفكر الإسلامي، وبالتحديد في أعمال الفارابي وابن عروس، فإن ما أثار دهشتي هو تجاهلهما لفكرة الحرية كهدف للسياسة. وتتلخص المشكلة الآن في أنه إذا كان عليك ان تختار طريقة حياتك أو كيف تعيش.. فإن عليك دائما أن تكون في وضع يوجد فيه شخص حكيم أو مجموعة حكيمة يقدمون لك ما تحتاجه. فماذا سيكون عليه الحال لو قدم هؤلاء الحكماء مصلحتهم الشخصية الخاصة على مصالحك؟ وبسبب أننا نشك في وجود هؤلاء الحكماء، أو بسبب أنهم سيقدمون مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة، فإننا ننـزع إلى ان نحكم. ويدل استقراء التاريخ الإنساني أن الحكماء أو الذين اعتقد الناس أنهم حكماء لم يكونوا كذلك، فقد كانوا أكثر اهتماماً بمصالحهم الخاصة وقدموها على المصالح العامة.

أعود مرة أخرى إلى جان جاك روسو، لألقي بعض الضوء على «العقد الاجتماعي». ففي الفصل السابع من الكتاب الثاني لروسو نجده يتحدث عن المُشرّع، ويقول: «لكي تكتشف أفضل القواعد للمجتمع التي تُقيم الأمم.. يحتاج الأمر إلى ذكاء خارق يرى كل رغبات الإنسان دون أن يمارسها، وبصفة أساسية يحتاج الأمر إلى أشخاص تكون سعادتهم مستقلة عن سعادتنا، ويفنون أعمارهم من أجلنا، وأخيراً نحتاج إلى شخص يرضى لنفسه بمجد تاريخي، أي أن يعمل في قرن

ليتمتع بالمجد في قرن آخر». وباختصار فإن روسو يريد أن يقول ـ كما أعتقد ـ إننا نحتاج إلى آلهة تضع التشريعات للبشر أولحكم البشر. وقد أضاف روسو إيضاحاً لذلك بقوله: «إن الشخص لا يصبح معروفاً أومشهوراً إلا بعد أن يموت وتموت أعماله. فنحن لم نعرف لقرون عديدة الأشخاص والمؤسسات التي جعلت أهل أسبرطة سعداء».

ويقتضي الأمر هنا أن أُورد اقتباساً آخر. ففي حديثه عن تنوع واختلاف أنظمة التشريع والحكم، يقول أفلاطون: «إن أفضل ما يمكن أن يميز أي نظام هو تحقيق مبدأين هما: الحرية والمساواة. الحرية، لأن كل شخص هو قوة مخصومة من الدولة، أما المساواة فلأن الحرية لا يمكن أن تقوم وتتحقق إلا بها».

إن المشكلة التي ورثناها هي كيف نحافظ على الحرية والمساواة جنبا إلى جنب مع الحفاظ على الشرف والكرامة. وأعتقد أن هذه مسألة أخلاقية. فعلى سبيل المثال، يُنظر في الولايات المتحدة إلى أن التعليم الليبرالي هو أفضل نظام للتعليم. فنحن نرسل أولادنا إلى المدارس والجامعات لكي نعلمهم كيف يمارسون الحرية بمسؤولية، وبذلك نصل إلى نموذج المواطن الروماني القوي والدقيق والمسؤول. ولكن البعض يرى ان هذا الهدف خيالي، حيث أن ما ينتجه هذا النظام التعليمي هو المواطن البرجوازي الذي يهتم بجمع المال فقط.

أصل إلى النقطة الأخيرة وهي: أين يلتقي كل من الإسلام والديمقراطية؟

إذا استعرت هنا تعبير أومقولة شارل بيجي، وهو مفكر بارز من مفكري بدايات القرن العشرين، أقول: «إن الثورة يُفترض أن تكون أخلاقية، وإلا فلا ثورة على الاطلاق». وأعتقد أننا نتفق على هذا المبدأ.

من هنا أرى أن جميع المهتمين بموضوع الإسلام السياسي يجب أن يفكروا جدياً في القوة المناسبة لحكم الذات (النفس).. أي ما القوة التي تحتاجها لحكم نفسك؟. وهنا استدعي بعض نصوص وثيقة الفيدرالية الأمريكية رقم (٥١) التي تحوي كلاماً مهماً حول قضية الجنس البشري ومشكلاته السياسية.

تقول الوثيقة، على سبيل المثال: «إن الطموح يجب أن يقابله طموح مواز له»، و«إن مصالح البشر يجب أن تتصل إتصالاً وثيقاً بالحقوق الدستورية للمكان الذي يعيشون فيه»، و«إن أدوات الحكم هي أدوات ضرورية للسيطرة على الحكومة باعتبارها ـ أي الحكومة ـ تمثل أكبر مؤثر ينعكس على الطبيعة البشرية، و«إنه لو

كان الناس ملائكة فلا حاجة للحكومة»، بمعنى أنه إذا كان الملائكة يحكمون البشر فلا حاجة إذن لحكومة بشرية».

إن الصعوبة الكبرى في تشكيل حكومة تدير شؤون البشر تكمن في تحقيق مبدأ رقابة الحكومة على نفسها ورقابة الشعب عليها. والاعتماد على الشعب في اختيار حكومته هو أداة الرقابة الأولية على الحكومة. ومع ذلك فإن التجارب علمت البشرية ضرورة اتخاذ احتياطات إضافية لضمان فاعلية هذه الرقابة. ونلحظ هذه الاحتياطات في طريقة توزيع وتقسيم السلطة إلى عدة أفرع، بما يُمكن كل فرع (إدارة) من الرقابة على الفرع الآخر. ولكن عندما يفكر البشر في وضع إطار دستوري يوزع السلطات ويحدد الصلاحيات لكل سلطة، فإنهم يواجهون بمشكلة أخرى نعيشها اليوم وهي تفاوت المعايير وتفاوت طرق تطبيق هذه المعايير. وهذه قضية يجب أن تكون محلاً للبحث والنقاش.

وإذا نظرنا إلى الدول الإسلامية ـ أي الدول التى يدين غالبية سكانها بالإسلام ـ نجد أن ست دول منها تعتبر نفسها دولاً ملكية.. وهي: المغرب، والمملكة العربية السعودية، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وسلطنة بروناي. وهناك ثلاث دول أخرى ملكية وإن كانت لا ترى نفسها كذلك، وهي: الكويت، والبحرين، وقطر. أما بقية الدول الإسلامية الأخرى فإنها جمهوريات فيما عدا دولة واحدة تعتبر نفسها فيدرالية وهي ماليزيا. وهناك سبع جمهوريات يمكن القول أنها الأكثر دراية وخبرة بالنظام الجمهوري ومتطلباته الديمقراطية، وهي: جمهورية الجزائر، والجمهورية التونسية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية اليمن، وجمهورية لبنان، والجمهورية التركية، وجمهورية أندونيسيا. أما اسم ليبيا (الجماهيرية الشعبية الاشتراكية العظمى) فإنه لا يعبر عن النظام الذي تتبعه ليبيا، ومن الصعب فهم هذا الإسم المركب لليبيا، تماماً مثلما من الصعب فهم معنى كلمة الجمهورية الملحقة بأسماء السودان وسوريا والعراق.

وأخيراً، فإن علينا البحث عن العوامل التي تؤدي في النهاية إلى سيادة حكم الفرد في الدول الإسلامية أوحكم الحزب الواحد، الذي لا يفي للشعوب بحقوقها الإنسانية. ومن جانبي فانني أرى أن من أهم هذه العوامل الخبرة الاستعمارية التي عرفتها الدول الإسلامية في العصر الحديث.

الفصل الثاني

الحركات الإسلامية
والمصالح الغربية، حتميات استراتيجية

جراهام فوللر

لقد قضيت سنوات عديدة في العالم الإسلامي، وأكن احتراماً كبيراً وتقديراً عالياً للثقافة الإسلامية، وكنت مهتماً على وجه التحديد بقضية العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، وقد ألفت كتابا شاركني في تأليفه أحد الزملاء ويحمل عنوان «الشعور بالحصار: جيوبوليتيكية الإسلام والغرب».

والقضية ليست المواجهة بين المسيح ومحمد «عليهما الصلاة والسلام»، وإنما هي أكثر تعقيداً من ذلك ونحن نسعى إلى حلها بوسائل مختلفة: أولا: ما هي شكاوى المسلمين؟ كلها مشاكل تاريخية ونفسية ومشاكل الاستعمار والإمبريالية والقوة العسكرية للغرب، وتدخلات الغرب في العالم العربي، وقضايا اقتصادية.. وما هي شكاوى الغرب إذن؟ هي عبارة عن هواجس نفسية ومشاكل عسكرية واقتصادية إلى جانب النفط.

إننا نسعى جاهدين إلى استئصال هذه المشاكل واستبدالها بعناصر تصب في مصالح الثقافتين.

ولا أريد أن أتطرق في هذا الصدد إلى مقال صموئيل هنتنجتون المشهور عن «صراع الحضارات» رغم أنه تناول فيه بعض القضايا الجوهرية، ذلك أنني لا أعتقد بحتمية حدوث صراع بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية في المستقبل، وبكل صراحة فإنني أعتقد أن هذه المسألة أكثر تعقيدًا مما نظن.

أود الحديث أولا عن مخاوف الغرب من الحركات الإسلامية بصفة عامة. ففي الغرب عامة ـ وأمريكا على وجه التحديد ـ استبدت بنا هواجس بشأن الحركات السياسية والإسلامية، وتعرفون جيدا مصدر هذه الهواجس. فبالنسبة للأمريكيين ـ ولن أقول الأوروبيين لأنهم يرجعون إلى تاريخهم ـ فإن اهتمامهم بالإسلام وربما هواجسنا تجاهه، بدأت مع الثورة الإيرانية. وقد تسألنا: لماذا آلت الأمور إلى ذلك؟

بداية كان ذلك الحدث مفاجأة كبرى بالنسبة لنا. فلم يتوقع أي فرد أمريكي ما حدث ولا كيفيته، ذلك أن ظاهرة الإسلام السياسي بكونها قوة سياسية لم تكن

معروفة آنذاك في الولايات المتحدة، ثم جاءت محاكمة أربعة مواطنين أمريكيين، أعقبتها أزمة الرهائن، وظاهرة الإمام الخميني. واليوم أعتقد أن ما أثار غضب الأمريكيين في لهجة الخميني ليس هو وصفه إياهم بالأغبياء. إن كل الشعوب تتصف بالغباء بين الحين والآخر، كما يدرك الشعب الأمريكي أننا قد نكون أغبياء في سياساتنا، ولكن الخميني قال لنا «أنتم الشياطين»، وأعتقد أن هذا هو ما أثار حفيظة الأمريكيين. إن الثقافة الأمريكية تتسم من جانب بالعلمانية المفرطة ومن جانب آخر تتسم بالالتزام بالدين على مستوى الأفراد، وإن هذا الخلط بين هذين الطابعين مثير للدهشة.

إن الأمريكيين لم يكونوا مهيئين لعودة الدين إلى السياسة في الشرق الأوسط ولكننا نلاحظ اليوم امتداد هذه الظاهرة إلى الولايات المتحدة لمبررات وجيهة.

وأخيراً فأنا أعتقد بأنه من وجهة النظر الأمريكية ومن وجهة نظر أي فرد منا فإن العالم يشهد تغيراً، ومن الصعوبة بمكان أن تتكيف الولايات المتحدة مع الظروف الجديدة وكذلك مع القيم الجديدة، بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها. ومع العلاقات الجديدة بين القوى، ذلك أن أمريكا أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولكن ماذا يعني ذلك اليوم؟ أعتقد إننا بدأنا نفهم - ولو ببطء - مغزى احترامنا للثقافات الأخرى لأننا نعيش في مجتمع متعدد الثقافات، ولكن كيف يمكننا نقل هذا الاحترام إلى بلدان تبعد عنا مسافات كبيرة؟.

دعوني أحدثكم عن المصالح الغربية بصفة خاصة وبالذات المصالح الأمريكية وكيف أراها في العالم الإسلامي؟، فأنا أعتقد أننا إذا نظرنا إلى الأمور من الزاوية الغربية عندما بدأت الإمبريالية في الانتشار في العالم، ولم يكن هناك أي تركيز على الإسلام أو الثقافة الإسلامية أو أية ثقافة محلية أخرى، بل شهد القرن السابع عشر والثامن عشر وحتى القرن التاسع عشر وجود دول أوروبية احتدمت بينها حمى التنافس من أجل السيطرة على زمام العالم، وبالطبع فقد كان معظم بلدان العالم الثالث في نهاية حقبة الاستعمار تحت سيطرة القوى الغربية. وقد كان الصراع بين تلك الدول قائماً على مبدأ «مد النفوذ على أراضي الغير لكي لا يحتلها الألمان أو البريطانيون أو الإيطاليون أو الروس... الخ». ولم يكن الدافع محاربة الإسلام في حد ذاته، وفي تلك الحقبة أيضاً أصبحت التكنولوجيا الغربية متفوقة على تكنولوجيا الحضارات الكبرى مثل الصين أو العالم الإسلامي، وكانت الفجوة كبيرة. كما شعر الغربيون آنذاك بتفوقهم ليس على الثقافة الإسلامية فحسب، وإنما على ثقافات

العالم الثالث برمته بما فيه الحضارات العظمى مثل الحضارتين الهندية والصينية.

وكانت المرحلة الثانية من اهتمامات الغرب متمثلة في التحكم في الموارد الأساسية في الداخل والخارج، ومن الواضح أن النفط الذي تزخر به منطقة الشرق الأوسط كان في صدارة اهتماماتهم، وفي تلك الفترة الاستعمارية كان هناك انطباع بأن من الطبيعي أن يفرض الغرب سيطرته على تلك الموارد لضمان استمرارها في التدفق إليه، لأنه لم تكن في تلك الدول أية سلطة بارزة تستطيع ضمان تدفق تلك الموارد إلى الغرب الذي كان بحاجة إليها لدعم الصناعة والعصرنة فيه. وعلى الرغم من أن الغرب بدأ آنذاك يعترف بالدولة الوليدة في الشرق الأوسط كما أولاها اهتماما أكبر غير أنه لم يكن يرغب إلا في قيام دولة صديقة له. وقد قاسينا مرارة تأميم النفط وقد أوقع ذلك الحدث صدمة كبيرة على القوى الغربية، حيث كانت المرة الأولى التي يضطر فيها الغرب إلى قبول سيطرة الدول الإسلامية على تلك الموارد.

لقد قام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، كما شاهدنا تأميم النفط في إيران والعراق وفي بلدان عديدة في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق بدأت رؤية الغرب حول الهيمنة على المنطقة في التغير، حيث أخذ يتنازل عن فكرة الهيمنة هذه، ولكن هذا التغير قد استغرق سنوات عديدة، كما تسبب في وقوع انقلابات عديدة بدعم من الغرب.

وفي تلك الفترة لم تكن الولايات المتحدة على وجه الخصوص مهتمة كثيراً بمصالح الدول على حدة، بل كانت تنظر إليها من منظور الحرب الباردة، وكان هدفها الأساسي هو إبعاد الروس مهما كان الثمن. كانت هناك أمور كثيرة تحدث يوماً بعد يوم، ولكن هاجس الحرب الباردة قد استحوذ على اهتماماتنا، ولذلك فإن ذلك الهاجس قد أثر إلى أبعد الحدود على كيفية تفكيرنا حول المشاكل. إن كون أمريكا متعودة على منطقة الشرق الأوسط إلى جانب نفوذ اليهود في أمريكا وتأييد إسرائيل للغرب من خلال الحرب الباردة قد دفعت الغرب إلى التفكير حول هذه المشاكل بطريقة غير متوازنة، وها نحن اليوم نواجه قضايا النظام العالمي الجديد، فما هي ملامح النظام العالمي الجديد الذي نقبل عليه؟، ومن سيكون صديقاً أو عدواً للولايات المتحدة؟، وما نوعية الحلفاء الذين سيقفون إلى جانب الغرب؟، وهل نحن في حاجة إليهم؟، ومع من نتحالف؟، والى أي مدى نسعى إلى السيطرة على مجريات الأمور في العالم؟، والى أي مدى تستطيع الولايات المتحدة الاضطلاع بهذا

الدور؟، وتمثل هذه التساؤلات تطوراً في طريقة تفكير الأمريكيين ازاء هذه القضايا.

ان المشكلة الأساسية التي يعانى منها الغرب تتمثل في نظرته وكيفية فهمه للعالم الإسلامي، وهذه المعضلة معقدة جداً وقد اعتقدت الولايات المتحدة أن العصرنة عبارة عن موجة للمستقبل، وأن التجربة الأمريكية ربما تكون أهم نموذج، وربما تكون هي وحدها النموذج الصالح للتطبيق، وأن هذه الفكرة قد أصبحت راسخة في عقول الأمريكيين منذ أمد طويل.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما معنى العصرنة؟، وكيف يكون لها تأثير على بلدان العالم الثالث؟، ان هناك توجهاً في التفكير السياشي الأمريكي يرى أصحابه أن الحركات الإسلامية تمثل رغبة في الهروب من العصرنة والابتعاد عنها، وهذا التوجه في التفكير خاطئ، وقد ينطبق ذلك على بعض الجماعات، ولكن الغالبية العظمى من الجماعات السياسية الإسلامية لا تراودها الرغبة في الهروب من العصرنة.

وثمة مشكلة تتمثل في غياب توازن القوى، ذلك أن الولايات المتحدة تعتبر في حد ذاتها قوة مسيطرة على مختلف بقاع العالم، تهيمن الى حد كبير على منطقة الشرق الأوسط ويرجع ذلك الى ما تتمتع به من قوة وثروة ونفوذ على وسائل الإعلام، وكل ما له من تأثير ثقافي مثل: المأكولات، والملابس، والفنون، والأفلام، ووسائل التسلية، وهذه الأشياء التي تصدرها الولايات المتحدة تمثل قوة هائلة وذلك واقع ملموس.

لقد بات من الضروري أن تبقى أمريكا قوة عسكرية، ولكن انعدام توازن القوى بين الولايات المتحدة وبقية العالم يحرج كثيراً البلدان الأخرى، وقد أصبحنا ندرك ذلك، ولكن ما الذي يمكننا أن نفعله ازاء ذلك طالما أن انعدام توازن القوى سوف يبقى قائماً أبد الدهر؟، فكيف نستطيع التعاطي مع هذه المعضلة؟، اننا في الولايات المتحدة نؤمن بتوسيع نطاق الديمقراطية وحقوق الإنسان ونظام السوق الحرة، ونؤمن فعلا بهذه الأمور ولكننا نكيل بمكيالين، ولا غرو في ذلك، ويستطيع أي سياسي أمريكي صادق مع نفسه أن يؤكد ذلك. غير أني أود القول ان سياسة الكيل بمكيالين ليست بعيدة كل البعد عن الأعراف. ان كل الدول تتعامل بلطف أكثر مع أصدقائها مما تتعامل به مع أعدائها، كما هو الحال في البشر. بيد أن سياسة الكيل بمكيالين بدأت تثير استياء بقية العالم وتدفع الناس الى التشكك في مدى ايمان الشعب الأمريكي بتلك القيم. الإجابة على هذا التساؤل هي: نعم نؤمن

بتلك القيم ولكننا لا نطبقها بطريقة واحدة.

إنني ما زلت أعتقد بأنه من ناحية القوة، من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بقدر من قوتها العسكرية بحيث تتمكن من صد كل ما يُعرِّض المصالح الغربية للخطر، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما نوعية القوة العسكرية التي نحتاج إليها؟، وما المصالح التي يجب أن ننبري للدفاع عنها؟.. في الوقت الراهن هناك فئة من الشعب الأمريكي لا تؤمن بجدوى الدفاع عن دول أخرى، أما إذا كان الأمر يتعلق بالنفط فقد صرحت مراراً أن المشكلة ليست محصورة برمتها في النفط، وأتساءل عما إذا حدث في يوم من الأيام تهديد لتدفق النفط في الشرق الأوسط من وجهة النظر الغربية، فكل من تصفهم الولايات المتحدة بالأشرار في الشرق الأوسط دأبوا على بيع النفط، فهناك القذافي الذي تربطه علاقة حب بشركات النفط الأمريكية وما زال يبيع النفط، أيضاً هناك صدام حسين الذي ما انفك يبيع النفط، وكذلك النظام الثوري في إيران الذي دأب على بيع النفط للغرب حتى في أيام الخميني.

وقد عايشنا حرباً باردة في منطقة الخليج، وقد عانى منها المخططون في الشؤون النفطية، فقد شهدت حرباً دارت رحاها بين دولتين نفطيتين كبيرتين وهما العراق وإيران، حيث دُمرت الآبار البترولية في كل من البلدين إلى جانب إغراق ناقلات النفط التابعة لكل منهما في أعماق الخليج، وكانت تلك الواقعة تهديداً كبيراً لموارد النفط، ومع هذا استمر النفط العربي في التدفق إلى الغرب، ولذلك فإنني لست مقتنعا بأن المشكلة التي تقض مضاجع صانعي السياسة الأمريكية تتمثل في النفط.

ولا أعتقد أيضاً بأن تدفق النفط قد تعرض للخطر في يوم من الأيام، وأقول بكل صراحة بأنه لا ينتابني أدنى شك في استمراريته في التدفق مستقبلا، وهناك من سيرد علي قائلا: فإذا كان تدفق النفط لن يتعرض للخطر فإنه من الممكن أن تنشب هناك حروب أو اضطرابات وتقوم هناك حكومات متطرفة تتسبب في إحداث هزة كبيرة في أسواق النفط، ثم تحدث أزمات صغيرة تواكبها اضطرابات في الأسواق الدولية والأسواق المالية. بالطبع قد يكون هذا الرأي على قدر من الصحة ولكني لا أعتقد أن اتباع سياسة الدفاع العسكري المكثف يتم بمنأى عن هذه المشاكل.

وثمة مخاوف إزاء قيامنا بتوفير الحماية لحلفائنا في منطقة الخليج. ولكن ما الذي

يشكل خطرا أكبر على حلفائنا في الخليج؟ إنه خطر داخلي ومع الأسف الشديد ساعد صدام حسين كل المتطرفين في الرأي العام الأمريكي على التشبث بآرائهم ولو سئلت قبل عام ١٩٩٠ م، هل سيقدم صدام حسين على غزو الكويت؟ لأجبت بالنفي طبعا، ولن يتجاوز الأمر حشد الجنود على الحدود والتلويح بالأسلحة، وربما الاستيلاء على بضعة مواقع عسكرية على الحدود، وهذا ما كان يحدث في السابق في الشرق الأوسط، فلم يسبق أن واجهت المملكة العربية السعودية أي تهديد من جانب أية قوة عسكرية، ولكنها كانت قاب قوسين أو أدنى من مواجهة تهديد عسكري للمرة الأولى في تاريخها الحديث، وأعتقد أن هذا هو ما دفع المخططين في البنتاغون إلى الاعتقاد بأنه طالما سبق وأن حدث ذلك التهديد، فإنه ربما يتكرر، وعندما نتحدث عن تدفق النفط إلى الأسواق العالمية يمكن اعتبار ذلك التهديد شأنا داخليا يتسبب فيه شعور الشعوب بعدم الرضا بالأوضاع السائدة في بلدانها.

ومهما تكن الحركات ـ سواء اليمينية أو اليسارية ـ فإنها أكثر ميلاً إلى إحداث تغيير جذري للأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، ولن يحدث ذلك التغيير من جراء غزو خارجي، وحتى في هذا الصدد فإن هناك تبايناً في وجهات النظر بين صناع السياسة والخبراء الأمنيين حول ماهية التهديد الحقيقي، وأعتقد أنه لو تمكن صدام حسين من الاستيلاء على الكويت، فإن ذلك سيزيد من ثروته وقوته، وربما سيمكنه من بسط نفوذه في بلاد أخرى. ولا يراودني أدنى شك في أن صدام حسين هو أسوأ حاكم عرفه التاريخ الحديث في الشرق الأوسط، وأعلم لماذا تعاطف معه كثير من المسلمين، ويرجع ذلك إلى ما يكنونه من سخط وكراهية إزاء الغرب منذ أمد بعيد، فعندما يهب الواحد للوقوف أمام الغرب ويتحداه لفترة طويلة يلقى قدرا من الإعجاب لصلابته، ولكنني لا اشعر إطلاقا بان هذا الرجل هو افضل من أنجبته منطقة الشرق الأوسط من أجل المستقبل.

وختاما. ما هي أكبر ورطة وقعت فيها الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط؟ أستطيع أن أؤكد للجماعات الغربية بأن ظاهرة الإسلام السياسي بدأت تنتشر وسوف تستمر في الانتشار وسوف نشاهد أيضاً قيام مزيد من الحكومات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط (والمغرب العربي). وأنا متأكد بأن حكومة إسلامية ستقوم في الجزائر، وفي بعض البلدان الإسلامية غير المستقرة، كما أؤكد للغربيين أيضاً أن المد الإسلامي نابع من عوامل عديدة، ولكنه انطلق من البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وحيث توجد حكومات غير شرعية وحكومات

مستبدة، وهي دول ليس أمامها بدائل سياسية، دول ربما كانت في يوم من الأيام واقعة تحت السيطرة الغربية أو تتعرض اليوم للاضطهاد من قبل الغرب، وإذا تحالفت تلك الحكومات مع الغرب فإنها تفقد شرعيتها أيضاً. وهذه هي الظروف التي تساعد على نمو الحركات الإسلامية، وأعتقد أن الجماعات الإسلامية واسعة النطاق وتختلف فيما بينها، وقد تحدثت مع الإسلاميين من مختلف بقاع العالم، من تركيا وآسيا الوسطى ومصر، كما جمعتنا مأدبة غذاء مع الشيخ راشد الغنوشي في لندن، والتقيت بعدد من الزعماء في باكستان وغيرها، وكل من اجتمعت بهم لهم مشارب مختلفة، وبكوني أتعاطف ـ على الأقل ـ مع تجربة الإسلاميين، أستطيع القول: إن المشاكل التي تواجهها الحركات الإسلامية ترجع إلى عدم التزام الإسلاميين بالديمقراطية، وهذا سيجلب لهم مشاكل دينية خطيرة على المدى البعيد.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل القيم الغربية قيم عالمية، أم إنها قيم غربية؟ وهل الديمقراطية واحدة في القيم الغربية؟ وإذا قلت الغربية فلا أقصد بأننا قد اخترعناها، ولكني أعني أن دعائمها قويت في الغرب لأول مرة، ولم يكن ذلك وليد ظروف تاريخية، لكن ذلك لا يعني أن الديمقراطية اختراع غربي، إنها ظاهرة عالمية، ذلك أن معظم شعوب العالم تريد أن يكون لها صوت في كيفية الحكم عليها، إن من واجب الحركات الإسلامية أن تكون واعية لدور الديمقراطية، إذا أرادت لنفسها البقاء وأن يكون لها صوت في المستقبل. ولكن أي نوع من الديمقراطية؟ وكيف يمكن ممارستها؟.

لن أخوض في الرد على تلك التساؤلات، بل أكتفي بتسليط الضوء على جوهر الديمقراطية، وأعتقد أننا ـ مسلمين ومسيحيين ـ واقعون في مأزق وان هذا المأزق أُسميه بالتنوير. نعرف ما شهدته الفترة التاريخية الممتدة ما بين القرن السادس عشر والسابع عشر، حيث أحدثت ظاهرة التنوير ثورة جذرية في طريقة تفكير الإنسان الغربي، وكذلك بقية شعوب العالم، وأعتقد جازماً أن جذور المحاسن والمثالب في الغرب هي ثمرة ذلك التنوير.

لم أكن في يوم من الأيام مهتما بالتاريخ الغربي، ولم يبدأ اهتمامي به إلا بعد إطلاعي على تعاليم الإسلام ومشاهداتي الإسلاميين يعارضون الأفكار الغربية، وعندئذ بدأت أتساءل من أين جاء الغرب بهذه الأفكار؟ وكيف توصلنا إلى تشكيل آراء خاصة بنا؟ وقد راجعت ما هو مكتوب عن أحداث عصر التنوير وتطوراتها

فوجدت أن هناك أفكاراً رئيسية في منتهى الأهمية وتستحق اهتمامنا. ومن بينها فكرة أن معرفة العالم يتم اكتسابها عن طريق الملاحظة والاستفسار، على عكس نهج الإغريقيين الذين كانوا مولعين بالتفلسف. مثلما تفلسفوا في القول بأن هناك خمسة عناصر في الطبيعة، أما في القرن السابع عشر فكان الناس في إنجلترا وفرنسا يقولون: إننا لا نؤمن بكلام أي شخص عما يعتقد أنه يحدث في العالم إلا إذا أتى بما يثبت كلامه. فإذا سمعوا من يقول لهم إن الماء عنصر من عناصر الطبيعة يردون عليه قائلين: هات برهانك، هكذا بدأوا يتحدون تعاليم الديانة المسيحية، وكان ذلك بمثابة تحدي السلطة في هذين البلدين.

إن هذه الفكرة في منتهى الأهمية إذ نشاهد اليوم في الغرب قيام الشعوب بتحدي كل السلطات، هذه ظاهرة تمثل مشكلة في حد ذاتها، فأين مصدر السلطات اليوم في العالم الغربي؟ وأين مكمن السلطة الأخلاقية فيه؟ إننا نعتقد بأن الطريق إلى تحدي السلطات يمر عبر مرحلة التنوير، فمتى نذعن للسلطة الدينية؟ ومتى لا نفعل ذلك؟ هنا يكمن المأزق الذي وقع فيه النصارى واليهود والمسلمون والبوذيون وبقية الطوائف الدينية في العالم، وقد بدأ الشعب الأمريكي يدرك فداحة هذا الخطأ.

أعتقد أن المجتمع الأمريكي قد حقق إنجازات جبارة، ولكننا تأثرنا بالأفكار الغربية مثل الحرية، والتقوقع على الذات، وهما من نتاج التنوير، وفي الواقع فإن خلاصة التفكير الغربي تتمثل في أن على المرء أن يتحدى السلطة إذا كان مسلحاً بالمعرفة، بغض النظر عن مكانته. وقد بالغنا ـ نحن الأمريكيين ـ في الاعتقاد بهذه الفكرة، وقد تحدينا كافة السلطات بدون استثناء، وها نحن اليوم نسعى إلى إعادة التفكير في هذه القيم، فقد أخذ العلمانيون والليبراليون والمحافظون الأمريكيون يتجهون نحو الدين بعد أن حاربوه. بل انهم رفعوا شعارات مثل: «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة».

فأعداء الدين بالأمس بدأوا يعيدون النظر في معتقداتهم، بل بدأوا بالغوص في أعماق تعاليم مختلف الطوائف الدينية ومعتقدات أتباعها. إن هذا النهج سيؤدي حتماً إلى التركيز على قضايا أخلاقية تهمنا جميعا حول تربية الأطفال وأخلاقيات الأفلام والتليفزيون وغيرها، ولا شك أن المهتمين بالإسلام والسياسة كانوا معجبين بالموضوعات التي تطرق إليها «نوت جينجريتش» الناطق السابق باسم مجلس النواب بالكونجرس الأمريكي، ولا أقول ذلك من باب الدعاية له ولكن تلك

المواضيع جديرة بالبحث.

إن أهم ما أريد قوله هو إننا مقبلون على حقبة جديدة، حيث تعيد الولايات المتحدة النظر في طريقة تفكيرها وفي أهدافها، وكيف يمكن لأهداف أمريكا أن تنسجم مع أهداف البلدان الأخرى. وخاصة بلدان العالم الإسلامي. وكيف يمكننا أن نكون أكثر فهماً لأهداف البلدان الأخرى مع السعي وراء مصالحنا، وأعتقد أن هناك أشياء لا يتقبلها الأمريكيون، وخاصة من جانب العالم الإسلامي مثل: الإرهاب والتطرف سواء كان من مصدر إسلامي أو شيوعي أو قومي، بيد أن علينا أن نعترف بأن بعض هذه الحركات قد قامت نتيجة تصرفات الإنسان الغربي في الماضي في تلك المناطق، وبالطبع لا ينطبق هذا الكلام على كل الحركات، ولكن معظمها قامت بأعمالها كرد فعل لتلك التصرفات، وأعتقد بأننا أصبحنا أكثر وعياً اليوم، ومع ذلك فإننا نشعر بالارتياح إزاء التغيرات القادمة.

الفصل الثالث

أين تقف الحركات الإسلامية اليوم؟

د. مايكل كولنز دون

الحركات الإسلامية التي أتناولها في حديثي هي الحركات التي لها برامج سياسية، ويُطلق عليها مصطلحات عدة مثل «الإسلامية» و«الإسلام السياسي»، أو «الأصولية» كما يسميها أعداؤها. ولايعنى هذا التحديد أنه لا يوجد سوى هذه الحركات التي يمكن أن نطلق عليها حركات إسلامية، فهناك حركات إسلامية كثيرة لا تضع الهدف السياسي ضمن اهدافها، مثل الحركات الصوفية، والتي رغم كونها حركات إسلامية وتمثل جزءاً من الصحوة الإسلامية، فإنها لا تقحم نفسها في الأمور السياسية، باستثناء الحركات الصوفية في أفريقيا.

وفي حديثي عن الحركات الإسلامية أفضِّل استخدام مصطلح «الإسلامية» رغم أنه مصطلح غير مرضي، لكنه أفضل كثيراً من مصطلح «الأصولية» الذي تمت استعارته من القاموس المسيحي. إن الافكار التي أطرحها هنا كمراقب ومتابع غير مسلم، للحركة الإسلامية، قد لا تُرضي أنصار هذه الحركة، كما قد لا تُرضي أيضاً خصوم هذه الحركة في الأنظمة العلمانية، ولكني في النهاية أُقدم رؤيتي الشخصية التي لا يُشترط بالضرورة أن تتفق مع طرف من الطرفين الإسلامي والعلماني.

لقد حاولت وزملائي من المتخصصين في متابعة ودراسة الحركات الإسلامية واستشراف مستقبلها، أن نوضح لصناع القرار ولوسائل الإعلام في الغرب، أنه من الخطأ النظر إلى جميع الحركات الإسلامية بمنظار واحد على أنها حركة عالمية واحدة. فالدول التي ظهرت فيها هذه الحركات تختلف عن بعضها البعض، والمجتمعات التي تعمل فيها هذه الحركات الإسلامية مختلفة أيضاً، وبالتالي يكون من المنطقي أن ننظر إلى هذه الحركات على أنها مختلفة في اهدافها وفي توجهاتها، وفي استراتيجياتها وأساليب عملها.

من ناحية أخرى، فإن رد فعل وأسلوب تعامل أنظمة الحكم في العالم الإسلامي مع هذه الحركات مختلف أيضاً، ويتراوح بين التكيف معها، واستيعابها ضمن الإطار السياسي العام، وبين قمعها واستخدام العنف معها. والواقع أن تجاهل هذه

الاختلافات يشجع الاتجاهات الغربية المتحيزة ضد الإسلام على تسويق مقولة «الأصولية الإسلامية» بوصفها حركة عالمية تمثل تهديداً متزايداً للغرب. والحقيقة أن كل حركة إسلامية تختلف عن غيرها من الحركات الإسلامية نتيجة اختلاف طبيعة الدولة والمجتمع الذي تعمل فيه. كما أن مواقفها من الغرب مختلفة هي الأخرى. ولقد قلت وكتبت كثيراً إننا في الغرب يجب أن لا نحصر هذه الحركات في بوتقة واحدة.

إن مجال تخصصي الأساسي هو الشرق الأوسط، ولذلك فإن معظم الأمثلة التي أقدمها هنا مأخوذة من هذه المنطقة، سواء من العالم العربي أو من إيران أو من تركيا. ولا يعني هذا أن الحركات الإسلامية في مناطق العالم الأخرى أقل أهمية من نظيراتها في الشرق الأوسط، فالحقيقة أن معلوماتي ضئيلة عن الحركات الإسلامية الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي جنوب شرق آسيا، بما فيها ماليزيا وإندونيسيا.

إن أي محاولة لتقييم الحركات الإسلامية المعاصرة، ومن ثم استشراف مستقبلها يجب ألا يغيب عنها حقيقة مهمة، وهي أنه على امتداد التاريخ الإسلامي كان هناك دوماً حركات إصلاح وتجديد تستهدف العودة بالمجتمع المسلم إلى الأصول في الممارسة الدينية والممارسة الدنيوية بما فيها الممارسة السياسية. وعلى الرغم من أن هذه الحركات كانت حركات إصلاح في المقام الأول إلا أنه كان لها انعكاسات سياسية كثيرة، مثل حركة الموحدين في شمال أفريقيا وفي اسبانيا، والحركة الوهابية الأصلية. ولا يمكن القول ان هذه الحركات التاريخية تتشابه مع الحركات الإسلامية المعاصرة، ومع ذلك فإنهما يشتركان معا في بعض الرؤى والأفكار العامة، مثل تأكيد افتقاد نظم الحكم في الدول الإسلامية إلى الشرعية الدينية الإسلامية، وأن الإسلام نفسه أصبح جامداً بسبب ثقافة التقليد والبدع، كما يشتركان في الرغبة في إحياء العقيدة والمجتمع معا.

لقد قامت الحركة الإسلامية في القرن العشرين على أساس نفس الأفكار السابقة تقريباً، مع اختلاف الظروف. فالحركتان الإسلاميتان الأساسيتان اللتان تشكلتا في هذا القرن، وهما الإخوان المسلمون في مصر، والجماعة الإسلامية في الهند وباكستان، قامتا رداً على الاستعمار الأوروبي، وبعد انتهاء الحقبة الاستعمارية استمرتا في العمل سعياً إلى تقديم بديل إسلامي للقيم الغربية. إن سعي هذه الحركات إلى تقديم البديل الإسلامي لا يعني أنها في خصام أو في عداء سياسي أو

اقتصادي مع الغرب، رغم أنها تعبر عن ذلك صراحة في بعض الأحيان.

وعلى الرغم من أن نشأة كل من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية تعود إلى عقدي الثلاثينيات والاربعينيات، إلا أن قوتها الحقيقية والفاعلة لم تظهر الا في السبعينيات في أعقاب فشل المشاريع القومية العربية والأيديولوجيات الاشتراكية في التجربة العربية. وبالنسبة للغربيين وبصفة خاصة الولايات المتحدة، لم يكن الإسلام السياسي يحتل أي مكان في قائمة اهتماماتهم حتى قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩. وقد حد من اهتمام الغرب بالظاهرة الإسلامية حتى بعد الثورة الايرانية، الاعتقاد بأن النموذج الإيراني لا يمكن أن يتكرر في العالم الإسلامي السني، رغم اشتراك الشيعة والسنة في كثير من النقاط، ورغم تعاطف حركات إسلامية كثيرة مع هذا النموذج. وعلى الرغم من ظهور اتجاه غربي يرى في كل حركة إسلامية محاولة لخلق إيران جديدة، إلا أنه كانت هناك قناعة ثابتة بأن النموذج الإيراني سوف لن يتكرر، على أساس أن تأثير علماء من أمثال المودودي وحسن البنا وسيد قطب في العالم الإسلامي السني يفوق بكثير تأثير الخميني.

إن من المهم التفرقة بين الجماعات الإسلامية التي تسعى إلى الإصلاح من داخل النظم العلمانية، وتلك الجماعات التي ترى أن النظم العلمانية لا يمكن إصلاحها ويتطلب الأمر إسقاطها إسقاطاً كاملاً. وترتبط هذه الأفكار بأفكار سيد قطب الذي رأى في الدول العلمانية دولاً جاهلية وغير مسلمة، ولذلك يجب أن تكون هدفاً للجهاد الإسلامي ويجب إسقاطها بكل الوسائل الممكنة. ومع تطور الحركات الإسلامية حدث تطور كبير في أهدافها وأساليب حركتها وأدوارها. والواقع أن خيار العنف السياسي الذي لجأت إليه بعض الحركات الإسلامية السرية هو خيار واحد لا يمكن تعميمه على الحركات الإسلامية الأخرى. والقاعدة النظرية تقول إنه عندما تقوم الدول بقمع شديد للحركة الإسلامية، فإن لجوء هذه الحركة إلى خيار العنف يكون اضطرارياً. ولعل ما يؤكد صحة هذه القاعدة التحول الخطير نحو العنف الذي حدث في توجهات جبهة الإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، نتيجة القمع الشديد الذي تمارسه الحكومة العسكرية في الجزائر.

إن زعامات الحركات الإسلامية لا تقتصر على فئة تعليمية أو اجتماعية أو اقتصادية واحدة، وإنما تشمل فئات كثيرة من علماء الدين ومن غير علماء الدين، من الأشخاص الذين تلقوا تعليماً مدنياً واتبعوه بثقافة إسلامية إلا أنهم لا

يحملون أية شهادات دراسية دينية، مثل حسن البنا الذي كان مدرساً. كما تشمل قيادات الحركات الإسلامية شبابًا ثائراً من الذين يملكون معرفة دينية محدودة.

والواقع أن اختلاف الخلفيات الدراسية والعلمية لزعماء الحركات الإسلامية، تؤدي - بالطبع - إلى اختلاف توجه واستراتيجية وتكتيك كل حركة عن الأخرى. ولا يقتصر الأمر عند حد اختلاف الزعامات، وإنما أيضاً اختلاف الجمهور الذي تتوجه إليه هذه الحركات والذي يؤيدها. ففي مصر على سبيل المثال، نجد جمهور جماعة الإخوان المسلمين يتركز في الطبقات المهنية من المهندسين والأطباء والمحامين والمدرسين واساتذة الجامعات والصحفيين، والعناصر المتعلمة من أبناء الطبقة الوسطى، وبالتالي فإن للجماعة وجوداً وتأثيراً متنامياً في نقابات المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين. وفي المقابل فإن جمهور الجماعات الراديكالية مثل الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، يتركز في الطبقة الفقيرة والشباب (المحبط) من أصحاب التعليم المحدود.

والمؤكد أن الحركة الإسلامية ليس لها قيادة واحدة. ولا يمكن تصور وجود قيادة (كارزمية) للحركة الإسلامية تجمع إلى جانب نفوذها الديني مشاعر الشعوب حولها. فالخميني كان شيعيا وإيرانيا ولم يمثل قيادة إسلامية عامة، وحسن الترابي من الشخصيات القائدة في العالم الإسلامي ولكن تأثيره لا يتعدى حدود السودان.

وتتأثر توجهات الحركة الإسلامية بالطريقة التي تتعامل بها الحكومات وأنظمة الحكم. وتتعدد هذه الأساليب على النحو التالي:

١ - سيطرة الحكومات على الحركة الإسلامية سيطرة تامة بوصفها حكومات إسلامية، كما هو الحال في إيران وأفغانستان، والسودان.

٢ - السماح للحركة بالمشاركة في النظام السياسي العلماني من خلال العمل في شكل أحزاب مصرح بها، كما هو الحال مع جبهة الإصلاح في اليمن التي تشارك في الحكومة اليمنية، وجبهة العمل الإسلامي في الأردن التى تقود المعارضة بعد أن كانت مشاركة في المجلس الوزاري الأردني منذ سنوات قليلة. وكما هو الحال أيضاً مع الإسلاميين في الكويت الذين يمثلون قوة برلمانية أساسية، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر. فعلى الرغم من إعلان الحكومة المصرية الحرب على الإسلاميين من مختلف التوجهات بما فيهم الإخوان المسلمون، إلا أن جماعة الإخوان ما زالت تلعب دورا مهما في المجتمع المدني في مصر من خلال النقابات المهنية ومن خلال صحيفة «الشعب» الأسبوعية التي

يصدرها حزب العمل الذي تتحالف معه الجماعة. وقد كانت جماعة الإخوان تمثل في برلمان ١٩٩٠ أكبر تكتل معارض للحكومة المصرية.

٣ ـ حجب الشرعية تماما عن الحركة الإسلامية واعتبارها جماعات غير مشروعة، ومنع أنشطتها ومطاردة عناصرها، كما هو الحال في تونس. فحركة النهضة الإسلامية التي سبق أن شاركت في الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٩ دون أن تكوّن حزباً سياسياً معترفاً به من جانب الحكومة، استطاعت أن تهزم جميع الأحزاب العلمانية وتصبح هي المعارضة الرئيسية، ولكن زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي فر من البلاد بعد أن بدأت الحكومة حملة قمع شديدة على الجماعة واعتقال قيادييها ووقوع بعض الصدامات المسلحة بين قوات الأمن وبين عناصر من الحركة.

وهناك نماذج أخرى من العلاقات بين الأنظمة والحركات الإسلامية، ولكن في معظم الحالات من الصعب الحكم على شكل وحدود هذه العلاقات، مثلما الحال في المملكة العربية السعودية، حيث لا يسمح بوجود أنشطة سياسية ـ كالانتخابات البرلمانية ـ.

إن الجزائر هي أبرز النماذج على فشل خيار استيعاب الإسلاميين داخل النظام العلماني من خلال العملية الديمقراطية. ذلك الخيار الذي أدى إلى تراجع النظام عنه بعد فوز جبهة الإنقاذ في الانتخابات النيابية إلى الدخول في رحى حرب أهلية راح ضحيتها عشرات الآلاف وما زالت مستمرة بصورة أو بأخرى حتى الآن. إن عدم إلغاء الانتخابات التي أظهرت فيها الجبهة قوتها كان يعني أن تصل الجبهة إلى الحكم. ولعل أهم ما يميز النموذج الجزائري أن الإسلاميين أُعطيت لهم الفرصة للمرة الأولى لاظهار حجم تعاطف وتأييد الشعب لهم من خلال صناديق الاقتراع. والواقع أن إلغاء الحكومة العسكرية الانتخابات كان في التحليل الأخير دعوة صريحة للحرب. وما زالت الجهود تبذل للوصول إلى صيغة ديمقراطية لوقف هذه الحرب، صيغة تسمح بمشاركة الإسلاميين، إلا أن المتشددين في الحكومة والجبهة (الجناح العسكري) ما زالوا يعيقون التوصل إلى هذه الصيغة. ويرى العلمانيون أن الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة كان السماح للإسلاميين بدخول الانتخابات، بينما يرى الإسلاميون أن الخطأ الفادح كان إلغاء نتائج هذه الانتخابات.

لا يمكن القول بوجود مستقبل واحد لكل الحركات الإسلامية نظراً لاختلاف هذه الحركات في التكوين والزعامة والأهداف. فمن المؤكد أن مستقبل الحركة

الإسلامية في اليمن والأردن حيث تعمل من داخل النظام، يختلف عن مستقبل الحركات الإسلامية في مصر أو في تونس حيث يحجب النظام الشرعية القانونية عنها، وكذلك عن مستقبل الحركات الإسلامية في الدول التي ليس لديها نظام سياسي من الأصل.

إن الثورات لا تنتهي بسقوط القصر.. فالثوار غالباً لا يعرفون ماذا يصنعون بعد الاستيلاء على السلطة. ومن هنا أرى أن غالبية الحركات الإسلامية المعاصرة ليست مؤهلة لإدارة شؤون البلاد وتصريف الأعمال اليومية - في حال وصولها إلى السلطة - من صرف مرتبات الموظفين إلى جمع القمامة وتسيير القطارات، وكلها أعمال تتطلب وسائل وأساليب مختلفة عن أساليب العمل السري الذي خبرته هذه الحركات. فلم يحدث من قبل أن تولى الإسلاميون السلطة عبر الانتخابات، أي بالطريق الديمقراطي الذي يسمح لهم ببناء برامج محددة لإدارة شؤون البلاد، وبالتالي فإن الوصول للسلطة عبر الثورة يترك فجوة واسعة بين الأفكار الثورية وبين متطلبات العمل الحكومي. فالحكم الإسلامي في إيران جاء عبر ثورة، ونظام السودان الإسلامي الحالي جاء نتيجة انقلاب عسكري على السلطة المنتخبة.

إن العديد من الجماعات الإسلامية مازالت ترفع نفس الشعار الذي ترفعه جماعة الإخوان المسلمين في مصر وهو «الإسلام هو الحل»، وهو شعار قوي وله جاذبية لدى الناس، ولكنه لا يقدم أية تفاصيل حول كيفية إدارة شؤون البلاد. لا يعني هذا أنه لا يمكن إقامة دولة إسلامية عصرية في الوقت الحاضر، فالقرآن والسنة يحتويان على الأسس التي يمكن إقامة النظام الإسلامي عليها، ولكن هذه الأسس والقواعد تحتاج إلى نوعية خاصة من البشر لتطبيقها. وما زال الإسلاميون أنفسهم مختلفين حول وسائل تطبيق الشريعة الإسلامية حتى اليوم. ففي حالة الجزائر، كانت جبهة الإنقاذ، قبل نحو عام من إلغاء الانتخابات النيابية، تسيطر على المجالس البلدية، إلا أنها لم تقدم رؤى ثابتة وواضحة في مجال الإدارة البلدية. ففي بعض البلديات نجحت في تعبئة السكان إلى درجة المشاركة في جمع القمامة، ولكنها في بلديات أخرى انشغلت بابعاد عناصر ومؤيدي حزب جبهة التحرير أكثر من انشغالها بتسيير أمور البلدية. هذا الخلط الإداري قد يكون طبيعيا وقد يخدم بعض مصالح الناس بأفضل مما تحققه الحكومة التقليدية، ولكن الحقيقة التي نؤكد عليها هي أن الإسلاميين فور وصولهم إلى السلطة تواجههم تحديات مختلفة تماماً.

يتصل بما سبق السؤال الذي يطرحه العلمانيون دائما حول مدى التزام

الإسلاميين بالديمقراطية في حالة وصولهم إلى السلطة عن طريق الانتخابات الحرة؟ وهل سيكون من السهل أن يتخلوا عنها إذا جاءت الانتخابات التالية بقوى أخرى معارضة لهم؟

وفي الواقع ليس هناك ما يدلل على احتمال انقضاض الإسلاميين على الديمقراطية حال وصولهم إلى السلطة، لأن الإسلاميين لم يصلوا للسلطة عن غير طريق الانتخابات في أي دولة من دول الشرق الأوسط حتى الآن. ومع هذا فإن المخاوف الغربية من ارتداد الإسلاميين عن الديمقراطية تستند إلى مقولة عامة مفادها ان الحزب الإسلامي باعتباره يطبق حكم الله على الأرض لن يترك السلطة إذا وصل إليها، وهذا في رأيي ليس صحيحا ولا يمكن القياس على تجربتي إيران والسودان، خاصة وان عدداً كبيراً من قيادات الحركة الإسلامية اكدوا أكثر من مرة التزامهم بقواعد الممارسة الديمقراطية إن هم وصلوا إلى السلطة. وعلينا أن ننتظر حتى تتولى أحزاب إسلامية الحكم لنرى ما سوف تفعله بالديمقراطية.

إن الأحزاب والجماعات الإسلامية المشاركة في البرلمانات سيكون عليها في المستقبل اقناع الاحزاب العلمانية في نفس البرلمانات بأنها تحترم قواعد الممارسة الديمقراطية وأنها ستلتزم بهذه القواعد إذا وصلت إلى الحكم، بمعنى أنها ستتخلى عن السلطة إذا خسرت الانتخابات. والنموذج البارز على ذلك هو نموذج جبهة العمل الإسلامي في الأردن التي خرجت من الحكومة في عام ١٩٩١ لتقود المعارضة وما زالت رغم معارضتها الشديدة لاتفاق السلام مع إسرائيل وغضب الملك حسين عليها بسبب هذا الموقف، مازالت تؤدي دورها من داخل النظام. وفي اليمن فإن دور جماعة الإصلاح قد تزايد في النظام السياسي بعد النصر الذي حققه التحالف الحاكم على الانفصاليين في الجنوب، الذين أرادوا شراء دعم الغرب لهم عن طريق اتهام الحكومة اليمنية بأنها حكومة إسلامية متطرفة.

أما في مصر، فإن دور الإخوان المسلمين باعتبارها جماعة المعارضة الرئيسية يتم تحجيمه من خلال اعتقال أبرز قياداتها. وفي الكويت يلعب الإسلاميون دوراً بارزاً رغم أنهم لا يمثلون قوة برلمانية كبيرة.

إن التحدي الذي تواجهه كل هذه الحركات في المستقبل هو الاحتفاظ بدورها الحالي داخل التركيبة السياسية وتقويته. إن على هذه الحركات أن تدرك أن أي محاولة للقفز إلى السلطة عن غير الطريق الديمقراطي ومن خلال الانتخابات سوف يثير القوى العلمانية ضدها، وربما ينتهي بها الأمر إلى نفس مصير حركة النهضة في

تونس ومنعها من المشاركة في اللعبة السياسية.

إن استمرار مشاركة الحركات الإسلامية في الأنظمة القائمة يؤكد على المدى الطويل استعداد الإسلاميين أن يكونوا جزءاً من العملية الديمقراطية، وبالتالي قد يشجع هذا دولاً أخرى على تحمل الإسلاميين والسماح لهم بالعمل السياسي من داخل النظام.

إن من الصعوبة بمكان التنبؤ بمستقبل الجماعات الإسلامية غير المعترف بها من قبل الأنظمة، والتي تعمل لاسقاط هذه الأنظمة بالقوة، وتتعرض للقمع من جانب السلطة. وإذا كانت هذه الجماعات لا يساورها الشك في أنها يوما ما ستتمكن من إسقاط الأنظمة العلمانية، فإن أعداءها بما فيهم إسرائيل وحلفاءها والأنظمة العلمانية، يرفعون مقولة إن نجاح الإسلاميين في الوصول إلى السلطة في دولة واحدة سيقود إلى نجاحات أخرى لهم في جميع الدول الأخرى.

ولعل ما يزيد من توقعات نجاح الإسلاميين، تردي الأوضاع الاقتصادية، والعكس صحيح. فقد أدى انتعاش الاقتصاد التونسي إلى دعم خطط الحكومة التونسية في القضاء على حركة النهضة. كما أن الزيادة المستمرة في عدد السكان تمثل عاملاً مهماً من عوامل نجاح الإسلاميين، ويصدق هذا على مصر وإيران ودول شمال أفريقيا. بالإضافة إلى سوء توزيع السكان وعدم الرضا الشعبي العام عن الحكومات. هذه الأوضاع ليس من المتوقع أن تتحسن في القرن القادم بل أنها قد تزداد سوءاً. والحقيقة أن الدولة الإسلامية قد لا تكون في حالة قيامها قادرة على تحقيق كل آمال وتطلعات الشعوب التي ترى فيها فرصة لتصحيح أوضاع الطبقات المطحونة والمظلومة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

إنني أعتقد أنه لن يكون هناك سلام في الجزائر دون مشاركة الإسلاميين في الحكم. أما في مصر فإن الموقف يبدو معقداً. فالحكومة الحالية ينظر إليها على أنها فاسدة ولا تحظى بتأييد شعبي. وقد نجحت الحكومة المصرية من خلال القمع الأمني في وقف هجمات الإسلاميين المسلحة في القاهرة والدلتا، وحصر المواجهة المسلحة في منطقة الصعيد. وعلى الرغم من الانتصارات التي يحققها الإسلاميون في هذه المواجهة فإن من الواضح أن الحكومة تسيطر على الموقف في الوقت الحالي، إلا أن المستقبل قد يأتي بما لا يتوقعه أحد في ظل عدم وجود نائب للرئيس مبارك.

أما تونس، فإن من الواضح أن الحكومة لا تواجه أي مقاومة إسلامية في الداخل

وتتمتع البلاد بأعلى معدل للنمو الاقتصادي في العالم العربي، وقد نجحت الحكومة التونسية خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ في حملاتها على حركة النهضة وإبعادها كتحد خطير لها. إن في تونس أعداداً متزايدة من الإسلاميين المعارضين للحكم العلماني ولكنهم لا يمثلون في الوقت الحاضر تهديدًا حقيقياً للنظام. وقد يؤدي أي تدهور اقتصادي قادم في تونس إلى عودة الإسلاميين مرة أخرى إلى تحدي النظام من داخل البلاد.

وتختلف الصورة في دول الخليج، حيث يؤدي غياب المؤسسات الديمقراطية وغياب الصحافة الحرة - فيما عدا دولة الكويت - في غالبية الدول، إلى صعوبة وأحيانا استحالة التنبؤ بمستقبل الإسلاميين في هذه الدول. وما حدث في البحرين لا يصلح منطلقاً للتعميم على المنطقة، وذلك لخصوصيته الشديدة. أما ارتفاع بعض أصوات المعارضة في العربية السعودية فلا يمكن اعتباره صدى لحركة الإسلاميين في البلدان الأخرى.

وفي ليبيا فإن القمع الشديد للحركة الإسلامية لا يعطي أي مجال أو معلومات تفيد في بحث مستقبلها. وفي المغرب فإن الحركة الإسلامية وجماعات المعارضة الأخرى لا تزال تنتظر فرصة للعمل السياسي الحر والواسع، إذ أنهم يركزون فقط في الوقت الحاضر على القضايا الاجتماعية والمهنية، ولا يولون اهتماما للقضايا السياسية.

إن من أهم الأسئلة المطروحة على الحركة الإسلامية في الوقت الحاضر وسيحدد الإجابة عنها مستقبل هذه الحركة، هي: هل تتجه الحركات الإسلامية المحظور نشاطها إلى التحالف مع قوى المعارضة السياسية غير الإسلامية الأخرى المحظور نشاطها؟ أم أنها ستتجه إلى العزلة في سعيها إلى إسقاط النظم العلمانية؟ وهل يريد الإسلاميون الحصول على حقهم في المشاركة في النظام السياسي أم يطمحون إلى اسقاط النظام نفسه وإحلال نظام إسلامي محله.؟

إن على جميع الحركات الإسلامية أن تضع هذه الأسئلة في اعتبارها وأن تجيب عليها بصدق وواقعية، بالإضافة إلى السؤال الأهم وهو ماذا ستفعل الحركة الإسلامية حال وصولها إلى السلطة؟.

إن مستقبل الحركات الإسلامية ليس واحداً وإنما متعدد. وسيشهد المستقبل نجاحات وإخفاقات عديدة تختلف باختلاف الحركات والأنظمة التي تعمل فيها. فالإسلاميون قد يصلون إلى السلطة عن طريق الثورة في بعض البلدان مثل الجزائر،

أو عن طريق التسويات السياسية مع الأنظمة العلمانية، أو عن طريق الانتخابات، ولكن المؤكد أن الحركات التي ستفشل في ذلك هي تلك الحركات التي تكتفي بشعار «الإسلام هو الحل» دون أن يكون لديها برامج اجتماعية وسياسية واضحة قابلة للتطبيق.

الفصل الرابع

الأصولية الإسلامية في الشرق الاوسط
النشأة، التطور، المستقبل

د. ستيفن بيليتير

إن النصائح التي يقدمها الخبراء للإدارات الحكومية في الغرب حول الأصولية في العالم الإسلامي يجب أن ينظر إليها بكثير من الشك، وذلك لأن معظم المعلومات التي يقدمها الخبراء في هذا الشأن لا يمكن الجزم بصحتها. والناظر في ظاهرة الأصولية في العالم الإسلامي يدرك دون عناء أن هذه الظاهرة على درجة كبيرة من التعقيد وتحوطها كثير من الأوهام والتصورات غير الصحيحة مما يعوق عملية فهمها. والى أن يتم إلقاء الضوء الكامل عليها فإن الأصولية ستبقى ظاهرة غير مفهومة.

إن الأصوليين أنفسهم يحاولون تقديم معلومات مضللة عن الحركات الأصولية التي ينتمون إليها بهدف تضليل أعدائهم من الحكومات المحلية والحكومات الغربية، ويعد تقديم المعلومات غير الصحيحة أحد تكتيكات الجماعات الأصولية في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن الحديث عن ظاهرة الأصولية يستلزم العودة إلى أصول نشأة الجماعات الأصولية المختلفة حتى يمكن معرفة وتحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الجماعات وبالتالي تحديد الطرق الملائمة لإعادة توجيه هذه الجماعات وتعديل إستراتيجياتها.

إن الأصولية كحركة راديكالية لم تبدأ من فراغ. وإنما بدأت كحركة إصلاحية. وقد حاول الإصلاحيون الإسلاميون العمل من داخل الأنظمة الحاكمة بالطرق السلمية، إلا أن القمع الذي تعرضوا له من جانب الحكومات التي حاولوا الإصلاح من خلالها أدى إلى انسحاب القادة الأصليين لهذه الحركات ودخول عناصر جديدة من الشبان بصفة أساسية قادت ما يمكن اعتباره بدايات الثورة الشعبية الشاملة. وبالتالي يجب التركيز على ظاهرة صعود الشبان إلى المراكز القيادية في الجماعات الأصولية باعتبارها تمثل نقطة البداية فيما تطورت إليه هذه الجماعات. فقد أدى صعود الشبان إلى خروج القيادات الأصلية للجماعات من الساحة وانتقالهم إلى الصفوف الخلفية غير قادرين على التأثير في مجرى الأحداث بما فيها أحداث العنف.

ولاختبار هذه الفرضية سوف نتناول أوضاع ثلاث من الجماعات الأصولية

الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وهي جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، والجماعة الإسلامية في مصر، وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» في الأراضي العربية المحتلة، نظراً للتشابه الكبير بين هذه الجماعات فيما يتعلق بالنشأة وإستراتيجيات العمل. كما سنتناول أيضاً أصول نشأة وتطور جماعتين أصوليتين أُخرتين هما: حزب الله في لبنان، وجماعة جوش أميونيم اليهودية المتطرفة في إسرائيل. وسوف نقدم مراجعة منهجية متعمقة لتاريخ هذه الجماعات والشكوك التي تحيط بها،حتى يمكن استخلاص وبناء نظرية خاصة بالأصولية في منطقة الشرق الأوسط، وأخيراً نقدم بعض المقترحات لصناع القرار السياسي في هذا الشأن.

الأصولية في الجزائر

حتى نهاية الثمانينيات لم تكن الأصولية قد ظهرت بعد في الجزائر. فحتى هذا الوقت كان الدين مفصولا تماما عن السياسة بسبب الطبيعة العلمانية للنظام السياسي الحاكم. وفيما عدا الأنشطة الدينية الرسمية التي كانت تشارك فيها الحكومة كان هناك عدد قليل من الجمعيات الخيرية ذات الطابع الديني، التي تركزت في المناطق الريفية وحصرت أعمالها في بناء المساجد في المناطق الشعبية من المدن. والواقع أن هذه المساجد التي عرفت باسم المساجد الحرة دخلت في منافسة مع المساجد التي كانت تشرف عليها وتديرها الحكومة الجزائرية والتي كان الناس ينظرون إليها باعتبارها معاقل حكومية بيروقراطية. في نفس الوقت فإن الشيوخ الذين كانوا يديرون المساجد الحرة (الشعبية) لم يكونوا طامعين في الحصول على مغانم ومكتسبات من الحكومة. والواقع أنه حتى قبل عام ١٩٨٨ لم يظهر شيوخ هذه المساجد أي عداء واضح ولم يقوموا بأية أنشطة معادية للحكومة، وربما لهذا السبب تركت الحكومة لهذه المساجد حرية العمل دون مضايقات، خاصة وأن هذه المساجد كانت تقدم خدمات اجتماعية لم تكن الحكومة قادرة على تقديمها إلى الناس.

في منتصف الثمانينيات كانت الجزائر ـ باعتبارها إحدى الدول المهمة المنتجة للبترول ـ على موعد مع أزمة اقتصادية طاحنة نتيجة انهيار أسعار البترول العالمية. وعلى الرغم من أن الجزائر لم تكن من الدول البترولية الكبيرة إلا أنها كانت تعتمد اعتماداً رئيساً على عائدات البترول، ولذلك عانت بشدة من انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينيات. وقد أثر ذلك بشدة على الحكومة من جانبين، فقد

حرمت هذه الأزمة الحكومة من الموارد التي تحتاجها لإدارة البلاد، ونتيجة لذلك أظهرت عجز قادة البلاد وفشل نظام الحكم في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة. ففي الماضي كان يكتفي هؤلاء القادة - لإخفاء فشلهم - بضخ المزيد من عائدات النفط في البلاد، أما بعد الأزمة فقد كان لزاماً عليهم أن يديروا الدولة ادارة اقتصادية رشيدة. وقد كان هذا من قبيل المستحيلات نظراً لاستشراء الفساد داخل النظام نفسه. وقد شعر الشعب الجزائري خلال هذه الأزمة بأن حكامه أصبحوا عاجزين عن مواجهة التحديات الجديدة، وأدى هذا الشعور الى انتشار التذمر بين طبقات عديدة الأمر الذي أدى - في نهاية عام ١٩٨٨ - الى وقوع أسوأ اضطرابات شهدتها البلاد منذ استقلالها.

وقد بدأت هذه الاضطرابات بنـزول الآلاف من الشبان الجزائريين - وأغلبهم من العاطلين عن العمل - الى الشوارع في مظاهرات عارمة وعنيفة استمرت أكثر من أسبوع. وقد شجع على تحول هذه المظاهرات الى العنف استخدام الحكومة للجيش في اخمادها مما أدى الى مصرع نحو مائتي شخص. وكان من أبرز نتائج هذه الاضطرابات مولد جبهة الإنقاذ الإسلامية. فسعيا الى اخماد الاضطرابات لجأت الحكومة الى قيادات البلاد الدينية لتهدئة الشبان الثائرين، وهذا ما حاول رجال الدين عمله بالفعل. وفور انتهاء الاضطرابات قام بعض الشيوخ وعلى رأسهم علي بالحاج وعباس مدني بتأسيس جبهة الإنقاذ الإسلامية.

وقد كان الهدف الرئيسي من تأسيس جبهة الإنقاذ هو أن تكون حزباً سياسياً يتنافس مع غيره من الأحزاب في الانتخابات المحلية. والواقع أن الحزب الحاكم (جبهة التحرير الجزائرية) لم ينظر الى جبهة الإنقاذ على أنها تمثل خطراً عليه وبالتالي تركها تخوض الانتخابات المحلية، الا أنه فوجئ بالانتصارات التي حققتها الجبهة في هذه الانتخابات وعقدها العزم على خوض الانتخابات البرلمانية العامة. وقد استدعى تزايد قوة جبهة الإنقاذ لجوء الحزب الحاكم الذي يسانده الجيش الى وضع نظام انتخابي جديد يتيح للحزب الحاكم الفوز في الانتخابات، الأمر الذي أدى بالجبهة الى الدعوة الى اضراب عام في البلاد، واجهته الحكومة باعتقال زعماء الجبهة. وحتى ذلك الوقت لم تكن جبهة الإنقاذ قد تحولت الى العنف. الا أن الأحداث التي استجدت في عام ١٩٩٢ قادت الجبهة الى ذلك.

ففي يناير ١٩٩٢ (استقال) الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وحل محله مجلس عسكري لإدارة البلاد جاء على رأسه الرئيس محمد بوضياف أحد قادة الثورة

الجزائرية السابقين. وقد تبع ذلك اغتيال بوضياف الذي أعتقد غالبية الجزائريين أنه تم بمعرفة قوات الأمن. منذ ذلك الوقت قررت عناصر مؤثرة في جبهة الإنقاذ أن الجيش لم يعد ممكنا الوثوق به، واتجهوا إلى العمل السري، وشكلوا الجيش الإسلامي للإنقاذ Army of Islamic Salvation (AIS)، ومن هذه المجموعة تولدت مجموعة جديدة أكثر تطرفاً هي الجماعة الإسلامية المسلحة Armed Islamic Group (AIG) التي دخلت فيما بعد دائرة الحرب العنيفة مع السلطات الجزائرية. وقد أدى ظهور هاتين الجماعتين المسلحتين إلى تراجع دور وأهمية المجموعة الأم أي جبهة الإنقاذ الإسلامية في البلاد، الأمر الذي أثار شكوكا متزايدة حول مدى قدرة جبهة الإنقاذ في السيطرة على أعمال الجماعتين الجديدتين. فالجبهة ربما يكون لها بعض التأثير على الجيش الإسلامي للإنقاذ، ولكنها بالتأكيد ليس لها أدنى تأثير على الجماعة الإسلامية المسلحة. ومن الواضح أن أعمال هذه الجماعة هي الأكثر عنفاً وتأثيراً وهي التي أعاقت جهود الجيش الجزائري لإنهاء المقاومة الإسلامية في البلاد، بل ونجحت في زيادة معدل الهجمات المتبادلة بين الطرفين. واليوم فإن الوضع في الجزائر أصبح أقرب إلى الحرب الأهلية، وبعد نحو ثلاث سنوات من هذه الحرب بلغ عدد القتلى أكثر من ٤٠ ألف قتيل.

إن كثيراً من علامات الاستفهام والتعجب أصبحت تحيط بما يجري في الجزائر. لعل أولها يتعلق بأصول تفجر هذا الصراع الداخلي وكيف تطور؟. فعلى الرغم من أن هناك عوامل كثيرة أدت إلى الاضطرابات الأولية التي قادت فيما بعد إلى الصراع، إلا أن الاضطرابات شيء والثورة شيء آخر. فالثورة تحتاج إلى أعمال أخرى كثيرة كانت مفتقدة في الحالة الجزائرية. لقد لعب الغضب الشعبي الكبير على طريقة إدارة الحكومة للشؤون الاقتصادية دوراً في الاضطرابات التي وقعت. فكما ذكرنا سابقا فإن أغلبية المتظاهرين كانوا من الشبان العاطلين عن العمل بسبب أزمة تدهور أسعار البترول. والمعروف أن تظاهر أعداد كبيرة من الشبان العاطلين يعد أمراً مخيفاً خاصة إذا ما تركز هذا التظاهر في المدن الصغيرة. ففي ظل هذه الظروف تنتشر عدوى التظاهر بسرعة شديدة إلى المناطق الأخرى، وهذا بالضبط ما حدث في الجزائر.

هل كان العداء الكامن للحكومة هو السبب وراء تفجر الأحداث؟ وهل هناك سبب مباشر أدى إلى ثورة الشبان على الحكومة؟. من الواضح أن السبب المباشر تمثل في فشل سياسة الإسكان التي كانت تتبعها الحكومة الجزائرية. فلم تكن

الوحدات السكنية كافية في المدن الرئيسية وكان هناك قوائم انتظار طويلة جداً أمام راغبي الحصول على سكن، وكان مجرد وضع الإسم في قائمة الانتظار يحتاج إلى رشوة ومحسوبية. فقد كان الحصول على سكن مقصوراً على فئة قليلة مستثناة تركزت في أسر شهداء ثورة التحرير الجزائرية. ولم يكن الأمر بالنسبة لهذه الفئة مقصوراً على الوحدات السكنية ولكنه امتد إلى كل شيء ذي قيمة في البلاد. وخارج هذه الفئة لم يكن من اليسير بالنسبة للشاب الجزائري العادي التمتع بأية امتيازات أو حقوق في السكن، وبالتالي كان من العسير أن يتزوج ويكوّن أسرته.

أما العامل الثاني الذي يمكن رصده - في إطار رصدنا للعوامل التي أدت إلى اندلاع أعمال العنف في الجزائر - فيتمثل في الانقسامات الثقافية داخل المجتمع الجزائري. ففور نجاح ثورة التحرر الوطني سارعت جبهة التحرير إلى إعلان أن الجزائر دولة عربية. والواقع أن الجزائر بعد أكثر من مائة وثلاثين عاما من الاحتلال الفرنسي لم يكن بها وقت الاستقلال من مظاهر العروبة إلا القليل. وبالطبع فإن الجزائريين ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم عرباً وتدين الغالبية العظمى منهم بالإسلام، ومع ذلك فإن الغالبية - خاصة أبناء الطبقة العليا - يتحدثون بالفرنسية وتعلموا في فرنسا، ويعيش أغلب هؤلاء في الجزائر العاصمة. ولكي يضع النظام السياسي حداً لذلك توسع في طلب مدرسين للغة العربية من الدول العربية المجاورة وتم اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية للتعليم. وعلى الرغم من حرص النظام على عملية التعريب فإن القادة السياسيين أنفسهم لم يظهروا ولاءً لهذه العملية وانقلبوا عليها مما أدى إلى عودة وتزايد نفوذ الثقافة الفرنسية. فقد كان القادة يحرصون على إرسال أبنائهم للتعليم في فرنسا، كما كانوا يحرصون على قضاء إجازاتهم بها، وفتح حساباتهم المالية في بنوكها، ويفضلون استخدام اللغة الفرنسية في أحاديثهم على اللغة العربية، حتى أنهم يفضلون الأزياء الفرنسية في لبسهم ويشاهدون التليفزيون الفرنسي.

بالإضافة إلى ما سبق فقد تبنى قادة النظام البيروقراطية الحكومية كما تركها الفرنسيون وملؤوا الإدارات الحكومية بأعوانهم والتابعين لهم، وبذلك أصبح النظام الإداري وقفا على النخبة التي عزلت نفسها أو كادت عن المجتمع الجزائري، مما أدى إلى تزايد الشعور الشعبي باليأس من إمكانية تحسين أوضاع عامة الناس بالإضافة إلى تزايد التفكك والانفصال الثقافي بين الجماهير التى تتكلم بالعربية وتنتمي في الغالب إلى القطاعات الريفية وبين النخبة التي تسكن المدن الكبرى وتتكلم

الفرنسية. وقد دفع تردي أوضاع السكان في الريف الكثير منهم إلى الهجرة إلى المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة سعياً وراء ظروف معيشية افضل إلا أنهم صدموا بعزلهم وحصارهم من جانب النخبة التي تسيطر على الإدارات الحكومية، والتي عملت على الدوام على إبقاء هؤلاء في درجات معيشية دنيا.

والواقع فإن تذمر الطبقات الشعبية ويأسها من الإصلاح لم يكن يمثل خطورة كبيرة على النظام طالما ظل قادراً على توفير الأموال اللازمة لإدارة البلاد، ولكن مع ظهور أزمة تدهور أسعار البترول وما أدت إليه من انخفاض كبير في الدخل القومي كان من الطبيعي أن يتحول هذا التذمر إلى بدايات ثورة شعبية شاملة. وعلى الرغم من أن الثورات تحدث عندما تصبح الطبقة الوسطى غير راضية عن الأوضاع، فإن الوضع اختلف في الجزائر، إذ لم تكن الطبقة الوسطى، رغم عدم ارتياحها للنظام، على استعداد لهدمه.

لقد ذهب البعض إلى الاعتماد على نظرية المؤامرة لتفسير ما حدث في الجزائر. وبناءً على هذه النظرية قالوا بأن رجال الدين كانوا وراء الاضطرابات والمظاهرات التي فجرت الموقف. وبنوا افتراضهم هذا على بعض المقولات مثل أنه قبل حدوث الاضطرابات تدفقت على الجزائر أموال كثيرة من الخارج موجهة إلى الشيوخ استخدمت فيما بعد في تنظيم وتمويل المظاهرات. والواقع إن الأدلة على هذا الادعاء غير كافية وغير مؤكدة. ولكن أصحاب هذا الادعاء يستدلون عليه بظهور جبهة الإنقاذ الإسلامية أثناء الاضطرابات، الأمر الذي قد يشير إلى أن الشيوخ تآمروا ضد الحكومة. والحقيقة أن استفادة رجال الدين من الاضطرابات التي وقعت لا يمكن أن تقوم دليلا على أنهم هم الذين فجروا هذه الاضطرابات، فالثابت أن الاضطرابات وقعت قبل أن يفكر الشيوخ في تكوين جبهة الإنقاذ الإسلامية، كما أن الشبان العاطلين عن العمل كانوا مستثارين بالفعل قبل أن يتدخل الشيوخ لتهدئة الأوضاع لحساب الحكومة. ويدعي البعض أن الشيوخ المتشددين كانوا يتزعمون حركة الاضطرابات، وهذا الادعاء مردود عليه بأن الشيوخ الذين أسسوا جبهة الإنقاذ كانوا من دعاة السلام، الذين يرغبون في العمل من داخل النظام وليس من خارجه. ولذلك كان أول أعمالهم هو تشكيل حزب سياسي والاشتراك في الانتخابات المحلية، وهذه ممارسة ديمقراطية صحيحة. في المقابل فإن البعض الآخر يعتقد أن الجبهة فشلت في استثمار فرصة الاضطرابات الشعبية للاستيلاء على السلطة في الجزائر، ومن جانبنا نقول إن جبهة الإنقاذ كان هدفها

سلمياً من البداية، ولو كان هدفها هو الاستيلاء على السلطة لما ترددت في استغلال حالة الفوضى التي كانت تعم البلاد أثناء مظاهرات الشبان لتحقيق هذا الهدف. كما أن اشتراك الجبهة في الانتخابات المحلية هو الذي سمح لجبهة التحرير الحاكمة باستعادة عافيتها بعد أن دفع قادة الجيش جبهة الإنقاذ إلى العمل السري.

إن الجزائريين الذين خرجوا في مظاهرات ١٩٨٨ لم يكن هدفهم هو الثورة والإطاحة بالنظام الحاكم. فقد كانت المظاهرات في البداية مجرد تعبير عن المعارضة للنظام في بعض القضايا بطريقة أقرب إلى الديمقراطية. وقد وظفت جبهة الإنقاذ هذه المعارضة في إثارة بعض القضايا العامة التي قربتها بسرعة من الناخبين ومكنتها من تحقيق نجاح كبير في الانتخابات المحلية ساعدتها فيه الطبقة الوسطى، التي وإن كانت لم تصوت لصالح جبهة الإنقاذ فإنها أيضاً حجبت أصواتها عن جبهة التحرير، فالمؤكد أن الطبقة الوسطى وشرائح الطبقة الشعبية كانتا تريدان التغيير الذي بشرت به جبهة الإنقاذ. وطالما أن الثورة وإسقاط النظام الحاكم لم تكن من بين أهداف المتظاهرين وقادة جبهة الإنقاذ من البداية، فإنه لا يمكن الحديث عن وجود مؤامرة، ولا يمكن إضفاء طابع إسلامي على اضطرابات عام ١٩٨٨.

إن اشتراك رجال الدين في حركات المعارضة يعد أمراً طبيعياً في العالم العربي مثلما هو الحال في أوساط الأمريكيين السود، وفي أمريكا الوسطى وفي أمريكا اللاتينية، حيث يتم استخدام الدين على نطاق واسع في مثل هذه الحركات دون أن يعني هذا أن رجال الدين يهدفون إلى إسقاط الحكومات والاستيلاء على السلطة. وكل ما في الحالة الجزائرية في بدايتها أن الجزائريين فهموا التدخل السلمي لرجال الدين لتهدئة الأوضاع وفق رغبة الحكومة على انه اشارة على خطورة الموقف وقوة المعارضة الشعبية للسياسات الحكومية، واعتقد الجزائريون ان الحكومة يمكن ان تجنب البلاد مزيداً من الاضطرابات إذا نجحت في معالجة الأزمة الاقتصادية.

واجمالاً فانه قبل عام ١٩٨٨ واندلاع الاضطرابات الشعبية لم تكن هناك اي حركات سياسية معارضة في الجزائر سواء كانت حركات إسلامية أو غير إسلامية تعمل من اجل قلب نظام الحكم. وفي الشهور التالية لتشكيل جبهة الإنقاذ الجزائرية لم يكن أحد من قادتها يفكر بجدية في إسقاط النظام الحاكم والاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة. ولذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من أين جاء العنف؟ ولماذا تحولت الجبهة إلى جيش إسلامي يهاجم الأجانب ويفجر المطارات ويقوم بأعمال عنف متعددة؟.. لماذا حدث كل هذا؟.

من وجهة نظرنا فإن الجيش الجزائري هو الذي بدأ سلسلة العنف عندما رفض التسليم بنتائج الانتخابات المحلية، وانهال على أعضاء وأنصار الجبهة قتلاً واعتقالاً. فقد قاد هذا القمع الشديد الذي تعامل به الجيش مع الجبهة إلى اتجاه بعض فصائلها إلى تكوين جيش جبهة الإنقاذ، ثم الجماعة الإسلامية المسلحة فيما بعد اللذين عملا بطريقة انتقامية وانخرطا في المواجهة الدموية العنيفة في البلاد.

الأحداث في مصر

على خلاف الجزائر فإن ظهور الحركات الإسلامية السياسية في مصر يعود إلى نهاية العشرينيات من القرن الحالي، عندما أسس الشيخ حسن البنا جماعة «الإخوان المسلمين» كجماعة تعنى في البداية بتعميق القيم الإسلامية بين أفراد الشعب المصري ومقاومة الاحتلال البريطاني لمصر. وقد استمرت الجماعة في العمل السياسي السلمي والعنيف حتى قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فبعد فترة قصيرة من الوفاق مع قادة الحركة (الضباط الأحرار) دبَّ العداء بين الطرفين نتيجة التقارب الذي حدث بين الضباط الأحرار وبين الاتحاد السوفيتي، وهو التقارب الذي عارضته الجماعة بشدة استناداً إلى مبررات عقائدية. وقد اصطدم النظام وبعنف مع الجماعة في عام ١٩٥٤ ثم في عام ١٩٦٥، مما دفع الكثيرين من اعضاء الجماعة اما إلى الهجرة خارج مصر (وأغلب هؤلاء اتجهوا إلى دول الخليج وكونوا فيها ثروات كبيرة)، واما الانسحاب من العمل العام والبقاء في منازلهم.

في السبعينيات فكر الرئيس أنور السادات في استخدام جماعة الإخوان المسلمين لضرب المعارضة اليسارية والناصرية القوية لنظامه. فبعد الانتصار الكبير الذي حققته مصر في حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما سبقها من طرد السادات للخبراء العسكريين السوفييت، أراد السادات استثمار ذلك وقيادة البلاد صوب المعسكر الغربي. وبالطبع واجه السادات معارضة شديدة لهذا التوجه الغربي الجديد من جانب الناصريين واليساريين والماركسيين. ولضرب هذه المعارضة أعلن السادات الحرب على كل ما هو ناصري ويساري في مصر، وقرر استخدام الإخوان المسلمين لصالحه في هذه الحرب، فقام بدعوة عناصر الجماعة الذين كانوا في المنفى والذين كانوا مختبئين داخل منازلهم إلى العودة إلى البلاد وقدم لهم مساعدات كثيرة لإعادة بث الحياة في الجماعة وإعادة تنظيمها.

وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحاً كبيراً لنظام السادات، فقد تم اعتقال قادة الناصريين وسجنهم فترات طويلة بل وتم إعدام البعض منهم، مما أدى على المدى

الطويل الى تفتت وبالتالي ضعف قوى الناصرية واليسار، وبدا الأمر أن مصر تسير في اتجاه جديد تماما.. وهو اتجاه تقليدي ومحافظ للغاية.

ولفترة ليست بالطويلة حدث تعاون كبير بين النظام وبين جماعة الإخوان وكان الهدف هو ضرب اليسار المصري ضربة قاصمة، ولكن التعاون لم يستمر طويلا اذ سرعان ما دب الخلاف بين الطرفين الذي انتهى بحملات الاعتقال العنيفة التي شنها السادات علي القادة الدينيين وبصفة خاصة المنتمين منهم الى جماعة الإخوان المسلمين. وقد انتهى الأمر باغتيال السادات في أكتوبر ١٩٨١ علي يد عناصر اسلامية قال البعض أنها تنتمي الى جماعة الإخوان، ولكننا نرى أنه ليس هناك أي دليل كاف علي انتماء مغتالي السادات الى الجماعة. لقد كان اليمين الإسلامي غاضباً بشدة علي السادات وبعد اغتياله وقعت اضطرابات خطيرة وعنيفة في الصعيد.

وعندما تولّى حسني مبارك السلطة خلفاً للسادات، لم يرغب في مواجهة التيار الديني مواجهة عنيفة، وفضل بديلاً لذلك انتهاج سياسة مصالحة وطنية شاملة مع جميع التيارات السياسية، كان من نتائجها السماح لجماعة الإخوان بالعودة الى ممارسة نشاطها. وقد نجحت سياسة حسني مبارك في اعادة الهدوء الى البلاد مرة أخرى. ومع هذا لم يستطع مبارك أن يُنهي المشكلة الأساسية والجوهرية للجماعة، وهي اكتساب شرعية قانونية، وذلك برفضه التصريح لها بالعمل كحزب سياسي حتى يمكنها دخول حلبة التنافس السياسي مع الأحزاب الأُخرى. وفي محاولة منها لتعويض ذلك نجحت الجماعة في دفع كوادرها وأنصارها الى السيطرة على عدد من النقابات المهنية واتحادات العمال. وبهذه الطريقة استطاعت الجماعة أن تستمر في أداء دور سياسي مهم في البلاد جعل نظام مبارك يفكر جدياً في انهائه ولو بالقوة المسلحة.

لقد أخذ التذمر داخل مصر في نهاية الثمانينيات اتجاهاً جديداً وغير مسبوق باندلاع الاضطرابات في منطقة الصعيد. وكان من أهم ملامح هذه الاضطرابات الهجمات المسلحة على السائحين والصدام الطائفي بين المسلمين والأقباط. ومع تزايد معدلات العنف بدأت الحكومة، أو بالأصح قوات الأمن، التدخل بعنف شديد في الأحداث لوقف عمليات وأنشطة الجماعات الإسلامية. ولعل النتيجة الوحيدة التي أسفر عنها التدخل الحكومي هو أنه زاد الأمور تعقيداً وتدهوراً، الأمر الذي أدى الى انتقال مسرح العمليات المسلحة الى القاهرة. وعند هذا الحد اعترف

الرئيس حسني مبارك بأن نظامه يواجه جماعات أصولية منظمة وقوية أسماها الجماعات الإسلامية. وقد كان هذا الاعتراف مقدمة وتمهيداً للحرب الضارية التي أعلنتها الحكومة على هذه الجماعات والتي وقعت خلالها محاولات اغتيال متعددة لكبار المسؤولين في الحكومة كان بعضها ناجحاً.

والواقع أن العنف الشديد الذي واجهت به الحكومة الجماعات الإسلامية والذي شمل التصفية الجسدية المباشرة وأحكام الإعدام المتتالية لم ينجح في وقف تيار العنف، الأمر الذي دفع الرئيس حسني مبارك إلى إتهام جماعة الإخوان المسلمين بأنها تقف وراء الجماعات الإسلامية المسلحة، وأن هذه الجماعات ما هي إلا جناح عسكري لجماعة الإخوان. وحتى الآن مازال الصراع قائما بين الأطراف الثلاثة: الحكومة والإخوان والجماعات الإسلامية.

إن الغموض المثير في الحالة المصرية يتمثل في هوية الجماعات الإسلامية.. ماهي؟ وما علاقتها بجماعة الإخوان المسلمين؟.

ومن وجهة نظرنا فإن الجماعات الإسلامية هي جماعات مسلحة. يؤكد هذا قيامها بأعمال مسلحة شملت محاولات الاغتيال والهجوم المسلح على رجال وأقسام الشرطة وقتل السائحين. ولكن الأمر المشكوك فيه هو حقيقة انتمائها أو اتصالها بجماعة الإخوان المسلمين. فالاضطرابات التي تشهدها مصر يمكن أن تصنف في ثلاث فئات: الأولى هي اضطرابات منطقة الصعيد التي تقف حسب وصف بعض المراقبين على حافة الحرب الأهلية، والثانية هو العنف المسلح الذي تقوم به الجماعات الإسلامية وعلى الأخص في منطقة القاهرة، والثالثة والأخيرة هي المواجهات بين جماعة الإخوان المسلمين وبين النظام الحاكم، وهي مواجهات كانت حتى وقت قريب مواجهات سلمية ثم تحولت إلى مواجهات دموية.

والتناقض الحادث هنا هو أن الرئيس حسني مبارك يجمع هذه الفئات الثلاثة من الصراع في قالب واحد حتى يستطيع أن يتهم جماعة الإخوان بأنها وراء كل أحداث العنف في مصر وأنها المخطط والمدبر لهذه الأحداث وأن الجماعات المسلحة تأتمر بأوامر جماعة الإخوان وتنفذ خططها، باعتبارها جيش جماعة الإخوان أو على الأقل الجناح العسكري لها. يريد الرئيس مبارك من الجمع بين الإخوان وبين الجماعات الإسلامية أن يجد ذريعة لضرب الإخوان بعنف على أساس أن الجماعة بالتنسيق مع الجماعات المسلحة تسعى إلى اسقاط النظام وإحلال نظام إسلامي أصولي محله.

والتناقض الأساسي في رؤية الرئيس مبارك يتمثل في أن احداث العنف ـ خاصة ما يقع منها في منطقة الصعيد ـ يمكن تفسيرها بعيداً عن نظرية المؤامرة بين الإخوان والجماعات التي يتبناها الرئيس مبارك. بل ان هذه الأحداث يمكن إثبات أنها ليست فقط من أعمال الجماعات الإسلامية.

فبعد مقتل الرئيس السادات شهدت منطقة الصعيد حركة تمرد واسعة النطاق كانت هي الوحيدة من نوعها في جميع أنحاء البلاد التي تلت عملية الاغتيال. والواقع أن كثيراً من المراقبين لم يشعروا بالدهشة لوقوع حركة التمرد في منطقة الصعيد. فلسنوات طويلة أو ربما لقرون وسكان الصعيد لايثقون في الحكومة أياً كانت، وينتهزون أية فرصة لمناهضتها كلما أحسوا بضعفها. على الجانب الآخر فإن سكان الصعيد تميزوا على الدوام بدرجة عالية من الالتزام الديني الفطري، والروح القبلية العالية. ونعتقد أن هذه السمات ـ بعيدا عن الأصولية الإسلامية ـ يمكن أن تفسر الأحداث في الصعيد.

في الثمانينيات شعرت الحكومة بأهمية صناعة السياحة كمورد أساسي ومهم من موارد الدخل القومي وتمويل خطط التنمية واتجهت إلى بناء هذه الصناعة. وكان هذا يعني فتح المناطق السياحية المعزولة والمجهولة أمام السياحة الاجنبية، وكان من أهم هذه المناطق منطقة الصعيد التي تضم معظم الآثار المصرية القديمة. وقبل الثمانينيات كانت السياحة الأجنبية تفد إلى منطقة الصعيد ولكن كانت تحركاتها مقصورة على مناطق معينة وكانت تواجه برفض شديد من جانب السكان المحليين. وعندما تولي الرئيس مبارك السلطة، وفي إطار إعادة بناء صناعة السياحة، قرر فتح كل الصعيد أمام السياحة الأجنبية سواء رضي السكان المحليون أم أبوا ذلك. وكما كان متوقعاً أحدث تدفق السياح على الصعيد تذمراً بين السكان الذين دخلوا في صدامات مع السائحين. فالسكان بتراثهم الديني التقليدي وعاداتهم القبلية لم يستريحوا لطريقة الملابس التي كان يرتديها السائحون، كما لم تعجبهم نظرة السائحين إليهم واتجاهاتهم السلبية نحوهم، وبالتالي كان الموقف قابلاً للانفجار في أية لحظة. مما سبق يتضح أن بدايات العنف ضد السياح الأجانب إنما جاءت من جانب السكان المحليين الذين لم تكن لديهم أية دواع أصولية، وكان يمكن احتواؤها. ولكن التدخل الحكومي العنيف ضد السكان المحليين لإجبارهم على قبوّل السائحين، أدى إلى تصعيد الموقف وتزايد المقاومة ليس للسياحة فقط ولكن للحكومة أيضاً. فقد سارعت قوات الأمن فور وقوع بعض الصدامات الخفيفة

بين السكان وبين السائحين إلى تمشيط منطقة الصعيد واعتقال العشرات من المواطنين بمنطق الاشتباه فقط، وتعذيب وإهانة المعتقلين داخل مراكز الشرطة. ومن المعروف أن الإهانة البدنية (التعذيب) ينظر إليها في مصر عموما وفي الصعيد على وجه الخصوص، على أنها ماسة بالعرض والشرف وتُوجب على من تعرض لها وعلى قبيلته الثأر لكرامته. ومن هنا تصاعدت الأحداث ووصل الأمر بالسكان المحليين تعبيراً عن سخطهم إلى حصار بعض مراكز الشرطة وقتل رجال الشرطة الذين تولوا تعذيب أبنائهم.

كل هذه التداعيات أدت إلى استفحال الأزمة بين الحكومة وبين سكان الصعيد، ومع ذلك فإن الأمور كان يمكن احتواؤها طالما أنها لم تكن قد وصلت إلى حد الثورة الشاملة ضد النظام.

على الجانب الآخر يمكن تفسير الأحداث التي وقعت في العاصمة (القاهرة) تفسيراً مخالفاً لتفسير أصحاب نظرية المؤامرة. فلسنوات طويلة تدفقت على القاهرة هجرات واسعة من الريف المصري. وقد استوطن هؤلاء المهاجرون الأحياء الشعبية الفقيرة التي كانت منتشرة في جميع أنحاء العاصمة وكان بعضها يقع داخل المناطق السياحية الراقية ووسط المدينة المليء بالفنادق السياحية العالمية مثل الهيلتون وسميراميس وشبرد. وفي نهاية السبعينيات واتساقاً مع سياسة الانفتاح، قرر الرئيس السادات إعادة تخطيط وتنظيم منطقة وسط القاهرة، ووفقا لهذا القرار كان من الضروري إعادة توطين سكان الأحياء الشعبية في مناطق أخرى بعيدة عن وسط المدينة، الأمر الذي أدى إلى تذمر السكان الذين أُجبروا على الانتقال إلى مناطق أخرى بعد أن وجدوا أنفسهم في مناطق غريبة عليهم شملت في بعض الحالات أقباط ومسلمين مما قاد إلى وقوع صدامات عنيفة في هذه المناطق سواء بين السكان الجدد والسكان القدامى أو بين المسلمين والأقباط.

وفي عام ١٩٩٢ ضرب مصر زلزال عنيف أحدث خسائر كبيرة جداً خاصة في المناطق والأحياء الفقيرة من القاهرة. ومن سوء حظ الحكومة أن إدارتها البيروقراطية لم تسارع بتقديم الإعانات العاجلة إلى المتضررين من الزلزال، وأن جماعة الإخوان المسلمين كانت أول من سارع إلى تقديم خدمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى الناس، الأمر الذي أغضب الرئيس مبارك بشدة وجعله يقرر منع أية جهود إغاثة خاصة، مما أدى إلى تذمر شعبي اضطر معه مبارك إلى الاعتذار عن القرار وإلقاء اللوم على الحكومة.

إن كل الأحداث التي كتبت عنها وسائل الإعلام العالمية أثارت الشكوك حول الأزمة التي واجهها النظام الحاكم في مصر. وقد استثمر الرئيس مبارك هذه الأزمة بمهارة وذكاء. ففي عشية إحدى زياراته للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣ رفع مبارك أمام العالم لافتة تقول إن الحكومة المصرية أصبحت تحت حصار شديد من جانب الأصوليين. كما استثمر أحداث الجزائر وقال إن الأصوليين الجزائريين والأصوليين المصريين قد اتحدوا معاً، وأن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة قد تصبح تحت سيطرة ورحمة المتطرفين.

وقد استخدم مبارك في حربه الدعائية ضد الأصوليين وسائل الإعلام العالمية، واستند إلى الأعمال المسلحة التي قام بها الأصوليون في مصر ليطلب المساعدة من الولايات المتحدة. وكانت رسالة مبارك للأمريكيين واضحة، وهي إما أن تساندوا حكومتي أو أن النظام الحاكم في مصر سوف يسقط ولن يكون هذا في صالح الغرب. وقد وجدت هذه الرسالة قبولاً لدى الأمريكيين رغم أنها لم تكن صحيحة على إطلاقها. فالأحداث في منطقة الصعيد كان يقوم بها مزارعون وتركزت في الهجوم على السائحين وإلقاء عبوات حارقة على أقسام الشرطة، أما الأحداث في القاهرة فكانت تتمثل في الصراع الطائفي بين المسلمين وبين الأقباط، وبين أفراد من الشعب والشرطة. وعلى الرغم من ذلك فقد كان الأمر تحت سيطرة قوات الأمن ولم يكن النظام في حالة تهديد حقيقي وقوي من جانب الأصوليين. وحتى محاولات الاغتيال التي اتهم مبارك الجماعات الإسلامية بالقيام بها كانت موجهة في الأساس ضد رجال الشرطة وكان معظم ضحاياها من كبار رجال الشرطة. ولعل ما يؤكد ذلك أن غالبية أعمال الجماعات الإسلامية كانت من قبيل رد الفعل على العنف من جانب قوات الأمن وكانت أعمالاً انتقامية، خاصة وأن المتفجرات التي استخدمتها الجماعات الإسلامية في حربها مع الشرطة كانت إنتاجاً يدوياً مصرياً. ويبدو هذا الأمر مفهوماً إذا علمنا أن المصريين لديهم خبرة واسعة بالحرب امتدت لعدة عقود بما يفسر قدرتهم على صنع الأسلحة والمتفجرات المحلية. ولو كان الأمر - كما يقول الرئيس مبارك - أمر تنظيم عالمي لاستخدمت متفجرات متطورة وقوية وأكثر تعقيداً في الأحداث من جانب هذه الجماعات.

أما الدليل الثاني على أن الحكومة المصرية كانت قادرة على التعامل مع الموقف وأنها لم تكن - كما زعم الرئيس مبارك - في حالة حصار حقيقي من جانب الأصوليين، هو أن عدد ضحايا الصراع في الفترة بين ١٩٩٢ وحتى الوقت الحاضر، لم

يتجاوز الستمائة قتيل، وهو يمثل نسبة ضئيلة جداً إذا قيس بعدد سكان مصر البالغ أكثر من ستين مليوناً. فالأمر لم يصل إلى ما وصل إليه الحال في الجزائر، كما أن هذا الرقم يقل كثيراً عن عدد ضحايا العنف العادي في أي مدينة أمريكية صغيرة.

إن التحليل الأخير للأحداث في مصر يؤكد أن هذه الأحداث كانت تتم في الغالب بعفوية وأنها لم تكن منظمة في صورة ثورة أو إعداد لثورة. فالحكومة المصرية تسير في طريق إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة وتواجه صعوبات كثيرة في ذلك مما يضطرها إلى استخدام قوات الأمن بكثافة شديدة للسيطرة على ردود الأفعال الجماهيرية العنيفة على هذه التغييرات، الأمر الذي يجعل الجماهير ترد على الحكومة بعنف مماثل من جانبها.

لكي نفهم جماعة الإخوان المسلمين والدور الذي تلعبه في الحياة السياسية في مصر، يحتاج الأمر إلى إلقاء نظرة عامة وسريعة على الوضع الاقتصادي في مصر. فجماعة الإخوان تستمد أعضاءها ومناصريها من داخل قطاعات الأعمال الصغيرة مثل أصحاب المحلات، والمدرسين، والمهنيين، وهي القطاعات التي تأثرت سلبياً بشدة من السياسات الاقتصادية التي بدأها السادات ويكملها حالياً الرئيس مبارك.

لقد كانت مصر تحت حكم جمال عبد الناصر ولعدة سنوات تحت حكم السادات دولة اشتراكية تتبع النظام الاقتصادي الاشتراكي، وكان نظاماً ضعيفاً وغير فعال إلى حد كبير. وكان الجزء الأعظم من تجارة مصر الخارجية تتم مع دول المعسكر الشرقي. ومع انهيار أنظمة الحكم الشيوعي في المعسكر الشرقي عانت مصر معاناة شديدة نتيجة فقدها لأسواق هذه الدول. ولعل هذا يفسر إلى حد ما أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر منذ نهاية السبعينيات وخلال الثمانينيات.

وقد فكر السادات في منتصف السبعينيات للخروج من هذه الأزمة أن يقود مصر إلى المعسكر الغربي، ليس سياسياً فقط وإنما اقتصادياً أيضاً. وقد أطلق السادات على ذلك اسم الانفتاح وكان يعني الانفتاح على الغرب. وكانت خطة السادات تقوم على الخصخصة، أي نقل ممتلكات القطاع العام من المصانع وغيرها إلى الملكية الخاصة وإفساح الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية في مصر وإدخال مصر سوق التجارة العالمي. والواقع أن خطة السادات أصيبت بفشل كبير بسبب

المقاومة العنيفة لها من جانب قطاعات عديدة من الشعب المصري، وأبرزها الاضطرابات التي وقعت في يناير ١٩٧٧ احتجاجاً على الغاء الدعم الحكومي الذي كان ممنوحا لبعض السلع الأساسية.

بعد مقتل السادات وتولي مبارك مقاليد الحكم كان عليه أن ينتهج سياسة جديدة بعد أن أيقن بفشل سياسة السادات. والواقع أن مبارك لم ينقلب على سياسات السادات انقلاباً كاملاً، خاصة ما يتعلق منها بالانفتاح الاقتصادي، الا أنه نهج فيه نهجاً سياسياً قام على اعطاء فرصة محدودة للديمقراطية من خلال السماح لعدد من الأحزاب بالعمل السياسي والإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين. ومع ذلك فانه آثر عدم السير في طريق الديمقراطية الى نهايته ووضع عقبات كثيرة علي العمل السياشي أبرزها تزييف الانتخابات التشريعية واستمرار سيطرة حزب واحد يرأسه بنفسه وهو الحزب الوطني الديمقراطي على المقدرات السياسية والاقتصادية للبلاد. لذلك لم يحصل مبارك على اجماع المصريين، وعندما تحولت الأمور الى الأسوأ وجد نفسه وحيداً بعد أن حمله الشعب نتائج فشل السياسات الحكومية وفشل الحزب الحاكم في معالجة المشكلات الرئيسية للبلاد وعلى رأسها المشكلة الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة.

وقد كان هذا الفشل هو المحرك للتذمر داخل المؤسسات الدينية غير الرسمية والرسمية علي حد سواء. ومن الثوابت التي تميز مصر أن رجال الدين يلعبون دوراً كبيراً في اضفاء الشرعية على الأنظمة الحاكمة وبمجرد أن يسحبوا تأييدهم لنظام ما فان هذا النظام يعاني معاناة شديدة. فرجال الدين في مصر لهم تأثير كبير جداً على الشعب، وفي الظروف الملائمة تستطيع الحكومة أن تحصل على تأييد شعبي واسع اذا نجحت في ضم رجال الدين الى صفوفها.

والواقع أن المعارضة الدينية التي ظهرت في عهد مبارك كان أساسها عهد الرئيس السادات. فقد جاءت هذه المعارضة من جانب الإخوان المسلمين الذين دعاهم السادات للعودة الى مصر وسمح لهم بممارسة نشاطهم حتى يستعين بهم على المعارضة اليسارية والناصرية التي كان يواجهها. فقد كان من الصعب على السادات ومن بعده مبارك اعادة التحكم في المارد الذي فتح أمامه الباب وهو التيار الديني، وعلى رأسه جماعة الإخوان الذين قويت شوكتهم بشكل لم يحدث في مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأصبح يمثل المعارضة الحقيقية والقوية الوحيدة في البلاد. وكانت هذه المعارضة تستعرض قوتها وتضم لها أنصاراً جدداً كل يوم من

خلال المساجد وخاصة في خُطب صلاة الجمعة من كل أسبوع، التي كان يهاجم فيها الخطباء الرئيس مبارك وحكومته هجوماً عنيفاً ويصفونها بالفساد والفشل الذريع. ولعل اخطر الاتهامات التي كان الشيوخ يوجهونها للحكومة هو قولهم انها حكومة أعداء الله وهو اتهام خطير واجهته الحكومة بفصل بعض الشيوخ من وظائفهم الحكومية واعتقال بعضهم ومنعهم من الخطابة.

ومثلما حركت معارضة رجال الدين للحكومة الجماهير في الجزائر، حركت أيضاً الجماهير في مصر سواء، من الطبقات الشعبية أو من الطبقة الوسطى، الذين عبروا عن معارضتهم للحكومة ولكن دون دعوة الى الثورة ضدها. وكان هدفهم هو اجبار الحكومة ـ من خلال هذه المعارضة ـ على انتهاج سياسة جديدة تحافظ علي مصالحهم.

بالإضافة الى ما سبق فقد كانت مصر تمر في مفترق طرق من الناحية الاقتصادية وضح فيها أن الحكومة غير قادرة على تحسين مستوى معيشة قطاعات واسعة من الشعب المصري. ولم يكن أمام الرئيس مبارك سوى خيار وحيد وهو طلب مزيد من القروض من المؤسسات المالية الدولية. وقد وضعت هذه المؤسسات شروطاً قاسية للموافقة على منح مصر قروضاً جديدة، أهمها وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي توافق عليه هذه المؤسسات، بالإضافة الى فتح الأسواق المصرية أمام حركة التجارة العالمية. وفي هذا الموقف وجد مبارك نفسه بين خيارين أحلاهما مر، خيار الإصلاح الاقتصادي بما قد يؤدي اليه من اضطرابات شعبية عنيفة.. وخيار السوق العالمي الذي لا يستطيع المنافسة داخله. واختار مبارك أن يحتمي بصندوق النقد الدولي، ولتبرير فشله رفع لافتة الأصولية مُدّعياً أن هناك ثورة أصولية ضده وضد نظامه. والواقع أن هذا أسلوب يستخدمه كثيرون من قادة العالم الثالث تحت الضغوط التي يتعرضون لها من جانب المؤسسات المالية الدولية.

كل ما سبق يبدو مفهوماً في اطار الأزمة التي كان يعاني منها مبارك، الا أن الشيء الجديد والغريب هو محاولة توريطه لجماعة الإخوان المسلمين في الصراع، الذي كان يستهدف منه دعم موقفه التفاوضي مع صندوق النقد الدولي من جانب، ووضع مزيد من العقبات أمام الإخوان لمنعهم من الحصول على شرعية سياسية. والواقع أن هذه السياسة لم تلق تأييداً يذكر داخل مصر بل انها على النقيض أدت الى تزايد التعاطف الشعبي مع الإخوان الذي كان من الممكن للجماعة ـ لو أرادت ـ استثماره ضد الحكومة. ومن جانبه اتجه نظام مبارك الى استخدام القوة المسلحة

وبعنف شديد لإخماد أية محاولة ضد النظام في القاهرة، ونجح في ذلك ولكن الثمن كان غاليا جدا، وهو افقاد الشعب المصري حرياته المدنية الأساسية.

ومن المثير أن سياسة جماعة الإخوان رداً على الهجوم الحكومي عليها اتسمت بالحذر. فلم تشأ الجماعة تفجير الموقف، على أساس أنها قادرة على مواجهة الحكومة دون عنف من جانبها وان الحكومة ستضطر ازاء ذلك الى التراجع عن استخدام القوة. ولم تنل هذه السياسة رضا العناصر الشابة في الجماعة الذين كانوا يريدون الرد وبعنف على الحكومة وقام البعض منهم بأعمال فردية أثارت التساؤل حول قدرة زعماء الجماعة على التحكم في أعمال من ينتسبون اليها من الشبان.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

تأتي حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في طليعة حركات المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي. ومن بين الجماعات التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي من داخل الأراضي المحتلة تبدو «حماس» دون منافس. واجمالا فان تحدي الأصولية لم يبرز ويأخذ شكلاً جاداً في العالم كله الا بسبب «حماس»، اذ لم تحظ أعمال منظمة مسلحة باهتمام كبير من جانب صانعي القرار في الغرب مثلما حظيت به أعمال حماس. وعلى الرغم من الاهتمام العالمي الكبير بحركة حماس الا أن هناك جانباً مهماً يتم تجاهله والتغاضي عنه، وهو علاقة ظهور هذه الحركة بالحركات الأصولية اليهودية المتطرفة. فالمؤكد أن الحركات اليهودية هي التي قادت ليس فقط الى ظهور حركة حماس ولكن أيضاً الى اتجاهها الى المقاومة المسلحة. ونوضح فيما يلي طبيعة الجماعات اليهودية المتطرفة كمدخل للحديث عن علاقتها بحركة حماس.

وبصفة أساسية فان الأصوليين اليهود يهدفون الى تحويل اسرائيل الى دولة دينية يهودية خالصة، وتحقيق ما يطلقون عليه اسرائيل الكبرى، كما كانت وقت نزول التوراة. ويعني هذا التصور الأصولي أن تشمل اسرائيل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وكل هذه المناطق تخضع حالياً للتفاوض مع الفلسطينيين. والواقع أن مقولة اسرائيل الكبرى كانت هي الأساس الذي قامت عليه حركة أرض اسرائيل التي يرمز اليها بالأحرف (LOI) والتي كان قادتها من العلمانيين اللادينيين الذين كان حلمهم الذي يتمثل في اقامة اسرائيل الكبرى من قبيل الأحلام الرومانسية.

وتعود نشأة حركة ارض اسرائيل الى الفترة التي تلت حرب الأيام الستة (حرب يونيه ١٩٦٧) التي هزمت فيها اسرائيل العرب واحتلت على اثرها الأراضي العربية.

فقد أعادت هذه الحرب حلم إقامة إسرائيل الكبرى لدى بعض الإسرائيليين، وان كانت الفكرة لم تستحوذ على تأييد إسرائيلي واسع. وفي الحقيقة فإن الآباء المؤسسين لدولة إسرائيل كانوا من الرافضين لفكرة إسرائيل الكبرى، يؤكد ذلك أن ديفيد بن غوريون ـ أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل ـ كان واقعياً عندما أكد أن الدولة الإسرائيلية يجب أن تقام على الأرض التي قامت عليها وقت إنشائها.

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تغيرت مفاهيم الإسرائيليين كثيراً. فقد أدت استعادة الجيش المصري لجزء من سيناء إلى إحباط الإسرائيليين، وأحدثت صدى كبيراً في نفوسهم. وكان أكثر ما أخاف الإسرائيليين هو أن الولايات المتحدة سوف تجبرهم على الدخول في مفاوضات مع العرب قد تنتهي بإنهاء احتلالهم للأراضي التي احتلوها في سنة ١٩٦٧.

وقد أدت كل هذه التداعيات إلى اقتناع الكثيرين من الشعب الإسرائيلي بفكرة الدولة اليهودية القوية. وبالتالي حازت حركة ارض إسرائيل على تأييد وتعاطف كبيرين، مما دعا الحركة إلى تكثيف نشاطها الجماهيري، إلى أن قام الكاهن موشيه ليفنجر في عام ١٩٧٤ بتأسيس جماعة جوش أمونيم التي يعني اسمها بالعربية جماعة المؤمنين.

ولم يكن هدف هذه الجماعة هو الحفاظ على الأراضي التي تحتلها إسرائيل فقط ولكن زيادتها والإضافة إليها قدر المستطاع، مثلما كانت تهدف حركة ارض إسرائيل. والواقع أن هناك فارقاً جوهرياً بين الجماعتين يتمثل في أن قادة وأنصار حركة ارض إسرائيل من العلمانيين، بينما تمثل جماعة جوش أمونيم جماعة دينية متطرفة، إذ يعتقد موشيه ليفنجر وأتباعه أن الرب أمر اليهود بإقامة إسرائيل الكبرى وان على اليهود تنفيذ هذا الأمر.

وفي إطار معارضتها الشديدة لاتفاقيات كامب ديفيد التي أبرمتها إسرائيل مع مصر، قامت الحركة بتأسيس حركة معارضة للمستوطنين في سيناء للضغط دون تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي منها. وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة إلا أن الحركة لم تستسلم، واتجهت إلى إقامة المستوطنات خارج الخط الأخضر في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. ورغم نجاح الحكومة الإسرائيلية في وقف حركة بناء المستوطنات التي قادتها الحركة إلا أن الحركة استطاعت إقامة مستوطنة كريات أربع في الخليل.

ولمدة عشر سنوات من تأسيسها لم تكن حركة جوش أمونيم ممنوعة قانونا، ولم

يفطن الأمن الإسرائيلي إلى خطورتها إلا بعد أن قامت بتفجير خمسة أتوبيسات كانت تحمل عرباً، وتفجير سيارات عدد من العمد العرب في سنة ١٩٨٠، والتمثيل بجثث اثنين منهم، بالإضافة إلى اكتشاف خطة للجماعة كانت تهدف إلى نسف قبة الصخرة في القدس التي تعد واحدة من الأماكن الإسلامية المقدسة.

وقد بررت الحركة أعمالها العدوانية بأنها رد فعل على أعمال المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وهذا ادعاء غير صحيح لأن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة كانوا في ذلك الوقت هادئين ومسالمين إلى ابعد حد، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد أوقفت عمليات المقاومة المنظمة داخل الأراضي المحتلة قبل سنة ١٩٨٧. فقد أيقن قادة منظمة التحرير أن قوة الاحتلال الإسرائيلي أصبح من الصعب مقاومتها، وان أي أعمال مقاومة في الداخل سوف يكون مصيرها الفشل. بالإضافة إلى ذلك كان الفلسطينيون في الأراضي المحتلة يعملون داخل إسرائيل، وكان الإسرائيليون ينظرون إليهم كعمالة جيدة ورخيصة، مما جعل الفلسطينيين يعتقدون أن حاجة الإسرائيليين إليهم في العمل سوف تجبرهم - أي الإسرائيليين - على حسن معاملتهم. وفي ضوء هذه العلاقة لم تشأ منظمة التحرير إثارة أية اضطرابات داخل الأراضي المحتلة حفاظا على عمل الفلسطينيين داخل إسرائيل. ومن هنا اتجهت منظمة التحرير إلى نقل القضية إلى الأمم المتحدة سعياً إلى الحصول على الحكم الذاتي مع القيام ببعض الأعمال الفدائية داخل إسرائيل انطلاقاً من القواعد الفلسطينية في جنوب لبنان. وإجمالاً فإن المنظمة اتجهت إلى النضال السياسي داخل الأمم المتحدة، وبالتالي لم تكن المقاومة الداخلية - أي داخل الأراضي المحتلة - ضرورية!!.

إن التحول الرئيسي الذي حدث في الأراضي العربية المحتلة بالاتجاه إلى المقاومة المسلحة في النصف الثاني من الثمانينيات، يعود بصفة أساسية إلى تزايد النشاط العنيف من جانب الحركات اليهودية الأصولية. فقد هز هذا النشاط قناعة الفلسطينيين في أن يعيشوا في أمان تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وكان أكثر ما أثارهم هو إنشاء الأصوليين اليهود مستعمرة كريات أربع. لقد كان الفلسطينيون يعتقدون أن إسرائيل سوف تلتزم بالقرارات الدولية الخاصة بعدم إنشاء مستوطنات يهودية في الأراضي العربية المحتلة، إلا أن إنشاء هذه المستعمرة أكد للفلسطينيين أن الإسرائيليين لا أمان لهم وان الصهيونية تريد الاستيلاء على كل ارض فلسطين.

وإذا عدنا إلى الوراء لبحث قضية المستوطنات، نجد أن التحول الرئيسي فيها

حدث في سنة ١٩٧٧ عندما خسر حزب العمل الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى لصالح تجمع الليكود اليميني المتشدد الذي وضع بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة على رأس أولوياته، ورفع شعار «المستوطنات اليهودية في أي مكان» ودعمه بالتشريعات والقوانين التي تعطي الإسرائيليين الحق في اقامة هذه المستوطنات. وعلى هذا الأساس فتحت حكومة الليكود الضفة الغربية وقطاع غزة أمام المستوطنين وعلى رأسهم الجماعات الأصولية اليهودية.

وعلى الرغم من أن حكومة الليكود وحركة جوش أمونيم لم يكن بينهما تنسيق رسمي الا انه كان هناك اتفاق في المبادئ وتعاطف مشترك فيما بينهما. فقد كانت حركة جوش أمونيم تنظر الى نفسها على أنها جيش غير رسمي لحزب الليكود يستطيع أن يقوم بالأعمال التي لا يستطيع الحزب القيام بها في العلن. ولذلك عجّلت الحركة ببناء المستوطنات وعندما بدأت حكومة الليكود تراقب هذه الحركة كانت المستوطنات قد أقيمت بالفعل ولا سبيل الى ازالتها. وبذلك استولى المستوطنون اليهود على مساحات كبيرة من الأراضي العربية خارج الخط الأخضر. وقد استخدمت حركة جوش أمونيم العنف في الرد على الرفض العربي للمستوطنات، ولم تكن في حاجة الى مساعدة من جيش الدفاع الإسرائيلي اذ كان لديها جيش قوي من المستوطنين الذين كان معظمهم من رجال الجيش السابقين.

على هذه الأساس، وبعد سنة ١٩٧٧ تزايد التذمر في الأراضي العربية المحتلة وتزايدت التحرشات العنيفة بالسكان العرب التي قامت بها حركة جوش أمونيم. وكان من الطبيعي أن يرد الفلسطينيون على العنف بعنف مماثل الا انه لم يكن عنفا فعالاً. وهنا شعر الفلسطينيون بأنهم في حاجة الى جماعة منظمة للمقاومة. والمثير أن هذه الجماعة ظهرت فيما بعد ليس بترتيب من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ولكن من جانب الملك حسين، ملك الأردن.

مولد حركة حماس

في سنة ١٩٨٢ اجتاح الجيش الإسرائيلي قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وأجبر الفدائيين الفلسطينيين على النزوح شمالا الى بيروت، وانتهى الأمر باجبار المنظمة على الخروج من لبنان الى تونس. وبذلك تضاءل الى حد كبير نفوذ المنظمة داخل الأراضي المحتلة بعد أن فقدت سبل الاتصال بالداخل من خلال جنوب لبنان.

كان هذا التحول الكبير ايذاناً بتحول آخر في طبيعة القيادة الفلسطينية، ومن الغريب أن المنظمة لم تتوقع هذا التحول ولم تأخذه في اعتبارها وقت الخروج من لبنان. فقد اعتقد ياسر عرفات انه مازال قادرا على مواصلة النضال المسلح من تونس، ولم يكن هذا صحيحاً بالطبع. فبعد رحيل المنظمة شعر الفلسطينيون في الأراضي المحتلة بالحاجة الشديدة الى قيادة جديدة داخل الأراضي المحتلة يستطيعون اللجوء اليها وتهتم بشؤونهم. وفي ظل غياب المنظمة عن الساحة لم يكن أمام الفلسطينيين سوى شخص واحد يستطيع تقديم الحماية لهم، وهو الملك حسين ملك الأردن. فقد كان الملك يمثل في الماضي دعامة رئيسية للفلسطينيين. ففي حرب ١٩٤٨ استولت الأردن على الضفة الغربية والقدس الشرقية، وفي عام ١٩٥٠ أعلن الملك ضمهما الى الأردن، ولكن بعد حرب ١٩٦٧ احتلت اسرائيل هذه المناطق وأجبرت مئات الآلاف من سكانها الفلسطينيين على النزوح الى الأردن، حيث عاشوا كلاجئين. والواقع أن الملك حاول فرض حمايته على اللاجئين ونجح في منح أعداد كبيرة منهم الجنسية الأردنية. على الجانب الآخر لم يتقبل قادة منظمة التحرير وأتباعهم من الفدائيين هذا الوضع الجديد واصطدموا مع الجيش الأردني ذي الأصول البدويّة مما أدى الى انفجار الأوضاع في سبتمبر ١٩٧٠، فيما عرف بمذابح (أيلول الأسود)، الأمر الذي أدى الى طرد الفدائيين من الأردن ونزوحهم عبر الحدود الى جنوب لبنان.

والواقع أن أيلول الأسود لم يكن صراعاً مسلحاً بين قوات المنظمة والجيش الأردني فقط، وانما كان في حقيقته صراعا على النفوذ في الأراضي المحتلة. فقد كان الملك حسين يعتقد أن الأراضي المحتلة أو على الأقل الضفة الغربية والقدس الشرقية تخص الأردن، بينما كان يعتبرهما ياسر عرفات الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه الدولة الفلسطينية في المستقبل. وقد حسمت الجامعة العربية هذا التنافس على الضفة الغربية والقدس الشرقية في مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالرباط سنة ١٩٧٤ لصالح ياسر عرفات، الأمر الذي كان يعني عمليا فقد الملك حسين ادعاءاته في الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من أن الملك حسين اظهر موافقته على قرار الجامعة العربية باعتبار ياسر عرفات ومنظمة التحرير هي الممثّل الأساسي والوحيد للشعب الفلسطيني، الا انه لم يسلم به. يؤكد ذلك القرار الذي اتخذه فور انتهاء مؤتمر الرباط بالسماح لجماعة الإخوان المسلمين بالدخول الى الأراضي المحتلة لإدارة برامج الرعاية الاجتماعية فيها. ولم تكن هذه الجماعة هي نفس

الجماعة التي تعارض النظام الحاكم في مصر، وانما كانت فرعا من جماعة الإخوان التي تشكلت في عمان وتزايد نفوذها في الأردن في فترة وجيزة، بحكم عملها بالقرب من الملك نفسه ومن معاونيه. ولذلك عندما دخلت الجماعة الى الأراضي المحتلة في منتصف السبعينيات، شعر الكثيرون أن الملك حسين يهدف من وراء ذلك الى دعم مركزه في الأراضي المحتلة وتمسكه بما يعتبره حقوقا تاريخية له وللأردن فيها، وأنه يريد أن تكون الجماعة الممثل غير الرسمي له في أوساط الفلسطينيين.

والواقع أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تدرك خطورة دخول الإخوان الى الأراضي المحتلة، وانهم سيكونون جبهة معارضة للمنظمة في الداخل، خاصة وان الإخوان كانوا يحاربون الى جانب الجيش الأردني ذي الأصول البدويّة ضد قوات المنظمة في أيلول الأسود. ولكن لم يكن لدى المنظمة ما يمكن أن تقاوم به هذا التحول لفقدها الاتصال المباشر بالأراضي المحتلة وعدم وجود ممثلين أقوياء لها في الضفة وغزة.

وبمجرد دخول جماعة الإخوان المسلمين الى الأراضي المحتلة سارعت الى انشاء مؤسستين في غاية الأهمية، وهما مركز اسلامي، وجامعة اسلامية لاجتذاب الشباب الفلسطيني الى صفوفها. كما قدمت الجماعة للفلسطينيين الإعانات المادية، وشاركت في حل النـزاعات المحلية، كما عملت كوسيط بين المجتمع الفلسطيني والسلطات الإسرائيلية. وخلال قيامها بهذه الأعمال كان من الطبيعي أن تخلق الجماعة لنفسها أعداء كثيرين سواء من بين أنصار منظمة التحرير الفلسطينية أو من بين اليساريين الذين عارضوا بشدة انتشار المد الإسلامي الأصولي في الأراضي المحتلة.

الانتفاضة الفلسطينية

في ديسمبر ١٩٨٧ اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة بما صاحبها من مظاهرات وأعمال عنف استمر بعضها لأسابيع متواصلة. وبعد اندلاع الانتفاضة لم يكن ممكناً للفلسطينيين الذين كانوا على الحياد في السابق أن يبقوا على حيادهم وسلبيتهم، وكان هذا في الواقع بداية الثورة الشعبية الكبيرة التي شهدتها الأراضي المحتلة والتي ترجع في الأساس الى المواجهات بين المستوطنين اليهود وبين الفلسطينيين أصحاب الأرض.

في ظل هذا التحول تزايدت حاجة الفلسطينيين إلى وجود قوة مسلحة تدافع عنهم، وبالطبع كانت جماعة الإخوان المسلمين هي المرشح الرئيسي للقيام بهذا الدور، ولكن من وراء ستار. وفي الواقع فإن فكرة النضال المسلح لم تكن تتفق مع استراتيجية الإخوان التي كانت تقوم على التحرك التدريجي وتعليم الجماهير والوصول عن طريقها إلى السلطة بالطرق السلمية وليس عن طريق الثورة المسلحة. ولكن اشتعال المواجهات المسلحة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي دفع أعداداً متزايدة من شباب الجماعة إلى الخروج عن هذه الاستراتيجية والانضمام إلى مقاتلي الشوارع. وأمام هذا التحول الكبير لم يكن أمام قادة الإخوان سوى الموافقة على القيام بدور فاعل في المواجهة من خلال تأسيس حركة مقاومة مسلحة هي حركة المقاومة الإسلامية «حماس» كحركة مستقلة تماماً عن الجماعة، وان كانت الحركة قد قدمت نفسها إلى الشعب الفلسطيني على أنها الجناح العسكري للإخوان أو بالأصح جيش الإخوان المسلمين.

ولوقت قصير لم يبد جيش الدفاع الإسرائيلي رد فعل سريعاً على تأسيس حماس وأنشطتها، وكان من الواضح أن الجيش الإسرائيلي يشجع أنشطتها بهدف إشعال الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني واستنزاف قدرات جميع الأطراف الفلسطينية في الحرب الداخلية بين المنظمات الفلسطينية. ففي المراحل المبكرة من الانتفاضة احتدم الصراع بين حماس من جانب وبين منظمة التحرير الفلسطينية واليساريين من جانب آخر، وكان هدف الجيش الإسرائيلي هو استثمار هذا الصراع عن طريق عدم التدخل لوقفه. ولذلك كانت صدمة الإسرائيليين كبيرة عندما غيرت حماس اتجاهات الصراع واتجهت بكل قوتها إلى الصراع الرئيس والجوهري وهو الصراع مع الجيش الإسرائيلي الذي بدأ في ضرب الحركة بكل ما أوتي من عنف ووحشية.

والواقع أن العنف الشديد الذي واجه به الجيش الإسرائيلي حماس وضع الحركة في مأزق حقيقي انتهى إلى تفتتها إلى مجموعة من الكتائب المسلحة المستقلة عن بعضها البعض دون ترابط أو تنسيق مع حماس. والسؤال المطروح هنا: في ظل هذا التفتت كيف استطاعت الحركة البقاء في الساحة؟. هذه في الواقع هي معجزة حماس الكبرى. فقد كانت الحركة بمجرد استشهاد أو سجن قادتها تسارع بتقديم قيادات جديدة يحلون محل الشهداء والمسجونين، وبدا الأمر قريب الشبه بالجماعات الإسلامية في مصر والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر.

إن السؤال المحير في حالة حماس يدور حول موقفها وسلوكها تجاه منظمة التحرير

الفلسطينية. إذ كيف أقدمت حماس على الدخول في مواجهة مع المنظمة تعلم تماما أن المستفيد الوحيد منها هي إسرائيل؟

وفي الحقيقة فإن الصراع والمواجهة بين حماس ومنظمة التحرير هو صراع أيديولوجي في الأساس. فكما ذكرنا من قبل فإن جماعة الإخوان المسلمين، التي تعتبر الأب الروحي لحركة حماس، كانت في الأصل فرعاً من جماعة الإخوان المصرية التي أسسها الشيخ حسن البنا. ولذلك فإن الإخوان في فلسطين والإخوان في مصر ظلوا متشابهين استراتيجياً رغم البعد المكاني بينهم، وظلوا جماعات محافظة جداً يحملون مشاعر معادية تجاه الشيوعيين واليساريين عموما.. وعلى هذا الأساس فقد نظروا إلى النظام العسكري الحاكم في الجزائر، والاتحاد الاشتراكي في مصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية على أنها أنظمة ومنظمات شيوعية ملحدة. وبالتالي نظرت كوادر حماس إلى المنظمة على أنها تضم شيوعيين ملحدين.

وبناءً على هذه الرؤية دخل الإخوان في حرب مستمرة وعنيفة مع اليساريين والشيوعيين واعتبروهم أعداءهم الحقيقيين، فحاربوهم في مصر في عهد جمال عبد الناصر وفي عهد السادات، وحاربوهم في الأردن في نهاية الخمسينيات وأوائل السبعينيات، كما حاربوهم في سوريا عام ١٩٨٢، ومازالوا يحاربونهم حتى اليوم في الأراضي العربية المحتلة.

على هذا الأساس وضعت جماعة الإخوان الفلسطينية وبالتالي حركة حماس ضرب اليساريين وهزيمة اليسار على رأس قائمة أولوياتها التي تسبق كل الأولويات الأخرى. وعلى الأقل كانت هذه هي استراتيجية حماس حتى عام ١٩٩٠. وقد حدث التحول الكبير في استراتيجية الإخوان عندما قادت جماعة جوش أمونيم المتطرفة هجوما على الحرم الشريف وقبة الصخرة، الذي كانت تنظر إليه على انه مكان المعبد اليهودي الثاني وكانت ترغب في إقامة معبد مكانه حال تمكنها من هدم الحرم. عندما أعلنت جماعة جوش أمونيم في عام ١٩٩٠ عزمها على وضع حجر أساس المعبد اليهودي الجديد بجوار الحرم الشريف، تجمع عشرات الآلاف من الفلسطينيين حول الحرم، واصطدم المتظاهرون ببوليس الحدود الإسرائيلي الذي فتح عليهم النار وقتل منهم ٢١ شخصا. وفور وقوع هذا الحادث أعلنت حركة حماس أنها ستتولى قيادة حركة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي واجهه الإسرائيليون بتعزيز وجودهم العسكري في الأراضي المحتلة، وبالتالي أصبح من المستحيل إخماد الانتفاضة.

وبذلك ساعدت جماعة جوش أمونيم بما قامت به من أعمال متطرفة، حركة حماس على التحول من العداء لمنظمة التحرير الى اعلان الحرب على الاحتلال. اذ رأت حماس أن هجوم المتطرفين اليهود على المسجد الأقصى جريمة لا يمكن أن تغتفر في حق الإسلام والمسلمين والفلسطينيين، وأعادت ترتيب قائمة أعدائها لتضع على رأسها الجماعات اليهودية المتطرفة وقوات الاحتلال الإسرائيلي. وبذلك تحول الصراع في الأراضي المحتلة الى صراع ديني طائفي بين الأصولية الإسلامية والأصولية اليهودية المتطرفة، يؤكد هذا مذبحة الحرم الإبراهيمي وحوادث تفجير الأتوبيسات الإسرائيلية في عمليات انتحارية لكوادر من حماس. وقد وقفت منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية في البداية موقف المتفرج من الأحداث تراقبان تطوره بقلق.

أما السؤال المحير الثاني في حالة حماس فهو لماذا قرر الإسرائيليون السماح للإخوان بدخول الأراضي المحتلة من البداية وممارسة أنشطتهم. والواقع أن الإسرائيليين كانت تحركهم الرغبة في اشعال الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني، أي الصراع بين الإخوان من جانب وبين منظمة التحرير من جانب آخر حتى يصفي كل منهما الآخر لحساب ولمصلحة اسرائيل. كما كان الإسرائيليون يأملون في أن تقوم جماعة الإخوان من خلال الأنشطة والخدمات الاجتماعية التي تمارسها في الأراضي المحتلة بتحرير الدولة اليهودية من أعباء هذه الخدمات. الا أن توقعات ورغبات الإسرائيليين اصطدمت بصخرة حماس، المارد الذي ولدته حركة الإخوان ولم تكن الحكومة الإسرائيلية تظن انه سيقوى الى الحد الذي يهدد فيه الأمن الإسرائيلي في الداخل بشكل ليس له نظير من قبل، ولو كانت اسرائيل تستقرئ المستقبل لمنعت حركة حماس من البداية ولمنعت دخول الإخوان الى الأراضي المحتلة من الأصل.

حزب الله.. حالة خاصة

يُعد حزب الله أكبر الجماعات الإسلامية الأصولية قوة وأكثرها فاعلية على أرض الواقع. فعلى العكس من الجماعات الإسلامية السنية، فان هذا الحزب الشيعي تدعمه حكومة ايران بكل السبل، كما توفر له سوريا دعماً في شؤون النقل وايواء المقاتلين وتمارس الحكومة السورية نفوذها الواسع في لبنان لصالح هذا الحزب.

ويرجع تميز حزب الله بين الجماعات والحركات الإسلامية في العالم العربي الى انه الجماعة الوحيدة التي تأسست بدعم حكومة أجنبية ولها علاقات وارتباطات

قوية بقوى خارجية. وعلى الرغم من أن أعضاء الحزب جميعا من اللبنانيين الا أن سياساته ومواقفه وأنشطته مرتبطة بوقع السياسة الإيرانية، دون أن يعني هذا انه مجرد خادم للحكومة الإيرانية. ومن الواضح أن انشغال الحكومة الإيرانية بالمشاكل السياسية الداخلية في ايران قد منح حزب الله مساحة للتحرك المستقل عن طهران.

وينقسم حزب الله في لبنان الى جناحين: جناح معتدل.. وجناح متشدد. وقد بدأ المعتدلون خوض تجربة الانتخابات البرلمانية ونجحوا في تقديم ثمانية نواب في البرلمان اللبناني، بينما ظل المتشددون على موقفهم القائم على فكرة تحطيم الدولة اليهودية.

والواقع أن الصراع بين حزب الله وبين اسرائيل هو صراع على الأرض. فالشريط الحدودي الجنوبي الذي تحتله اسرائيل هو ارض لبنانية شيعية، يريد الحزب استعادتها من خلال الكفاح المسلح.

وترجع نشأة حزب الله الى فترة الغزو الإسرائيلي للبنان في سنة ١٩٨٢، الذي اجتاحت فيه القوات الإسرائيلية الأراضي اللبنانية ووصلت الى العاصمة اللبنانية بيروت. فقد شعرت سوريا وايران وقت الغزو أن اسرائيل تساندها الولايات المتحدة تعتزم توسيع نطاق سيطرتها على الأراضي اللبنانية. وجاء رد الفعل الإيراني سريعاً اذ تدفق على لبنان أعداد كبيرة من المتطوعين الإيرانيين من الحرس الثوري الإيراني، ليقوموا بدعم القوات السورية وقوات المعارضة اليسارية التي كانت تحاول وقف التقدم الإسرائيلي باتجاه بيروت. وفي الواقع لم يكن هدف رجال الحرس الثوري الإيراني هو تنظيم المقاومة اللبنانية فقط وانما كان لديهم هدف أخر وهو تنظيم المجتمع الشيعي في وادي البقاع.

ومن المعروف أن الشيعة يمثلون أكبر الجماعات الدينية في لبنان. وقد عانى الشيعة لفترة طويلة من القهر الاقتصادي والعزلة السياسية. وفي الستينيات بدأ الشيعة في تنظيم أنفسهم مطورين وعيهم السياسي ومظهرين عدم رضاهم عن أوضاعهم السياسية والاقتصادية المتدنية بالمقارنة بالمجموعات الدينية الأخرى التي كانت أكثر حظاً من الشيعة من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

وقد بدأ رجال الحرس الثوري الإيراني نشاطهم في الجنوب اللبناني بانشاء شبكة خدمات اجتماعية تتولى تقديم الخدمات التي يعاني المجتمع الشيعي من نقص فيها، مستخدمين في ذلك الأموال التي كانت تأتي من طهران. وبعد أن انتهوا من

ذلك اتجه رجال الحرس الثوري الى تأسيس قوة عسكرية كانت هي حزب الله الذي كان في الأصل ميليشيا عسكرية تعتمد على ايران.

وقد عمل حزب الله كمنظمة فدائية، فقام بخطف واحتجاز رهائن أمريكيين، كما قام بالعمليات الانتحارية ضد قوات البحرية الأمريكية في بيروت، ومراقبي حفظ السلام الفرنسيين، والقوات الإسرائيلية في الجنوب. وقد حققت هذه العمليات نجاحاً كبيراً وأجبرت الإسرائيليين على الانسحاب من بيروت كما أجبرت الأمريكيين على الرحيل من لبنان.

وبعد نجاح هذه العمليات بدأ حزب الله تغيير استراتيجيته، وبمساعدة من سوريا تحول الى حزب مسلح. وفي هذا الإطار استخدمت سوريا نفوذها في لبنان لاستثناء الحزب من قرار حل الميليشيات المسلحة في لبنان طبقا لاتفاق المصالحة الوطنية المعروف باتفاق الطائف. وبذلك أصبح حزب الله هو الحزب المسلح الوحيد في لبنان. ولسنوات عديدة ظل مقاتلو حزب الله يهاجمون بعشوائية المنطقة الحدودية التي تسيطر عليها اسرائيل وجيش لبنان الجنوبي العميل لها، ولم تكن اسرائيل تأخذ هذه الهجمات مأخذ الجد على اعتبار أنها لم تكن عمليات مؤثرة وضعيفة التكتيك والتنفيذ. ولكن مع بداية التسعينيات بدأ مقاتلو حزب الله في شن هجمات منظّمة وعنيفة على القوات الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي، ومع قدوم سنة ١٩٩٣ أصبحت عمليات حزب الله تمثل ازعاجاً متزايداً للإسرائيليين وعملائهم في الجنوب اللبناني، ونتيجة لذلك قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اسحق رابين الرد بعنف شديد على الحزب، فاجتاحت القوات الإسرائيلية الجنوب اللبناني في صورة غزو مصغر للبنان، استخدمت فيه الطائرات القاذفة للقنابل والدبابات والمدافع ودمرت نتيجة له معظم المنازل في الجنوب اللبناني. وقد زاد هذا الغزو من اصرار حزب الله على المقاومة فاستعاد نشاطه وواصل هجماته بالصواريخ والعمليات الانتحارية على جيش الدفاع الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي العميل لإسرائيل، وفي احدى هذه الهجمات استطاع مقاتلو الحزب قتل تسعة من ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي.

وفي احدى هذه الهجمات من جانب مقاتلي حزب الله فرت وحدة عسكرية اسرائيلية أمام مقاتلي الحزب، مما أثار مخاوف في الكنيست الإسرائيلي، وكشفت التحقيقات التي أجريت حول هذه الواقعة أن الجنود الإسرائيليين في جنوب لبنان يشعرون برعب شديد من مقاتلي حزب الله ويشعرون انهم في حصار من جانب

الحزب. ولعل مما أثار الإسرائيليين أكثر هو تطوير الحزب لهجماته، اذ بدأ في استخدام الصواريخ في الهجوم ليس فقط على قواعد الجيش الإسرائيلي في لبنان وانما أيضاً على القرى الإسرائيلية الشمالية، وبذلك تحولت استراتيجية الحزب من أسلوب الهجمات السريعة ثم الفرار والاختباء الى أسلوب الهجمات المنظمة على الأهداف الإسرائيلية في الجنوب اللبناني وشمال اسرائيل. ولعل هذا التحول هو ما دفع اسرائيل الى اعادة اجتياح الجنوب اللبناني للمرة الثانية في التسعينيات في سنة ١٩٩٦ وضرب الجنوب اللبناني بالقنابل الحارقة الممنوع استخدامها ضد المدنيين.

الفصل الخامس

الحركة الإسلامية
وجهة نظر دبلوماسية

د. روبرت نيومان

بداية فإنني أعلن رفضي للفكرة الغربية المسيطرة والقائمة على أن الإسلام هو العدو الجديد للغرب، وأن قيام دولة إسلامية يعني قيام إمبراطورية الشيطان. فالعالم شهد إمبراطورية شيطان واحدة تمثلت في الحكم الشيوعي.

إن إسرائيل وأصدقاءها في الكونجرس الأمريكي يتولون قيادة حركة العداء الغربي والأمريكي غير المبرر للإسلام، ومقولة أن الإسلام هو العدو الجديد للغرب بعد سقوط الشيوعية لا تحتل أدنى اهتمام في أجندة السياسة الأمريكية، ولكن الذي يروج لها ويحرص على نشرها داخل المجتمع الأمريكي والمجتمعات الغربية عموماً هي إسرائيل وبعض أعضاء الكونجرس الذين يأتمرون بأمرها. وتستهدف إسرائيل من خلال نشر الرعب من الإسلام باعتباره خطراً على العالم،تحقيق التفاف العالم حولها ودعمها مادياً وعسكرياً وسياسياً دعماً غير مشروط. إنني أرفض هذه الفكرة سواء جاءت من إسرائيل أو من غير إسرائيل، وبصرف النظر عن كونها ـ أي إسرائيل ـ حليفة للولايات المتحدة، لأن فكرة تشكيل تحالف دولي ضد الإسلام والمسلمين هي فكرة خاسرة من البداية ولحسن الحظ فإن حكومة الولايات المتحدة غير مقتنعة بصحتها وغير مستعدة لتبنيها.

إن المعالجة المنهجية الصحيحة لعلاقة الإسلام والغرب لا يجب أن تنصرف إلى معالجة جدلية للعقيدة الإسلامية، لأن العقيدة سواء كانت العقيدة الإسلامية أو المسيحية أو اليهودية تتميز بتركيب معقد جداً، وإنما يجب أن تركز على ما يفعله الإسلاميون أو المسلمون وليس على اعتقاداتهم.

ومن منطلق أن السياسة الخارجية لأية دولة هي في التحليل الأخير سياسة أمنية، فإن الاتجاهات والسياسات الغربية نحو الإسلام تؤثر كل منها في الأخرى وتتسم بالتغير وعدم الثبات. إن هناك اختلافاً واضحاً بين اتجاهات الغرب ـ على سبيل المثال ـ نحو إيران، وبين سياساته العملية تجاهها، وهناك اختلاف مماثل بين اتجاهات سياسات الغرب نحو الجزائر. فسياسات حكومة الثورة الإيرانية ـ التي قاربت على

تجاوز عقدها الثاني ـ شهدت تحولات كثيرة، وحققت كثيراً من النجاحات، كما أنها أصيبت بكثير من الاخفاقات، ومع ذلك فما زال الغرب يصر على النظر إليها على أنها تجربة فاشلة تماما، ومع تسليمنا بان هذه التجربة الإسلامية ليست ناجحة تماماً، فإن الواقع يقول إنها ليست في الوقت نفسه تجربة فاشلة تماماً، ونفس الأمر بالنسبة لحالة الجزائر التي لا يزال الصراع فيها على السلطة مستمرا.

وإذا انتقلنا إلى البوسنة سنجد الأمر مختلفاً بعض الشيء.. فعلى الرغم من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد للصراع الدائر في البوسنة، إلا أن قضية البوسنة لم تدخل حيز اهتمام صانع القرار الأمريكي باعتبارها قضية تتعلق بالإسلام والمسلمين. فالمسلَّم به في السياسة الخارجية الأمريكية أن دولة البوسنة تضم أغلبية مسلمة، ولكن الولايات المتحدة تنظر إلى مسلمي البوسنة على انهم مختلفون تماماً عن مسلمي الشرق، على أساس انهم أوروبيون من السلاف اعتنقوا الإسلام في ظروف تاريخية معينة. والفكرة المسيطرة في الوقت الحالي على صانع القرار الأمريكي هي أن السماح للمسلمين بإقامة دولة مستقلة في البوسنة سوف يقود إلى قيام دولة أصولية في أوروبا، وهذا تصور غير صحيح على الإطلاق.

إن السؤال الذي يُطرح وبشدة من جانب الدبلوماسية الأمريكية هو: هل يمكن أن يقود الإسلام إلى إقامة نظام ديمقراطي أم أنه بطبيعته ـ أي الإسلام ـ ضد الديمقراطية ومعاد لها؟.

الواقع أن هذا موضوع شديد التعقيد. فنحن نجد رؤى مختلفة وشديدة التباين بين قادة وزعماء الحركة الإسلامية في الجزائر، حيث يرى بعض شيوخ الحركة إن الإسلام يتوافق مع الديمقراطية، بينما لا يرى بعض شبابها هذا التوافق ممكناً، وكل هذه الرؤى بالطبع قابلة للتغير، وهذا شأن الموضوعات التي تختلط فيها الأمور الدينية بالأمور السياسية، لأن الدين كما هو معروف يمثل حقيقة مطلقة لا تحتاج إلى تأييد أو مساندة من جانب الرأي العام.

إذا نظرنا إلى موقف الولايات المتحدة من الحركات الإسلامية، فإننا نجد أن المعتقدات الأمريكية الثابتة تؤكد التزام الولايات المتحدة بدعم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وهذا ما يجب أن تقوم عليه السياسة الخارجية الأمريكية. على هذا الأساس فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل يمكن اعتبار الحركات الإسلامية المعاصرة حركات ديمقراطية ينبغي على الولايات المتحدة ـ وفقا للمبدأ الذي تعلن التزامها به ـ أن تدعمها؟.

إن من الصعب التنبؤ بأن الإسلاميين إذا وصلوا إلى السلطة بالطرق الديمقراطية ومن خلال الانتخابات الحرة، سوف يلتزمون بالخيار الديمقراطي ويتركون السلطة في حالة إخفاقهم في الانتخابات. يؤكد هذه الصعوبة حقيقة أن معظم النظم السلطوية الشهيرة في العالم إنما وصلت إلى السلطة بالطريق الديمقراطي ثم تحولت إلى نظم سلطوية ديكتاتورية، مثل النظام النازي الذي استخدم الطرق الديمقراطية للعصف بالديمقراطية، وأيضاً مثل الفاشية. وبالتالي فانه ليس من الضروري أن تعلن الحركات الإسلامية إيمانها بالديمقراطية لكي نتنبأ بأنها ستلتزم الطريق الديمقراطي عندما تصل إلى الحكم.

إن ثبات الموقف الأمريكي المعادي لإيران ليس له مبرر موضوعي حتى وإن كان الموقف الإيراني مازال يحكمه الميراث التاريخي في العلاقات بين البلدين، والذي يعود إلى أيام الشاه. فالسياسة الخارجية لدولة مثل الولايات المتحدة يجب أن تتشكل وفقا للمعطيات الجديدة في المنطقة وفي إيران نفسها، ومن غير المنطقي أن يظل العداء قائماً بين البلدين وان نكتفي بالقول في كل مناسبة بان العلاقات الثنائية بينهما سيئة، فالأمر أكبر وأعقد من ذلك.

وإذا انتقلنا إلى الوضع في الجزائر فإنني ـ ولا أعبر هنا عن موقف الحكومة الأمريكية ـ أقول إن الولايات المتحدة لها مصالح واضحة في الجزائر، ولكنها لا تقارن بالمصالح الفرنسية الأكثر قوة وإلحاحاً. وخلال حكم الرئيس السابق فرانسوا ميتران كانت فرنسا تنتهج سياسة متشددة تجاه الحركة الإسلامية في الجزائر، ولكن هذه السياسة طرأت عليها تغيرات مهمة في الوقت الحالي، وكان أبرز هذه التغيرات مؤتمر روما الذي عقد تحت رعاية الكنيسة الكاثوليكية التي جعلت من مهامها الجديدة جمع الفرقاء من جميع الفصائل حول السلام، الأمر الذي أثمر في مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في روما وحضرته جميع أحزاب وقوى المعارضة الجزائرية وعلى رأسها جبهة الإنقاذ، والجماعة الإسلامية، وجبهة التحرير التي سبق أن حكمت البلاد لأكثر من عشرين عاما. وقد انتهى هذا المؤتمر إلى توصيات مهمة رفضتها ـ بكل أسف ـ الحكومة الجزائرية العسكرية آنذاك.

إن من مصلحة السياسة الأمريكية أن تشجع الوفاق الوطني في الجزائر، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة، ولكن كما ذكرت من قبل فإن المصالح الأمريكية في الجزائر ليست كبيرة للدرجة التي يمكن أن تدفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ مواقف حاسمة أو إدخال تغيرات ملموسة على سياستها في موضوع الجزائر. في المقابل فإن

المصالح الفرنسية الكبيرة في الجزائر هي التي تدفع فرنسا إلى اتخاذ مواقف محددة من الصراع الدائر هناك. والسؤال المطروح على الأمريكيين هو هل يمكن أن تكتفي دولة عظمى مثل الولايات المتحدة بالسير وراء السياسة الفرنسية في الجزائر على أساس أن المصالح الفرنسية هي الأكبر والأكثر وضوحاً؟. والواقع أن الولايات المتحدة تعمد إلى عدم اتخاذ موقف واضح من الأزمة الجزائرية حتى لا تجد نفسها في موقف يتضح منه عداؤها للعالم الإسلامي.

إن السياسة الخارجية ليست هي القضية الأولية والأساسية في الحملة الانتخابية الرئاسية، ومع ذلك فإن هناك عدداً من القضايا الخارجية التي قد يكون لها تأثير واضح على هذه الحملة، ولعل من أبرز وأشد الانتقادات التي توجه إلى إدارة الرئيس كلينتون هو أنها بعد أن تقيم الدنيا حول دولة ما في العالم تعود وتتحول في سياستها من هذه الدولة إلى النقيض، وأنها لا تمارس الزعامة المفترضة أن تمارس من جانب القوة الأعظم في العالم، ويضرب المعارضون لسياسة كلينتون الخارجية مثلا على ذلك بالموقف الأمريكي من قضية البوسنة التي أكدت أن للولايات المتحدة دوراً قيادياً كبيراً في العالم يمكن أن تقوم به إذا أرادت. ولعل من القضايا التي يتم الاتجار بها بين المرشحين للرئاسة الأمريكية تبادل الاتهامات بالتساهل مع الإرهاب الدولي والحركات الإسلامية، وهي اتهامات لا يضبطها ضابط، ويمكن أن يوجهها كل طرف إلى الآخر دون أن يتوقف ليفهم مدلولها وآثارها في السياسة الخارجية.

إن على السياسة الأمريكية الخارجية أن تأخذ في اعتبارها ضرورة مراجعة الازدواجية في مواقفها الخارجية المتناقضة والتي تمارسها في تعاملاتها مع دول إسلامية مثل إيران والعراق، وهي الازدواجية التي وضع أساسها مستشار مجلس الأمن القومي السابق لشؤون الشرق الأوسط الذي أصبح سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل. ومن وجهة نظري الشخصية فإن هذه السياسة تبدو عادلة بالنسبة للموقف من العراق، فليس هناك في الواقع بديل آخر. فاستمرار وجود حكم صدام حسين يبدو أمراً غير منطقي وغير مجد بالنسبة له أو بالنسبة للشعب العراقي، وعلى هذا الأساس فإن السياسة الأمريكية تقوم على استمرار الضغط والحصار المفروض على العراق لأطول مدة ممكنة، حتى تجبر صدام حسين على التخلي عن السلطة أو تتمكن من الإطاحة به. نعم من الممكن أن يستغرق هذا الأمر سنوات طويلة، وأن هناك معاناة مريرة يعيشها الشعب العراقي، ولكن ليس لدينا بديل آخر للضغط على هذا النظام. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا

السياق هو: ما البديل إذا نجحنا في إسقاط نظام صدام حسين؟، وهل سيكون خليفته أفضل أم أسوأ منه؟، إن الاحتمال الأكبر أن يتم الإطاحة بصدام حسين عن طريق الجيش، وبالطبع فإن أي حكم عسكري في العراق لن يكون أفضل أو أكثر تسامحا من حكم صدام حسين، ومع ذلك فإن أي شخص آخر يخلف صدام حسين سيكون أكثر إدراكاً وفهماً لحجم الدمار الذي أصاب العراق، وبالتالي سيكون أقل تهديداً لأمن واستقرار المنطقة.

أما في إيران فإن الموقف يبدو مختلفاً، حيث لم يفقد نظام الحكم الإيراني فاعليته بعد، فهو وإن لم يكن ناجحاً تماماً فإنه على الجانب الآخر ليس فاشلاً تماماً، وهناك نوع من الوسطية أو المواءمة في النظام. (فالبراجماتيون) أو الواقعيون ليسوا متساهلين في كل الأمور والقضايا، وفي المقابل فإن المتشددين ليسوا متشددين تماماً في كل القضايا، وهناك مرونة لدى الطرفين. أما الموقف الأمريكي من إيران فإن له أكثر من وجه. وبالتالي فإنني لا أرى أن هناك مبرراً موضوعياً وراء سعي الولايات المتحدة إلى عزل إيران، فليس هناك فجوة نفسية أو سيكولوجية كبيرة في الوقت الحالي بين البلدين. لقد كان أشد إجراء استطاعت إدارة الرئيس كلينتون اتخاذه ضد إيران إجراء اقتصادياً في الأساس، وفي مجال البترول على وجه التحديد في محاولة للتضييق على شركات البترول الإيرانية لمنعها من تصدير البترول إلى بعض الشركات الأوروبية. ومن الضروري لكي نفهم واقع العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية أن نأخذ في الاعتبار المشاعر النفسية المتبادلة بين الشعبين الأمريكي والإيراني. من جانب الأمريكيين فإنني أستطيع أن أقول أن الأمريكيين لم ينسوا بعد الإذلال النفسي الذي مارسه الإيرانيون عليهم أثناء أزمة الرهائن في بداية الثورة الإيرانية، خاصة وأن وزير الخارجية وارين كريستوفر كان وقتها رئيس هيئة المفاوضين الأمريكيين التي كانت تسعى إلى إنهاء الأزمة وإطلاق سراح الرهائن، وعانى هو الآخر من الإذلال الإيراني للكرامة الأمريكية، حيث كان يتولى منصب مساعد وزير الخارجية في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر. وبصفة عامة فإن هذا الحادث عمق الفجوة النفسية بين الشعبين. أما على الجانب الإيراني فإن الدعم الأمريكي غير المحدود الذي كان يتلقاه نظام الشاه قبل الثورة الإسلامية مازال ماثلاً في أذهان الإيرانيين، وتساهم محاولات الحصار الاقتصادي التي تتم حالياً في تعميق العداء الإيراني تجاه الولايات المتحدة.

والواقع أن الفجوة الحالية بين الولايات المتحدة وبين إيران لم يتم سدها من

جانب طرف واحد، وتحتاج إلى عمل مشترك بين الطرفين يتجاوز الأخطاء التاريخية التي ارتكبها كل طرف في حق الطرف الآخر.

وأرى أنه من الصعب أن تأتي مبادرة إزالة الفجوة النفسية بين الولايات المتحدة وبين إيران من الجانب الأمريكي، فمن الصعب على أية حكومة أمريكية تريد الاحتفاظ بتأييد الناخب الأمريكي للبقاء في السلطة أن تبادر إلى ما من شأنه تنقية الأجواء مع إيران، لأنها سوف تتهم من جانب المعارضين بأنها تساند ما يطلق عليه داخل الولايات المتحدة «الإرهاب الإيراني»، خاصة وان هناك دلائل كثيرة تشير إلى تورط إيران في أنشطة إرهابية في أجزاء مختلفة من العالم!. وبالتالي فإن تحقيق الانفراج المطلوب في العلاقات بين البلدين يبدو صعباً، ولكنه في رأيي ليس مستحيلاً. كما أن وصول رئيس جمهوري إلى الحكم قد يكون أمراً مشجعاً في هذا السياق أيضاً، إذ من المتوقع أن تتم مراجعة السياسة المزدوجة التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه دول كثيرة في العالم وعلى رأسها إيران.

وإذا كانت الولايات المتحدة ليست اللاعب الرئيسي في الأزمة الجزائرية حيث تتقدم فرنسا عليها، فإنها اللاعب الرئيسي في مصر، فالسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لا يمكن أن تعمل بدون الدور المصري. وذلك لأن غياب نظام مبارك قد يؤدي إلى توقف مسيرة السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب، تلك المسيرة التي تضعها الولايات المتحدة على رأس أولوياتها في المنطقة.

أما بالنسبة لتونس فإن الولايات المتحدة تعلم أن لفرنسا مصالح في تونس كما أن الوضع فيها يتميز بالاستقرار، حيث تقف قطاعات كبيرة من الشعب التونسي موقفاً مضاداً للحركة الإسلامية من منطلقات قبلية وتقليدية. ونفس الأمر بالنسبة للمغرب التي تحتفظ من خلال الملك الحسن الثاني بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة.

الفصل السادس

الإسلام والإصلاح السياسي
في شمال أفريقيا

د. لويس كانتوري

لقد عكفت في السنوات الأخيرة على دراسة الفلسفة السياسية للفيلسوف الألماني هيجل. وقد اكتشفت أنني مدين له في بعض المصطلحات والمفاهيم التي أستخدمها في كتاباتي. ولعل أهم ما أثارني في دراستي لهيجل تعاطفه الشديد مع الدين وتأكيده على أهميته البالغة في حياة البشر والشعوب. وهنا يجب أن اذكر أن هيجل عندما كتب فلسفته كان يكتبها في مواجهة دعاة التنوير في أوروبا، ولذلك يُنظر إلى أعماله باعتبارها تراثاً غير علماني في تاريخ الفكر الأوربي الحديث، وأعتقد من جانبي أن أفكار وفلسفة هيجل يبدو أن لها جذوراً في ثقافة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يؤكد فكرة اتصال وتلاقي الثقافات. فالواقع أن هناك نقاط التقاء كثيرة بين الغرب وبين الإسلام. فأفكار هيجل على سبيل المثال نجد لها صدى واضحاً في فكرة إسلامية المعرفة التي تهتم بتأصيلها مراكز ومعاهد إسلامية عديدة في العالم، وتحاول من خلالها المواءمة بين الدين الإسلامي وبين العلم الحديث، وهذا هو موضوع كتابي الجديد الذي اعمل فيه حالياً وسيصدر تحت عنوان (الدين والإسلام).

وطبقاً لمفاهيم هيجل فإن الدولة في الشرق الأوسط تتميز بأنها دولة موحدة وقوية، بمعنى أنها مستقلة عن القوى والجماعات السياسية الموجودة بها. فهناك دولة قوية في تونس، ودولة قوية في المغرب، وهناك أيضاً دولة قوية إلى حد ما في الجزائر. أعني بذلك وجود دولة يدين الشعب لها بالولاء. من ناحية ثانية تتميز الدولة في الشرق الأوسط بصفة عامة وفي شمال أفريقيا بصفة خاصة بوجود نخبة أو طبقة سياسية مماثلة للنخب السياسية في العالم، تضم نحو ٢٠٪ من السكان يسيطرون على نحو ٥٠٪ أو أكثر من الدخل القومي للدولة. كما تتميز من ناحية ثالثة بانقسام مجتمعاتها إلى وحدات وجماعات مصالح نتيجة تقسيم العمل، وتشمل هذه الوحدات نقابات المحامين ونقابات الأطباء وتجمعات العسكريين.. إلى آخره، وكل منها تؤدي دوراً في الحفاظ على تماسك المجتمع وكيانه، ويحكم العلاقة المتبادلة بينها وبين الدولة التنظيم القانوني. فالدولة هي التي تمنح هذه الجماعات التصريح اللازم للتشكل والتنظيم والمشاركة في العمل العام والوجود العلني، وفي

المقابل فإن الجماعة تمارس العمل في إطار القانون مستقلة عن سلطة الدولة وعن غيرها من الجماعات. وعلى سبيل المثال فإن اتحادات التجارة في مصر وفي تونس والى حد ما في المغرب تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية في اتخاذ قراراتها في بعض الأوقات. رغم هذا فإن الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازال يُنظر إليها على أنها أنظمة سلطوية، لأن قيام الجماعات والسماح لها بممارسة أنشطتها مازال مرهوناً بموافقة الحكومات والحصول على ترخيص بذلك. والواقع أن مضمون الصراع الحالي بين الأنظمة وبين جماعات الإسلام السياسي يتلخص في أن هناك جماعات دينية منظمة لها وجود فعلي ملموس على الساحة السياسية تريد أن تكون جزءاً من النظام السياسي وتحصل على شرعية قانونية، ولكن الدولة ترفض ذلك، كما هو الحال مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر.

أما فيما يتعلق بعلاقة النخبة السياسية بالجماعات الإسلامية فإن السؤال المطروح حولها هو: هل هناك تعاطف من جانب هذه النخبة مع هذه الجماعات أم لا؟ وإذا كان هناك مثل هذا التعاطف فبأي درجة؟ وفي أي اتجاه؟. والواقع أن محاولة الإجابة على هذا السؤال سوف تكشف لنا عن اختلافات مهمة بين دول شمال أفريقيا.

المغرب.

واقع الحال أنني سأبدأ بالحديث عن المغرب، لأنني أعتقد أن الإسلام لا يمثل فيها عنصراً من عناصر الصراع السياسي مثلما الحال في دول أخرى كثيرة، وإنما هو متضمن في التركيبة الثقافية والسياسية للدولة بمعنى انه ـ أي الإسلام ـ يشكل قسما كبيراً من الثقافة القومية. والواقع أنني أبني هذا الاستنتاج على دراستي الأخيرة التي قضيت فيها أكثر من عام، وكان موضوعها نظام التخصيص أو الخصخصة في الاقتصاد المغربي، حيث لاحظت كيف يستخدم المغاربة المدخل الديني الإسلامي لتحقيق هذه النقلة الاقتصادية المهمة. هذا على المستوى الثقافي. أما على المستوى السياسي فإن ما يتميز به المغرب هو أن الإسلام نادراً ما يُقاوم أو يهاجم. فالمغاربة بصفة عامة من أكثر شعوب العالم الإسلامي التزاماً بالدين وتعاليمه وممارسة لشعائره، وهم ملتزمون إسلامياً بدرجة كبيرة. ولا يقلل من هذا الالتزام الخلاف الذي يظهر على السطح بين الحين والآخر حول بعض الشعائر أو العادات الإسلامية. وعلى سبيل المثال يمكن أن يتحدث البعض عن عدم توافق نحر الخراف في عيد الأضحى مع ما يعرف باسم الرفق بالحيوان، إلا أن هذا الخلاف لا يؤثر في تمسك الأغلبية العظمى من الشعب المغربي بهذه الشعيرة المهمة.

خلاصة القول أن في المغرب التزاماً قوياً جداً بالإسلام وان اختلفت درجاته من فرد الى آخر ومن فئة الى أخرى.

ان ما أريد التأكيد عليه في هذا السياق هو أن الإسلام والجماعات الإسلامية ليست طرفا في أي صراع سياسي في المغرب، وذلك لسبب بسيط جدا وهو أن الإسلام في المغرب هو المسيطر وهو المنتصر دائما، بما يمثله من وجود فاعل على الساحة، ومن تاريخ وأصالة. لا ينفي هذا وجود بعض الجماعات الدينية الإسلامية المعارضة التي تخالف هذا السياق العام للظاهرة الإسلامية في المغرب، مثل جماعة الشيخ عبد السلام ياسين التي سمعت عنها كثيراً، وجماعات أخرى أصغر منها، ولكنها جماعات صغيرة ليس لها قاعدة شعبية كبيرة في المجتمع.

أيضاً لا يمكن الحديث عن الإسلام في المغرب دون الحديث عن الملك الحسن الثاني، ودوره في الظاهرة الإسلامية في المغرب. وكما نعلم فان الملك الحسن كان يطلق على نفسه أو يُطلق عليه الشعب المغربي لقب «أمير المؤمنين» أو «الإمام». وحقيقة الأمر أنني لم أر زعيماً سياسياً يبذل جهداً كبيراً مثل الملك الحسن، ففي كل ليلة من ليالي شهر رمضان كنت تجده في المسجد يصلي ويتلو القرآن الكريم، رغم كبر سنه وتزايد متاعبه الصحية. فهو يعمل كثيراً ويبذل جهداً خارقاً، ويعبر في سلوكياته عن فهم واع للإسلام.

خلاصة القول ان الإسلام متداخل بشدة في الدولة وفي الثقافة السياسية ولا يحتاج العمل الإسلامي الى ترخيص مسبق من الدولة باستثناء بعض الحالات الخاصة. وعلى سبيل المثال فقد رفع عن الشيخ عبد السلام ياسين مؤخراً أمر الاعتقال الذي كان مفروضاً عليه في منزله. وكانت السلطات المغربية قد خففت حدة هذا الاعتقال في العام الماضي عندما سمحت له باستقبال زواره، رغم انه كان لا يزال رهن الاعتقال بالمنزل. والواقع أن رفع الاعتقال عن الشيخ ياسين يُعد بمثابة الترخيص الذي كان يسعى للحصول عليه.

لا أريد أن يفهم مما قلته أنني أقدم المغرب كنموذج للعلاقة التي ينبغي أن تكون بين الدولة وبين الحركات والجماعات الإسلامية. فأنا لا أعتقد بالضرورة أن المغرب هو النموذج الذي يحتذى أو الذي يمكن من خلاله أن يعبر الإسلام عن نفسه داخل النظام السياسي، وذلك على الرغم من أن المغرب يقدم نموذجاً متفرداً للجمع بين النظام الملكي وبين حماية الحقوق والامتيازات الدينية.

النخبة.. والإسلام

والواقع أن ما ذكرته عن المغرب يدفعني إلى الخروج باستخلاص نظري من خلال طرح السؤال التالي: إذا كان الإسلام متضمناً في الدولة كما هو الحال في المغرب.. فماذا عن العلاقة بينه - أي بين الإسلام - وبين النخبة السياسية؟ ولعل ما يدفعني إلى طرح هذا السؤال هو أن تقرير قبول أو عدم قبول الطبقة الوسطى للإسلام في شمال أفريقيا والشرق الأوسط يمكن أن يقودنا إلى فهم طبيعة وديناميكية بعض المواقف والحالات. وهنا أقول إن هناك شواهد كثيرة على تداخل الإسلام في الثقافة السياسية للدولة في المنطقتين. ولا يرجع هذا التداخل فقط لوجود الملكية التي تمارس نوعا من الاحتكار للممارسات الدينية، وإنما أيضاً إلى النخبة السياسية التي تضع هي الأخرى اعتباراً للأنماط والقيم الخاصة بالمجتمع والتي ليس من مصلحتها مقاومة القيم والممارسات الدينية الإسلامية. فليس هناك فرد أو جماعة داخل هذه النخبة يستطيع أن يجاهر بعدائه أو معارضته أو خلافه مع القيم والممارسات الدينية. يُضاف إلى ذلك سبب آخر مهم وهو استقرار الإسلام تاريخياً كسلطة على نطاق واسع بين الشعوب.

تونس.

عندما ننظر إلى تونس نجد أن الوضع جد مختلف. فالإسلام في تونس لا يدخل في الثقافة السياسية للدولة، باعتبار انه لا يشكل جزءا من الإنتماء الوطني للتونسيين. فقد شهد التاريخ التونسي محاولات وجهوداً كثيرة من اجل فصل الدين والدعوة عن عمليات تحديث الدولة التي تتم في اتجاه علماني صرف، ويُذكر هنا محاولات الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة الذي كان يزعم انه يعيد تشكيل الإسلام، في الوقت الذي كان هدفه الأساسي هو فصل علماء الدين عن الدولة، حيث كان ينظر إلى هؤلاء العلماء على أنهم من العوامل المضادة والمؤخرة لمسيرة التحديث.. تحديث تونس.. وتحديث الإسلام!! من وجهة نظره، ذلك التحديث الذي كان من بين إجراءاته الغريبة إلغاء الاحتفالات الشعبية ببعض المناسبات الدينية، مثل إلغاء الاحتفال بحلول شهر رمضان سنة ١٩٦٠. لقد كان الحبيب بورقيبة شديد العلمانية، وكان يرفع لافتة إعادة تحديث الدين الإسلامي حتى يستطيع ضرب التيارات الإسلامية وإتمام عملية فصل الدين تماماً عن الحياة العامة وعزله وقصره على ممارسات دينية شكلية محدودة.

رغم كل ما سبق من الصعب أن نقول إن نظام الحكم في تونس عمد إلى تجاهل

الإسلام كدين، أو عمد الى هدم الإسلام، وانما حاول أن ينتقي من الإسلام ما يحقق أغراضه العلمانية، وما يضفي عليه الشرعية. وقد استمرت هذه السياسة تجاه الإسلام في فترة حكم الرئيس التونسي الحالي زين العابدين بن علي ولم يطرأ عليها تغيير يُذكر. ولعل اصدق دليلٍ على ذلك القمع الشديد لجماعة النهضة ورموزها، ورفض منحها ترخيصاً قانونياً للعمل، ومحاولات التمسك ببعض القشور حتى يضفي على نفسه روحاً أو صبغة اسلامية عن طريق بعض الأعمال مثل بناء المساجد واعادة اعمار المتهدم منها، واضفاء شرعية قانونية على الجماعات الدينية الضعيفة والصغيرة المؤيدة للنظام والتي ليس لها أي رصيد شعبي.

يقودنا ما سبق الى استخلاص حكم عام يتعلق بالإسلام في منطقة شمال أفريقيا، وهو أن الحركات والجماعات الإسلامية المشاركة في الصراعات السياسية تمتلك قواعد شعبية وجماهيرية كبيرة، كما تمتلك تنظيماً دقيقاً يعكس الواقع السياسي ويعبر عنه. واذا كانت هذه الجماعات تتميز بالتنوع العددي والفكري والتنظيمي الا أنها ليست متصارعة فيما بينها كما قد تصور الأنظمة الحاكمة ذلك. نعم قد يكون هناك ثلاث أو أربع جماعات تتصارع فيما بينها حول فهم كل منها للإسلام، ولكن الصورة العامة تؤكد أن التنوع الفكري هو تنوع داخل الجماعات وليس بين بعضها البعض. ويصدق هذا بصفة خاصة على الحالة التونسية، حيث تُحرم جماعات اسلامية لها وجود حقيقي في الشارع السياسي ولها جمهور وأنصار كثيرون، مثل جماعة النهضة، من الوجود القانوني. الأمر الذي يؤكد أن الموجود بالفعل ليس موجوداً بالقانون، وان الموجود بالقانون ـ أي المصرح بوجوده قانوناً ـ ليس بالضرورة له وجود فعلي.

ننتقل من الرؤية الثقافية الى الرؤية السياسية لكي نجيب على الأسئلة الخاصة بالنخبة السياسية وموقفها من الإسلام في دول شمال أفريقيا. والواقع أن النخب في هذه الدول هي في مجملها نخب علمانية خالصة وان تظاهرت بالإسلام والعروبة. حيث تتخفى هذه النخب سواء في تونس أو في المغرب بصفة خاصة وراء الطرق السلفية لكي تخفي حقيقتها العلمانية، واذا نظرنا الى جماعة النهضة في تونس، فانني أعتقد أنها تمثل حزباً ليبرالياً كما أن زعيمها راشد الغنوشي الذي كان من حسن حظي أن التقيت به أكثر من مرة، رجل بارز، كما أن أفكاره حول الإسلام ودوره في مستقبل تونس والجزائر تستحق الإشادة والتقدير.

ولعل من بين الأشياء التي أثارت دهشتي وزادت من اعجابي بهذا الرجل هو انه يفتح أبواب الحوار مع الجماعات الإسلامية الأخرى لكي تدلي برأيها، ويحسب له

أيضاً موقفه الثابت من نظام الحكم،وفشل هذا النظام في إغرائه. ومن العجيب أن تظل جماعة مؤثرة وفاعله مثل «النهضة» غير مصرح لها وغير مسموح لها بالمشاركة في السياسات العامة أو دخول الانتخابات البرلمانية.

الجزائر.

إذا انتقلنا إلى الحديث عن الجزائر، فمن الملاحظ أن نظام الحكم في الجزائر لم تنجح مساعيه في احتواء الإسلام داخل الدولة، كما حدث في تونس والمغرب. ومن الضروري هنا أن نشير إلى أن الدولة نفسها في الجزائر مازالت موضع شك وتساؤل، فعلى الرغم من الاستقلال السياسي عن فرنسا إلا أن السياسة الفرنسية الاستعمارية مازالت تلقي بظلالها على التجربة الجزائرية، تلك السياسة التي كانت نوعاً من التدمير للمجتمع الجزائري على مدى مائه عام أو أكثر، والتي قادت إلى أحداث عام ١٩٥٤ الدامية التي دمرت المجتمع المدني.ولهذا يمكن أن نقول أن الدولة في الجزائر ضعيفة جداً، وفي ظل هذا الضعف الذي تميزت به الدولة في الجزائر لم يكن أمام الإسلام سوى دور بسيط وهامشي يمكن أن يلعبه في الماضي. فقد صعب على التيار الإسلامي في الفترة الاستعمارية أن يؤكد وجوده ويبني لنفسه قاعدة مؤثرة في المجتمع، وقد استمر هذا الدور الهامشي فتره طويلة أعاد فيها الإسلاميون تأكيد ذاتهم ووجودهم داخل النخبة السياسية التي كانت مقصورة على أصحاب الثقافة الفرنسية وذوي الاتجاهات الفرنسية. وقد تأكد هذا الوجود في بروز وصعود أسهم جبهة الإنقاذ في مواجهة الحكومة في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١. وقد أخطأت النخبة السياسية الجزائرية عندما تصورت انه يمكن الاعتماد فقط على قوة وسلطة الدولة والحكومة لدعم علمانيتها ووقف نمو وانتشار الحركات الدينية المنظمة ومنعها من التنظيم والمشاركة في النظام السياسي.

ويمكن أن نلاحظ وجود نفس التصور في مصر في الوقت الحاضر. أمام هذا التصور القاصر، وجد عدد كبير من المثقفين البارزين في الجزائر أنفسهم في موقف متناقض، فإما أن يعلنوا إدانتهم لهذا الاتجاه السلطوي، أو أن يلتزموا الصمت تجاه سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها السلطة في محاربة الإسلاميين، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

والحقيقة أن ما يصدق على الدولة في الجزائر من ضعف، وما يصدق على النخبة السياسية فيها من انعزال عن المجتمع، يمكن أيضاً أن يصدق على جبهة الإنقاذ الإسلامية كجماعة سياسية.. فالجبهة كانت حديثة العهد كما أنها تفتقر إلى التنظيم

المؤسسي القوي. فهي من وجهة نظر تاريخية نقدية قصيرة العمر، ولم تنشأ الا قبل فترة قصيرة. لذلك كان من الصعب التسليم ـ بعد نجاحها القوي والمفاجئ في الانتخابات المحلية ـ بقدرتها على النجاح في ادارة سياسة البلاد ما دامت غير قادرة على ادارة شؤونها الخاصة. وهنا يجب أن نقول انه لم يسمح لها ـ على الأقل ـ بخوض التجربة، وبالتالي لم تمنح الفرصة لتنظيم نفسها، ولذلك تزايد الانقسام داخلها.

ولعل ما سبق يدفعنا الى التساؤل عن حقيقة العلاقة بين جيش التحرير الإسلامي وبين جبهة الإنقاذ. والحقيقة أن هناك صراعاً بين الجماعتين، وهذا أمر نادر الحدوث بين الحركات الإسلامية في شمال أفريقيا، اذ ليس من الطبيعي أن تدخل جماعتان اسلاميتان في صراع، ولعل هذا ما يُضخم المشكلة ويجعل حل الأزمة الجزائرية والوصول الى حل سياسي لها أمراً صعباً.

ان ما نراه في الجزائر حالياً، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أجمع معظم المعلقين والمراقبين مسلمين وغير مسلمين على نزاهتها ومصداقية نتائجها، هو بمثابة فرصة سياسية يجب انتهازها والاستفادة منها. ومع ذلك فان أحداً لا يعرف ما سوف تصير اليه الأمور في الجزائر في ظل وجود الدولة في جانب وجيش التحرير الإسلامي في جانب مقابل، وفي وسطهما جبهة الإنقاذ الإسلامية.

أعتقد أننا مما سبق نستطيع الوصول الى بعض الاستخلاصات العامة حول الإسلام وسياسة الوفاق في شمال أفريقيا، لعل أهمها:

١ ـ ربما تكون كل من تونس والمغرب ـ على سبيل المثال ـ في وضع افضل، فيما يتعلق بالظاهرة الإسلامية، اذا قورنتا بدولة مثل مصر في الوقت الحاضر. ويرجع ذلك الى اتجاه الدولتين الى حل صراعاتهما السياسية مع الحركات والجماعات الإسلامية من خلال التفاوض، وليس عن طريق العنف المادي. ولا يقلل من صحة هذا الاستخلاص بالنسبة لتونس لجوء النظام الحاكم الى نفي الشيخ راشد الغنوشي من البلاد واضطهاد جماعة النهضة.

٢ ـ لا أعتقد أن المغرب يعاني أية مشكلة فيما يتعلق بالحركات الإسلامية، ولكن المشكلة تكمن في السياسات والمشاركة السياسية والأداء الاقتصادي.

٣ ـ أما بالنسبة للجزائر فرغم أن الموقف الحالي يوحي بالنظرة السلبية، لكن هناك تغيراً ملحوظاً قد يعطي شعوراً بالإيجابية والتحسن.

التنمية والإسلام.

أخيرا، فانني أشير الى التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولعل السؤال الذي يطرحه الاقتصاديون الذين التقي بهم هو «لماذا لم يتقدم الشرق الأوسط اقتصادياً كما تقدمت منطقة جنوب شرق آسيا؟». ففي الستينيات كان معدل النمو الاقتصادي والناتج القومي في الشرق الأوسط مماثلاً لنظيره في العديد من الدول الآسيوية، وكان الوضع الاقتصادي متماثلاً تقريباً في المنطقتين، أما الآن وفي السبعينيات فإن الهوة أصبحت عميقة بينهما، إذ ظل الشرق الأوسط متخلفاً اقتصادياً، بينما خطت الدول الآسيوية خطوات واسعة في مسيرة النمو والتقدم الاقتصادي السريع. فما أسباب ذلك؟.

إننا نستطيع أن نرد تقدم الدول الآسيوية اقتصادياً وعدم تقدم دول الشرق الأوسط إلى العديد من الأسباب، لعل أهمها الفشل في الاستثمار في مجال التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والفشل الإداري الناتج عن الفشل في تطوير الخبرات الإدارية والموظفين المدنيين والتكنوقراط القادرين على تنمية دولهم، بالإضافة إلى غياب درجة عالية من التشاور وانعدام المشاركة في اتخاذ القرارات. نعم هناك نظام للشورى في بعض الدول، ولكن هذا النظام لا يمكن أن يقارن بنظام الديمقراطية والمشاركة والتشاور الذي تتبعه دولة مثل ألمانيا أو الدول الآسيوية، يُضاف إلى ما سبق اختلاف رئيسي وحاسم بين الدول الآسيوية وبين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أن صانع القرار السياسي في الدول الآسيوية أو الغربية مثل تايوان وألمانيا يتخذ من القرارات ما يخدم مصلحته - باعتبار انه في دولة رأسمالية -، ولكن هذا القرار في الوقت نفسه يخدم الشعوب، إذ أن صانع القرار التايواني أو الألماني يسأل نفسه أولا: هل ما سوف اتخذه من قرارات ستكون في صالح الشعب التايواني أو في صالح الشعب الألماني؟، هذا السؤال المهم جداً لا وجود له لدى صانع القرار في دول الشرق الأوسط، وأستطيع أن أقول انه لا يُذكر أبداً.

إن ما أريد أن أؤكد عليه في النهاية هو أن واحدة من ابرز نتائج الصحوة الإسلامية أو الإحياء الإسلامي والمشاركة المتزايدة من الإسلاميين في السياسة، هي تزكية الشعور بالمسؤولية المشتركة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو الشعور الذي لم يكن موجوداً من قبل. بمعنى آخر فإن الأغلبية أصبح لديها إحساس بالأقلية، والأقلية أصبحت تشعر بمسؤولية مقابلة تجاه الأغلبية، وهذا الإحساس - مع الأسف - يتركز في نطاق ضيق.. مثل الأسرة والمجتمعات المحلية الصغيرة، ولم يصل بعد إلى المستوى القومي، ولكنه على أي حال أصبح موجوداً، الأمر الذي يدعو للتفاؤل.

الفصل السابع

الإسلاميون والأنظمة العلمانية
هل العنف ضروري؟!

جويس ديفز

إن كلاً من صناع القرار والمواطنين الأمريكيين العاديين لديهم صورة مشوهة عن الإسلام والعالم الإسلامي. وليس من السهل تغيير هذه الصورة السلبية لأن الناس عندما يتبنون أفكاراً معينة عن أي قضية أو جماعة حتى لو كانت غير مرتبطة بالإسلام يكون من الصعب إقناعهم بإخراج هذه الأفكار من عقولهم.

من هذا المنطلق فقد ركزت جهدي كصحفية وباحثة في معهد السلام الدولي في مشروع يستهدف اكتشاف الأرضيات المشتركة بين الغرب والإسلام كخطوة أولى للتأثير الإيجابي في الصورة الذهنية لدى الغرب عن الإسلام والمسلمين. ويتضمن هذا المشروع البحثي، زيارات للعديد من الدول ولقاءات مع قادة وزعماء الحركات الإسلامية للتعرف على تصوراتهم للغرب ومشاعرهم تجاه الغرب، وهو مدخل جديد بدلاً من الاعتماد فقط والتركيز الدائم على إيضاح ما يجب على العالم الإسلامي عمله لتحسين علاقاته مع الغرب؟، وعلى هذا الأساس فقد تركز عملي في هذا المشروع على الحوار مع الأفراد الذين يشكلون وجه الحركات الإسلامية المعاصرة لكي أعرف منهم ما الذي يجب على الغرب عمله ليحسن علاقته بالمسلمين.

والواقع أن فكرة المشروع الذي أعمل فيه حالياً تعود إلى أكثر من ثلاث سنوات ونصف، عندما قرأت بعض الأعمال الغربية عن المرأة المسلمة، وكيف أنها تعاني على جميع الأصعدة. ثم أجريت بعض الحوارات مع سيدات مسلمات أكدن لي وجود صورة أخرى معاكسة تماماً للصورة الغربية المشوهة للمرأة المسلمة. وكان أهم هذه الحوارات مع السيدات المسلمات، حواري مع السيدة شريفة الخطيب عضو مجلس المرأة المسلمة بشمال أمريكا، التي جمعت لي عدداً من السيدات من مختلف الأقطار الإسلامية اللائي جلسن معي يستمعن بصبر شديد إلى أسئلتي المتواضعة والتي تعكس مدى الجهل المعرفي لدينا في الغرب بقضايا المراة المسلمة، ثم قدمن لي ما حواه القرآن الكريم من تعاليم خاصة بالمرأة وكلها تعاليم قوية وصحيحة.

ومن هذه الحوارات أصبحت لدي قناعة بأن هناك فجوة معرفية بين الغرب

والإسلام، كما تأكد أن غالبية الأمريكيين يحملون أفكاراً مسبقة معادية للإسلام والمسلمين لا تستند إلى أي أساس معرفي. ولذلك شعرت من جانبي أنني مسؤولة عن استمرار الصورة المغلوطة عن الإسلام في أذهان الأمريكيين بوصفي صحفية أمريكية لم تحاول من قبل أن تعرف حقائق الدين الإسلامي وتصحح الصورة السلبية المترسبة عنه.

إن مشروعي الآن هو تصحيح الصورة الذهنية عن الإسلام والمسلمين لدى مجموعتين: الأولى: هي مجموعة الأمريكيين العاديين لاعتقادي أن الوصول إلى هذه الفئة أمر بالغ الأهمية في الدول الديمقراطية لأنها تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة نحو العالم الإسلامي. وأحاول الوصول إلى هذه الفئة عبر الندوات والمؤتمرات، وكتابة المقالات والاشتراك في الأحاديث الإذاعية والتليفزيونية الخاصة بالإسلام والمسلمين. أما الفئة الثانية التي أحاول الوصول إليها لتصحيح صورة الإسلام لديها، فهي فئة السياسيين وصُنّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة. وفي هذا المجال فإنني أشارك في ندوات يعقدها معهد السلام الدولي حول الإسلام. وقد تم دعوتي مؤخراً إلى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) للحديث أمام جمع من ضباط البحرية الأمريكية قبل نقلهم للعمل في مواقع بمناطق مختلفة من العالم الإسلامي، كما دُعيت للحديث أمام لجان الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكي. وفي كل هذه اللقاءات كنت أركز على إيصال رسالة تقول: إن هناك أكثر من مليار مسلم في العالم لا يمكن تجاهلهم، وإذا كان لدينا مخاوف من الإسلام فإنه يجب علينا أن نتعامل مع الإسلام ونبحث فيه لنعرف ما إذا كانت هذه المخاوف تستند إلى مبررات منطقية أم لا، كما أن علينا اكتشاف سبل تحسين العلاقات مع العالم الإسلامي.

والواقع أن هناك عداءً متزايداً بين العالم الإسلامي وبين الغرب، وأقول ذلك بناءً على مقابلات وحوارات مع الإسلاميين في أجزاء عديدة من العالم، ومقابلات وحوارات مع الأمريكيين..!، وأشير هنا إلى نتيجة استطلاع الرأي الذي أجراه المجلس الإسلامي الأمريكي في واشنطن حول اتجاهات الأمريكيين نحو الإسلام كدين. فقد كان من أبرز نتائج هذا الاستطلاع أن الإسلام كان أقل الأديان تفضيلاً لدى الأمريكيين، رغم أنه في الحقيقة يتفق في أمور كثيرة مع المسيحية! فلماذا إذن هذه النظرة الأمريكية العدائية للإسلام؟. وكان الشيء الإيجابي الذي أظهره الاستطلاع هو أن ٤١٪ من الذين أجري عليهم قالوا إنهم لا يستطيعون الإجابة على الأسئلة المقدمة إليهم لأنهم لا يعرفون إلا القليل جداً عن الإسلام، وهذا في اعتقادي

أمر يدعو إلى التفاؤل، لأنه يعني أن إيصال حقائق ومعلومات عن الإسلام إلى هؤلاء الناس يمكن أن يسهم في تغيير اتجاهات الرأي العام الأمريكي تغييراً إيجابياً نحو الإسلام. وفي الحقيقة فإن كل الأمريكيين بمن فيهم السياسيون في حاجة شديدة للمزيد من المعلومات عن الإسلام كدين وعن العالم الإسلامي، لكي يكون هناك حوار فعلي وفعال بين الغرب وبين الإسلام.

من هنا فإنني أركز في حواراتي مع السياسيين الأمريكيين على مساعدتهم في الإجابة على بعض التساؤلات المهمة، وعلى رأسها: هل العنف أمر حتمي لا بد من وقوعه بين الإسلاميين والأنظمة العلمانية في العالم الإسلامي؟، وهل يجب على الولايات المتحدة والغرب أن يشعرا بالخوف من كل الحركات الإسلامية؟، وهل كل الحركات الإسلامية حركات مسلحة وعنيفة؟. وبناءً على حواراتي مع الإسلاميين ومع خصومهم في الحكومات العلمانية، أحاول أن أنقل إلى المسؤولين الأمريكيين ما توصلت إليه من خلاصات مثل:

١ ـ إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ستُخدم بشكل أفضل إذا شجعنا التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي.

٢ ـ إن احتمالات لجوء الحركات الإسلامية إلى العنف تتضاءل عندما يُسمح للإسلاميين بدرجة من المشاركة في العملية السياسية والتنافس السياسي السلمي مع الأحزاب الأخرى، بينما تزداد احتمالات العنف في حالة قمع الحركات الإسلامية بالقوة ومنعها من المشاركة السياسية. والنماذج التي تؤكد هذا الاستخلاص هي نموذجا باكستان والأردن في مقابل نموذجي مصر والجزائر. ففي باكستان والأردن سمح النظام الحاكم للأحزاب الإسلامية بالمشاركة في العملية السياسية، وبالتالي فإن الإسلاميين في باكستان والأردن لا يشكلون تهديداً حقيقياً ويقومون بالعديد من الأعمال الاجتماعية المهمة، ويمثل الإخوان المسلمون في الأردن الحزب الرئيسي في البلاد. أما في الجزائر وفي مصر فلم يُسمح للإسلاميين بالعمل من داخل النظام السياسي ولذلك اقتصر عمل الحركات الإسلامية على رد الفعل العنيف على عنف الحكومات(*). إن

(*) لا شك أن العنف الذي قامت به بعض فصائل الحركة الإسلامية في مصر ـ مثلاً ـ إنما جاء رداً على عنف النظام، أما أكبر الحركات الإسلامية في مصر والجزائر وهي حركة الأخوان المسلمين فإنها لم تتخلى عن منهجها الإسلامي الأصيل في الإيمان بالسلم والإلتزام به، وهناك أقطار أخرى مثل تركيا وماليزيا يحاول الإسلاميون فيها الوصول للسلطة سلمياً ودون اللجوء للعنف.

نموذجي باكستان والأردن يوضحان أن الأحزاب الإسلامية يمكن أن تكون مسؤولة ومؤثرة في النظام السياسي وفي المجتمع، فهي تشارك في الانتخابات، والأهم أنها تتقبل الهزيمة.

٣ - إن على الولايات المتحدة أن تحاول جاهدة فهم أسباب ومسببات العنف من جانب بعض الجماعات الإسلامية. ففي كثير من الحالات تحارب هذه الجماعات أنظمة حكم فاسدة ترفض إقرار التعددية والديمقراطية وتريد التشبث بالسلطة والثروة بينما تعاني الشعوب من الفقر. وما توصلت إليه هنا هو أنه إذا كان الإسلاميون يمثلون تهديداً، فإن هذا التهديد لا يتمثل في العنف ولكن في صناديق الانتخاب.

إن رسالتي التي أحاول إيصالها إلى السياسيين الأمريكيين هي أن هناك تعاطفاً متزايداً في العالم الإسلامي مع الحركات الإسلامية، لأن الإسلاميين أكثر ذكاءً وأكثر نشاطاً، والأقدر على قيادة الشعوب والأكثر التزاماً في العالم الإسلامي. كما أن لدى الإسلاميين برامج لتطهير الإدارة الحكومية من الفساد، والاهتمام بالفقراء وتحسين أوضاعهم المعيشية. وهذه الحقائق في الواقع غير معروفة أو غير مفهومة في الغرب. فعندما تجلس مع شخص مثل راشد الغنوشي وتتحدث معه، ثم تأتي إلى الولايات المتحدة لتتحدث عنه إلى أناس لم يقابلوه ولم يقرؤوا كتبه وكل أفكارهم المسبقة عنه أنه يدعو إلى العنف واغتيال الناس، عندئذ يكون الأمر مضحكاً. نعم إن الغنوشي يريد أن يشهد سقوط النظام العلماني الحاكم في تونس، ولكن هذا لا يعني أنه يدعو الناس إلى الخروج إلى الشوارع لقتل الآخرين، وإنما هو يدعو إلى الاعتدال وليس إلى استخدام العنف.

كما أنني أحاول لفت انتباه المسؤولين الأمريكيين إلى حقيقة أخرى، وهي أن الإسلاميين يديرون حالياً حواراً مكثفا حول عدد من القضايا المهمة تتراوح بين حقوق المرأة وبين العلاقات مع الغرب. وقد أخبرت المسؤولين الأمريكيين أن أكثر الأصوات حرصا على حقوق المرأة تأتي من جانب أعضاء الأحزاب والحركات الإسلامية من رجال وسيدات.

إنني لا أحبذ استخدام مصطلح الأصولية الإسلامية، لارتباطه في أذهان الناس بالإرهاب، ولكونه لا يعبر عن حقيقة الحركات الإسلامية المتعددة. قد يكون هناك بعض الحركات الإسلامية العنيفة أو المستعدة لاستخدام العنف لإسقاط الحكومات، ولكن هناك أيضاً حركات إسلامية تعارض الحكومات القائمة في العالم

الإسلامي بطريقة سلمية. والمؤكد أن هناك تعاطفاً متزايداً في جميع أنحاء العالم الإسلامي مع النوع الأخير من الحركات الإسلامية. فالجماهير المسلمة تريد أن تعيش في دول إسلامية حقيقية، ويتزايد التعاطف مع الحركات الإسلامية المعتدلة في الدول التي تفتقر إلى نظام سياسي تعددي وديمقراطي، وحيث يتم قمع المعارضة وتتزايد حالات الفساد السياسي والاقتصادي. هذا التعاطف لا يُترجم بالضرورة في تأييد شعبي للهجمات المسلحة على الأبرياء كما يحدث في الجزائر، ولكن قد يُترجم في تأييد الهجمات على الحكومات التي تبقى في الحكم استناداً إلى القوة والخديعة. ولعل هذا ما عبرت عنه اليزابيث ماير في كتابها «الإسلام وحقوق الإنسان»، عندما قالت: «في الجزائر وتونس وليبيا، وفي الدول الإسلامية بصفة عامة، أصبح الإسلام مصدر المعارضة السياسية الأكثر قوة ضد الحكومات الديكتاتورية والعسكرية المتوحشة».

لقد خلصت من دراستي وبحثي للظاهرة الإسلامية إلى حقيقة تقول إن الحكومات التي تسعى إلى قمع الإسلاميين ولا تسمح لهم بالحركة سوف تواجه اضطرابات مستمرة، وأن المعارضة الحقيقية في العالم الإسلامي إنما تأتي من جانب الحركات الإسلامية التي تعتقد أن من واجبها محاربة الفساد، وأن الشعوب سوف تقف وراءها لتحقيق هذا الهدف. وفي هذه الحالة يكون على السياسة الأمريكية إما أن تدعم التحول الديمقراطي الذي من المؤكد أن يأتي بالإسلاميين إلى السلطة، أو أن تتخلى عن المبادئ الديمقراطية بدافع الخوف من الإسلام السياسي.

لقد أخبرني إسلاميون أكثر من مرة أن الإسلام والولايات المتحدة الأمريكية ليسا في حاجة إلى أن يصبحا عدوين، وانهم - أي الإسلاميين - يريدون علاقات طيبة مع الولايات المتحدة ومع الغرب، ولكن السياسة الخارجية الأمريكية والغربية عموماً تختلف تماماً عن القيم الديمقراطية التي يتغنى الغرب بها، ولعل هذا ما يجعلني أطرح سؤالاً يقول: كيف يجب أن تتعامل وتستجيب السياسة الخارجية الأمريكية للتأثير الإسلامي السياسي؟.

ومن خلال حواراتي وزياراتي للدول الإسلامية، أقدم التوصيات التالية:

١- إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإسلام كدين، يجب أن تكون سياسة خيرية تهدف إلى النفع العام، باعتبار أن الإسلام يشترك في العديد من المعتقدات والقيم مع المسيحية واليهودية.

٢- إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تدعم التعددية السياسية

والديمقراطية، مع توسيع مفهومنا للديمقراطية وعدم قصره على المفهوم الغربي فقط.

٣ـ يجب علينا أن نثق في قدرة المسلمين على تطوير نظام سياسي متميز وفريد حتى لو أُقيمت الحكومة فيه على أساس ديني.

٤ـ إن علينا أن نفرق بين الحركات الإسلامية المعتدلة والحركات الإسلامية المسلحة، ولا يجب أن نستعمل الكلمة الأخيرة بطريقة آلية، ويجب أن نضع في الاعتبار أسباب العنف من جانب بعض الحركات الإسلامية، ففي الجزائر على سبيل المثال لم تتجه الحركة الإسلامية إلى العنف إلا رداً على إلغاء الانتخابات التي فاز فيها الإسلاميون.

٥ـ إن سياستنا يجب أن تقف بقوة ضد أية محاولة لإسقاط الحكومات الديمقراطية بالقوة، بما فيها الحكومات الإسلامية التي تأتي عبر الانتخابات.

٦ـ يجب على الحكومة الأمريكية أن تدعم علاقتها مع الحركات الإسلامية المعتدلة ومع كل الحركات التي تشترك في الصراع السياسي السلمي لتحرير الشعوب من الأنظمة الفاسدة.

٧ـ وأخيراً، يجب تشجيع الأمريكيين، خاصة المسؤولين عن السياسة الخارجية، على أن يعرفوا أكثر عن الحركات الإسلامية بعد أن أصبحت قوة لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها سواء في الداخل أو في الخارج.

الفصل الثامن

التحدي الذي يواجه الحداثة..
المسيحية والإسلام والمستقبل

د. أنتوني سوليفان

هناك عدد كبير من المفكرين ذوي التأثير في الغرب الذين يشاركونني الاعتقاد في امكانية الوصول الى أرضية مشتركة ومصالح مشتركة بين المسيحيين والمسلمين، ويطمحون في تحقيق هذه الغاية. ومع هذا فان هناك العديد من المفكرين الأمريكيين المهمين الذين لم يتمكن المفكرون الإسلاميون من الاتصال بهم رغم أنه قد يكون لديهم اسهام مفيد في الحوار المنتظر بين الإسلام والغرب. هؤلاء المفكرون الأمريكيون هم المفكرون «المحافظون والليبراليون الكلاسيكيون»، سواء كأفراد أو في مراكز البحث الفكري المرموقة، وفي الصحف والمجلات، بالإضافة الى الفلسفة السياسية والجوانب الأيديولوجية الخاصة بهم.

ويجب أن نعي دائما أن هذه الشخصية الجماعية الجديدة التي تميز الفكر الأمريكي التقليدي والمحافظ هي نتاج التطورات التي حدثت في السنوات القليلة الماضية، وأن القدرات الكامنة في هذه الروح الجماعية الجديدة لليبراليين الجدد، والتي تسمح بايجاد مساحة أيديولوجية وسياسية للفكر التقليدي الأمريكي ومؤيدي اقتصاديات السوق القائمة على الملكية الخاصة، وتسمح بالمشاركة في حوار مع من يشاركونهم الرأي من المسلمين، كانت واحدة من أعظم الإنجازات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فخلال حوالي نصف قرن من المواجهة الأمريكية - السوفيتية أثناء مرحلة الحرب الباردة كان المحافظون يشكلون بصورة أو بأخرى مجموعة متماسكة ذات أجندة أولويات واضحة. وقد أفضت تلك الأجندة الى أخطاء صارخة عند تطبيقها على العالم الثالث، وكانت في الواقع مصممة لمحاصرة ومقاومة خطر التوسع السوفيتي في أي مكان كانوا يتوقعون فيه انتشار هذا الخطر. وقد نحيت الخلافات بين المحافظين جانبا للتركيز على مسألة تحييد الخطر السوفيتي. واليوم وبعد انتهاء وزوال الخطر السوفيتي فان العديد من الاختلافات التي أقضت مضجع المحافظين الأمريكيين في الثلاثينيات والأربعينيات قد عادت لتطل برأسها من جديد، بل ان بعضها عادت بصورة أكثر حدة.

إن مصطلح المحافظة (Conservatism) في القاموس السياسي والفكري الأمريكي أصبح بلا مدلول أو معنى محدد، ويُستعمل حسب الحاجة بمعان مختلفة مثل مصطلح الأصولية (Fundamentalism) في العالم الإسلامي، إلا أننا يمكن أن نميز ما يمكن أن نسميهم بمجموعة الأمريكيين المحافظين الذين يمكن أن يهيئوا لتطوير الحوار الغربي ـ الإسلامي. ويمكن التمييز داخل هذه المجموعة بين مجموعتين تُعتبران على علاقة ودية وحميمة مع المسلمين ومع الصحوة الإسلامية المعاصرة وهما:

١ ـ المحافظون التقليديون (Pale Conservatists).

٢ ـ الليبراليون التقليديون (Classical Liberals).

إن مصطلح المحافظة لايزال غير مفهوم بوضوح مثلما كان في الماضي. ويخطئ من يعتقد بوجود مجموعة محافظة متماسكة ومتناغمة في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، أي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وفي الواقع فإن هناك مجموعات محافظة مختلفة ومتنافسة، وأهم هذه المجموعات مجموعتان تركز هذه الدراسة عليهما لأهميتهما بالنسبة لقادة وزعماء الصحوة الإسلامية.

المجموعة الأولى هي ما يُطلق عليها المجموعة المحافظة التقليدية، والمحافظون التقليديون هم أولئك المحافظون ذوو التوجه الثقافي التقليدي الملتزمون بما اسماه الشاعر ت. س. أليوت (T. S. Elliot)، والمؤرخ رسل كيرك (Russel Kirk) بالأشياء الدائمة، والذين لهم دراية تامة بالتاريخ والخطب المنمقة. وتعود جذور التقليدية الغربية إلى أدموند بروس (Edmund Bruce) في إنجلترا، وماستير ديبونالد (Mastire de Bonald) في فرنسا، وينتمي معظم التقليديين المعاصرين في الواقع إلى الكاثوليكية الرومانية.

هؤلاء المحافظون التقليديون يكرهون الحداثة والتنوير ولا يثقون في المشروع العلماني العصري، ويعتقدون أن الحضارة تعتمد كليا على الفكر الديني، وأن الثقافة تنبع من الذات أو من المعتقد الديني، وأن الحضارة لا يمكن أن تصمد بدون التزام عقيدة دينية. بمعنى آخر فإن المحافظين التقليديين كانوا دائما ضد دعاة التحضر والحداثة.

أما الليبراليون الكلاسيكيون أو ما يمكن أن نطلق عليهم المحافظون الليبراليون ـ باعتبارهم المكون الثاني من جماعة المحافظين ـ فإنهم دائما ما يكونون من ذوي التعليم العالي المتخصصين في الاقتصاد أو القانون. وهنا تجب التفرقة بينهم وبين

الليبراليين. فمصطلح الليبرالية الكلاسيكية يعني بالتحديد عكس مصطلح «الليبرالية» في القاموس الفكري الأمريكي المعاصر. فالليبرالية في أمريكا تعني كل ما يرتبط بالدولة والبيروقراطية والجماعية، بينما تهدف الليبرالية الكلاسيكية إلى تحجيم دور الدولة والحكومة، وإطلاق الحريات الفردية إلى أقصى حد بما يتفق مع حكم القانون والمحافظة على النظام الاجتماعي. كما أن الكلاسيكيين الليبراليين متأثرون في توجهاتهم بأعمال آدم سميث، ولودفيج فون ميسيز، وفردريك فون هايك الحاصل على جائزة نوبل. لذلك ليس من المثير للدهشة أن يولي الكلاسيكيون الليبراليون اهتماماً كبيراً لقضايا الاقتصاد السياسي، بينما يركز المحافظون التقليديون في الأساس على العلاقة المهمة بين المحافظة على الثقافة القومية وبين العقيدة الدينية.

وبوضوح أكثر فإن المحافظين التقليديين والليبراليين الكلاسيكيين يشكلون سوياً العنصر الطيب في قطاع المحافظين المثقفين الأمريكيين. وقد كان هؤلاء من أقوى المعارضين الغربيين لحرب الخليج، بل كانوا المنتقدين الوحيدين في الغرب لهذه الحرب. ومن هؤلاء العديدون الذين يتعاطفون مع الإسلام كعقيدة وعادات وتقاليد وثقافة، وبذلك يشكلون مجموعة من المثقفين الذين قد يكونون ذوي أهمية عظمى بالنسبة للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

وإذا استعرضنا أسماء أشهر المحافظين التقليديين والليبراليين الكلاسيكيين والمؤسسات والدوريات الفكرية المرتبطين بها، نجد أن من بين اشهر المحافظين التقليديين السيدة أنيت كيرك (Annette Kirk) أرملة المؤرخ الراحل الشهير رسل كيرك، والصحفي جون ب.أتلي (John B. Utley)، والمعلق السياسي جوزيف سوبران (Joseph Sobran)، والمحلل والأخصائي في الشؤون العامة شيلدون ريتشمان (Sheldon Richman)، والأديبان جورج بانيكاس (George Panichas) وماريون مونتجمري (Marion Montgomery)، والسياسي باتريك بيوكنان (Patrick Buchnan)، ويتجمع العديد من هؤلاء في منظمات ومؤسسات علمية وفكرية مهمة مثل مؤسسة أطلس (Atlas Foundation) ومعهد كاتو (Cato Institute)، كما يصدرون دوريات مهمة مثل مجلة العصر الجديد (New Age)، ومجلة (The University Bookman)، ودورية (Intercollegiate Review). ويُعد الدكتور ليونارد ليجيو، نائب الرئيس الإداري لمؤسسة أطلس ورئيس جمعية فيلادلفيا والأستاذ الشهير بجامعة جورج

مايسون، هو همزة الوصل والربط بين هذه المجموعة.

وإذا استعرضنا القضايا التي يمكن أن ينطلق منها المحافظون التقليديون والليبراليون الكلاسيكيون في الحوار مع الإسلاميين، نجد أن أحد أهم القضايا المشتركة هي الاقتصاد، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك قناعة إسلامية تقليدية وثابتة بنظام اقتصاد السوق والتجارة الحرة والقطاع الخاص. وذلك على الرغم من أنه في العقود الأخيرة عمد العلمانيون العرب ودعاة القومية العربية إلى تشويش المفهوم الإسلامي التقليدي لنظام السوق والأسعار. في هذا الإطار فإنني أعتقد أن المسلمين سيجدون فائدة كبيرة في الحوار مع الليبراليين الكلاسيكيين في أمريكا أكثر من المحافظين التقليديين، آخذين في الاعتبار القدرات والخبرات المهنية لليبراليين الكلاسيكيين. وعند المبادرة بإجراء حوار حول الاقتصاد السياسي مع الليبراليين الكلاسيكيين فسوف يكون من الأجدى في نظري أن يركز المفكرون الإسلاميون على أن القرآن الكريم يؤكد ويشجع الملكية الفردية والتجارة وكل القيم التي تحافظ على نظام السوق، مع الأخذ في الاعتبار أن كثيرين من الليبراليين الكلاسيكيين الأمريكيين ليس لديهم معرفة تفصيلية عن الإسلام، لذلك - وخاصة في المراحل الأولى من الحوار - يجب إعطاء اهتمام خاص للتطبيق الصحيح للإسلام كعقيدة وتقاليد. في هذا السياق فإن إيراد بعض الأمثلة من القرآن الكريم والأحاديث النبوية سيكون من الأهمية بمكان لتنوير غير المسلمين من الليبراليين الكلاسيكيين والتوضيح لهم بأن الإسلام يشجع الاقتصاد السياسي القائم على الحرية والعدالة. ولعل مثل هذا التنوير والتوضيح يكون من شأنه أن يذكر المسلمين أنفسهم بحقيقة مهمة موجودة في عقيدتهم وتتعلق بالإنسان والمجتمع.

وللدلالة على قدسية الممتلكات يمكن الإشارة إلى الآية القرآنية الكريمة التي تقول: «للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن...»، وللدلالة على أهمية التجارة والمبادلات التجارية يمكن إيراد الآية الكريمة «فإذا قُضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله»، وعن القيم العظيمة التي توضح أهمية نظام السوق، خاصة فيما يتعلق بالثقة والتعامل المشترك، يمكن الإشارة إلى الآية الكريمة «واوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم...». وبالإضافة إلى الشواهد القرآنية، يمكن للمسلمين الاستفادة من الأحاديث النبوية لتوضيح بعض الأمور. وعلى سبيل المثال فإن أهمية التجارة والقيم المثالية لازدهارها يؤكدها الحديث الذي رواه الترمذي: «إن التاجر الصادق والأمين يُحشر مع النبيين

والصديقين والشهداء..». كما أن تأييد الرسول (صلى الله عليه وسلم) للتجارة والاقتصاد الحر ورفضه للاحتكار وتثبيت الأسعار نجده بوضوح في الحديث الذي رواه مسلم: «قال معمر سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول (ما معناه) من كَدَّس الحبوب وتسبب في ندرتها وغلائها فهو مذنب».

وإلى جانب تلك الأمثلة من القرآن الكريم والسنة النبوية يمكن للمسلمين في حوارهم مع الليبراليين الكلاسيكيين الإشارة إلى المفكرين المسلمين ذوي الفكر الاقتصادي، مثل الاقتصادي الباكستاني المرموق الدكتور خورشيد أحمد الذي قال «... إن الإسلام يوفر الحرية للتجارة، والملكية الفردية، ويوفر نظاماً للسوق باعتباره النظام الأساسي في صنع القرار الاقتصادي». ويؤكد هذه الحقيقة الدكتور حسن الترابي بقوله «.. إن النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على الحرية، والمجتمع يملك الحرية في الإنتاج. أما بالنسبة للملكية والممتلكات فإن من حق الأفراد الامتلاك والانتفاع بحق الامتلاك المباشر وليس عن طريق الحكومة.. إن النموذج الإسلامي المثالي يعتبر كل الأنشطة التجارية أنشطة خاصة». وفي تعريفه لما يجب أن يكون عليه النظام الإسلامي الحقيقي يؤكد الدكتور الترابي بما لا يدع مجالاً للشك بأنه يؤمن بأن مثل ذلك النظام سيكون مشابهاً ومماثلاً للتقاليد الليبرالية الغربية، ويقول: «إنني لا أشك مطلقا في أنه عندما تأخذ الدولة الإسلامية شكلها النهائي فإن هيمنة الدولة ستكون أصغر من الدولة العادية والمتوسطة.. وستكون في الحقيقة أقرب للتقاليد الليبرالية بالمقارنة بأنظمة الحكم الحالية في أوروبا الغربية».

كما يمكن الإشارة إلى راشد الغنوشي المفكر الإسلامي التونسي المرموق الذي يعيش في منفاه في إنجلترا. فهو يعتقد أن الحكم الإسلامي مُعادٍ في أساسه للاشتراكية ويؤيد نظام الدولة المحدودة السلطات، كما يؤيد الحرية الاقتصادية. ويقول الترابي: «يجب علينا أن ندرك حقيقة أن الدولة الإسلامية ليست ملزمة بتوفير الوظائف لمواطنيها». ويضيف قائلاً «يُحكي أن أحد أصحاب الرسول (صلى الله عليه وسلم) سأله: يا رسول الله اضمن لي عملاً أكسب منه أجراً، فرد عليه الرسول (صلى الله عليه وسلم) بأنه لا يعطي عملاً بأجر لخدمة عامة الناس لمن يرغب في تحقيق امتيازات، وأن معيار الاختيار الأساسي هو الاجتهاد والكفاءة والأمانة». ويقول الغنوشي أيضاً أن الآية الكريمة: «إن خير من استأجرت القوي الأمين» تؤكد أن الأمانة والإخلاص في العمل والحرية تحدد تقاليد المسلمين وأخلاقياتهم التجارية. وهي صفات يمكن الاستناد إليها كحجج قوية أمام

الليبراليين الكلاسيكيين الأمريكيين. ومن جانبي أستطيع أن أقول إنه لو كانت المبادئ الإسلامية هي التي تحكم في أمريكا لكان حال العاصمة الأمريكية واشنطن أفضل بكثير مما هي عليه في الوقت الحاضر.

وفي ضوء نقاط اللقاء الاقتصادية بين المسلمين وبين المفكرين الأمريكيين من المحافظين والليبراليين الكلاسيكيين، أقترح ثلاث مؤسسات أمريكية غير إسلامية يمكن أن تكون بداية طيبة لأي اتصالات من قبل المسلمين الذين يرغبون في إجراء حوار مع الليبراليين الكلاسيكيين. المؤسسة الأولى هي مؤسسة أطلس، وفيها يمكن الاتصال بالبروفيسور ليونارد ليجيو، والمؤسسة الثانية هي معهد كاتو وفيها يمكن الاتصال بالسيد شيلدون ريتشمان، والمؤسسة الثالثة هي معهد تيلوس الذي أُنشئ حديثاً في نيويورك وهي من المؤسسات التي ترغب في أن يكون المسلمون طرفاً في أعمالها البحثية، إضافة إلى معهد منارة الحرية بواشنطن الذي أتشرف بعضوية لجنته الاستشارية وأقوم من خلاله بنقل آراء ووجهات نظر الليبراليين الكلاسيكيين إلى العالم الإسلامي، ويرأسه المفكر الأمريكي المسلم الدكتور عماد الدين أحمد.

وإلى جانب القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين الإسلاميين والليبراليين الكلاسيكيين.. فإن هناك عدداً كبيراً من الموضوعات والقضايا الأخرى التي قد تهم الإسلاميين والمحافظين الأمريكيين خاصة المحافظين التقليديين وتصلح أساسا للحوار بينهما. فالقضايا الأساسية التي قد تشغل حالياً الأمريكيين من المحافظين التقليديين، هي في اعتقادي نفس القضايا التي تأتي على رأس اهتمامات غالبية المعنيين بالصحوة الإسلامية. وفي هذا المجال فإن هناك فرصة أكبر للحوار بين الإسلاميين والمحافظين التقليديين خاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع الأخلاقي والاجتماعي مثل وحدة الأسرة وقدسية الحياة والالتزامات الأخلاقية. وبمعنى أشمل فإن الالتزام الديني الصارم الذي يتميز به المحافظون التقليديون والإسلاميون يمكن أن يكون الرابط القوي الذي يجمع بينهما في حوار مشترك ومفيد.

إنني لا أستطيع أن أُؤكد بشدة بأن المحافظين التقليديين في أمريكا يتفقون مع الإسلاميين المعاصرين في رفضهم للعلمانية والمادية العصرية والنفعية. ولكني أَعتقد أن المحافظين التقليديين والمسلمين التقليديين في موقع جيد يسمح لهما بمواجهة ما يمكن أن نطلق عليه التأليه العصري لإرادة الإنسان، الذي يعود في أصوله إلى

حركة التنوير الأوروبي، تلك الحركة التي تحتاج إلى معارضة ومقاومة بلا هوادة من جانب المحافظين التقليديين والإسلاميين على حد سواء.

إن هناك مدخلاً محدداً في الولايات المتحدة يمكن أن يلج منه المحافظون التقليديون والإسلاميون، والتقدم منه سوياً، وهو فتح باب الحوار مع الصحيفة القومية المحافظة للكاثوليك الرومان، وهي صحيفة واندرار (Wonderer) التي تعد حالياً الناطقة بلسان المحافظين التقليديين. وقد أصبحت هذه الصحيفة التي تصدر منذ ١٢٥ عاما مؤسسة متكاملة من خلال أنشطتها التي تأتي على رأسها المؤتمرات السنوية التي تنظمها لمناقشة قضايا فكرية متعددة ومهمة مثل القانون الطبيعي والثقافة المعاصرة. وقد حضر مؤتمراتها الأخيرة في العاصمة الأمريكية واشنطن عدد من كبار مفكري مجموعة المحافظين التقليديين، من بينهم البروفيسور تشارلز رايس أستاذ القانون بجامعة نوتردام، ورونالد ماك أرثر الرئيس الشرفي لكلية توماس الإكويني، وتوماس باوكين المنظر السياسي المعروف، وباتريك بوكنان الذي كان مرشحاً للرئاسة الأمريكية.

والحقيقية إن صحيفة «واندرار» ذات علاقة وثيقة بالفاتيكان، وجعلت من نفسها أكبر مركز فكري في الغرب يدعو ويشجع فلسفة وسياسات البابا جون بول الثاني. ولذلك تتعرض الصحيفة لانتقادات حادة من جانب الذين يروجون للعلمانية والمادية، الأمر الذي يجعل منها أرضية للحوار المشترك والفعال بين المحافظين التقليدين من المسيحيين وبين المفكرين الإسلاميين. وهنا أشير إلى التحالف الوثيق الذي تم بين الفاتيكان وبين بعض الدول الإسلامية أثناء مؤتمر السكان في القاهرة في عام ١٩٩٤. والمعروف أن الفاتيكان قد نسقت مع إيران والسعودية في بعض القضايا في هذا المؤتمر، وكانت على اتصال بإيران ومنظمة العالم الإسلامي بشأن المؤتمر وما طرح فيه من قضايا خلافية. وأن هذا التحالف والتنسيق بين الفاتيكان والعالم الإسلامي قد استمر بعد مؤتمر السكان، بالقاهرة، وتجلى واضحا أثناء المؤتمر الدولي الرابع للأمم المتحدة حول المرأة الذي عُقد بالعاصمة الصينية بكين في سبتمبر ١٩٩٥.

لقد وصفت صحيفة واندرار مؤتمر بكين بأنه «كارثـــة» لعدة أسباب هي:

١ ـ حذف كلمة الأم من وثيقة العمل والاستعاضة عنها بكلمة المرأة.

٢ ـ حذف العبارات الخاصة بمنع تشجيع الممارسات الجنسية قبل الزواج.

٣ ـ الموافقة على ضرورة توزيع موانع وعوازل الحمل.

٤ ـ اعتبار الإجهاض من الحقوق الصحية للمرأة.
٥ ـ تعرض الدين لضغط وتأثير أيديولوجية الحركة النسوية في معارضة هذه الكارثة.

والواقع أن هذه المعارضة الموحدة لبيانات ووثائق مؤتمري القاهرة وبكين قد خلقت أرضية قوية يمكن أن ينطلق منها الحوار بين المحافظين التقليديين ودعاة الصحوة الإسلامية.

وفي هذا السياق أيضاً، تجدر الإشارة إلى مقال نشرته صحيفة «واندرار» في ٢١ سبتمبر ١٩٩٥ تحت عنوان «أيها العرب.. لا تمضغوا الكلام في وصف أجندة الأمم المتحدة!!». وهذا المقال كان متعاطفاً ومؤيداً للإسلام والمسلمين، ولذلك اقتطف منه الفقرات التالية: في الوقت الذي كان يتأهب فيه لركوب الطائرة متجها إلى بكين سُئل النائب الأول لرئيس الوزراء الإيراني لشؤون الثقافة الإسلامية والتوجيه السيد حجة الإسلام محمد علي التسخيري، سُئل من جانب مراسل صحيفة «إيران نيوز» التي تصدر بالإنجليزية: كيف تنظر إيران إلى المؤتمر الدولي الرابع للمرأة؟. وأجاب تسخيري قائلاً: «كيف نقبل أن يُسمح للأولاد والبنات الصغار بممارسة الجنس قبل الزواج؟ إننا كمسلمين سوف نقاوم كل الممارسات المنافية للإسلام وللإنسانية والتي تتبناها العناصر الموالية للصهيونية في مؤتمر المرأة». وبعد أن استعرضت الصحيفة ما حدث في المؤتمر وما تعرضت له السيدات المحجبات المسلمات من مضايقات من جانب السحاقيات الغربيات، أوردت أقوال السيدات المسلمات ومنهن السودانية عفاف أحمد التي قالت لوكالة رويتر «إنهن ـ أي السحاقيات ـ مريضات، ونحن لسنا حيوانات خلقت فقط من أجل المتعة. وإذا كانت المرأة الغربية تعتقد أن هذه هي الطريقة المثلى للحياة فإن الإنسانية ستتوقف عن التطور». وأضافت الصحيفة في مقالها قائلة: «لقد كان الوفد الإيراني والوفد السوداني من انشط الوفود وأكثرها فاعلية في مؤتمر بكين حيث قادا المعارضة ضد وفود الاتحاد الأوروبي، وكانا أكثر تصميماً في حماية حقوق الأمومة وفي معارضة تعليم الجنس في المناهج الدراسية، والمحافظة على التعريف التقليدي للأسرة ومقاومة الانحلال الجنسي. وقالت الصحيفة إن عدم اعتراف الوثيقة الختامية للمؤتمر بالحقوق الجنسية باعتبارها جزءاً من حقوق الإنسان ـ والتي كانت مطلباً غربياً رئيساً ـ إنما يعود إلى الجهود التي قامت بها الوفود الإسلامية في المؤتمر وعلى رأسها الوفد الإيراني الذي حقق نجاحاً كبيراً في هذا الصدد. فقد كانت إيران وراء حذف عبارة الحقوق الجنسية من صلب الوثيقة الختامية، وقد ساعدها في ذلك وفود الفاتيكان والدول الكاثوليكية والإسلامية التي كافحت أيضاً من أجل إبقاء التعريف

التقليدي للأسرة في الوثيقة.

إننا في واقع الأمر نعيش عصراً جديداً، حيث نجد صحيفة أمريكية مسيحية ومحافظة وذات علاقات وثيقة بالفاتيكان تتحدث عن الإسلام والقيم الإسلامية وتبرزها بصورة طيبة ومشرقة. إن التحول الذي يشهده العصر الحاضر أدى إلى إعادة تشكيل خطوط وملامح الخطاب الغربي. فقد ساعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وعملية السلام الجارية حالياً بين العرب وإسرائيل على إذابة الجليد الذي كان يغطي العقلية الغربية خاصة العقلية الأمريكية، وفتحا المجال لاحتمالات حوار مسيحي - إسلامي، الأمر الذي كان من الصعب توقع حدوثه قبل سنوات قليلة.

كل ما سبق يجعلني أشعر بالأمل في إمكانية تجاوز التناول النمطي في إشعال نار الخلاف بين الإسلام والمسيحية، وبين الغرب والإسلام. وأن يعمل المسلمون والغربيون سوياً باعتبارهم أبناء إبراهيم من أجل مستقبل أفضل تتحقق فيه الرفاهية المشتركة. إن المحافظين التقليديين من المسيحيين والمسلمين يمكنهم العمل لتحرير البشرية من إسار الفساد الثقافي والأخلاقي لليبرالية العصرية التي تهددنا جميعاً بالشر. وإذا كنا جادين في العمل بصدق من أجل تحقيق هذا التحرر، رغم كل العقبات والأحقاد وسوء التفاهم، والتفرقة بين الشرق والغرب، والتي تعمل كلها لمنعنا من تحقيق ذلك الهدف، فإنه لا شك أننا كمسلمين ومسيحيين تربطنا قضية مشتركة ويمكننا سوياً إنقاذ العالم في القرن الجديد.

الفصل التاسع

الإسلام السياسي
والسياسة الخارجية الأمريكية

جون اسبوزيتو

نناقش في هذا البحث دور الإسلام السياسي في الوقت الحاضر والتساؤلات المثارة حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإسلام السياسي. وسوف نلحظ وجود مواقف متعددة في هذا الموضوع، مواقف فردية مثل موقف برنارد لويس ودانيال بايبس وجودث ميلر ومارتن كريمر وإيفون حداد وجيمس بيسكاتوري وجون فول، وكلها تصب في السؤال التالي وهو: هل هناك معتدلون إسلاميون؟ وماذا يعني هذا بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية؟ والسياسة الغربية عموما حيث أن هذا السؤال يثار أيضاً في كل من بريطانيا وفرنسا بصياغات مختلفة.

ولعلنا نذكر في هذا الصدد التحذير الذي أطلقه ويلي كلاوس الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلنطي (الناتو) عندما قال إن الخطر الإسلامي قد حل محل الخطر الشيوعي في العالم. في نفس الوقت قام المؤتمر اليهودي الأمريكي بتغيير تقريره السنوي الذي كان مقرراً أن يكون حول المقاطعة العربية لإسرائيل ليكون عن خطر الأصولية الإسلامية على العالم.

إن القضية الرئيسية التي ينبغي لنا بحثها هي طبيعة الإسلام السياسي، ويتصل بهذه القضية قضايا أخرى مهمة مثل قضية الديمقراطية في العالم الإسلامي، وأخيراً ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية والقوى الغربية بصفة عامة في تعاملها مع ظاهرة الإسلام السياسي.

وعندما نتحدث عن الإسلام السياسي فإننا في الواقع نتحدث عمّا يمكن أن نسميه إعادة اكتشاف الإسلام في السياسات الإسلامية المعاصرة، وهي الظاهرة التي حدثت خلال العشرين أو الخمس والعشرين سنة الأخيرة.

والواقع إن ظاهرة الإسلام السياسي في العالم الإسلامي جاءت نتيجة ظاهرة أكبر. ففي أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي كان هناك نوع من الإحياء الإسلامي والعودة إلى الإسلام سواء في الحياة الخاصة أو في الحياة العامة. إذ بدأ المسلمون يهتمون اهتماماً متزايداً بالقيم الإسلامية وبالزي الإسلامي، ويحرصون على أداء

العبادات الإسلامية مثل صوم شهر رمضان.

إلا أن غالبية المفكرين والسياسيين في الغرب لا يدركون هذا التطور ويتصورون أن ظهور الإسلام السياسي تم بشكل مفاجئ ولم تكن له مقدمات. وقد ساهمت وسائل الإعلام في تسطيح الفكر الغربي والأمريكي عن ظاهرة الإسلام السياسي بما كانت تركز عليه في عناوينها الرئيسية من أخبار وموضوعات حول الثورة الإيرانية وحوادث خطف الطائرات وأخبار معمر القذافي والشيخ عمر عبد الرحمن.

وبالنسبة للعديد من الأمريكيين والغربيين وصناع القرار السياسي في الغرب، فإن ظاهرة الإسلام السياسي ما زالت مستعصية على الفهم. وقد فشلت نظريات التنمية السياسية التي يتبناها الغرب في تفسير هذه الظاهرة لسبب أساسي وهو عجزها عن تفسير ظاهرة الإحياء الديني ليس في العالم الإسلامي فقط ولكن في العالم كله. فنظريات التنمية السياسية كانت تعول كثيراً على فكرة أن دول العالم النامي بما فيها دول العالم الإسلامي سوف تتجه بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية إلى تقليد النموذج الغربي، وتصبح تابعة فكريا وسياسيا للنموذج الغربي وبالتالي سوف تتجه لمزيد من العلمانية. وحتى وقت قريب لم يكن الإسلام السياسي يشكل هماً بحثياً وسياسياً بالنسبة للغرب، بل إن الكثيرين من الخبراء في دراسات الشرق الأوسط لم يكونوا ينظرون بجدية إلى الإسلام السياسي كظاهرة. وأذكر هنا أن صديقاً لي كان يدرس الدكتوراه في إحدى الجامعات الكبرى بالولايات المتحدة وكان متخصصاً في الشؤون الإيرانية إلا أنه لم يهتم على الإطلاق بظاهرة الإسلام السياسي إذ لم يكن يأخذها مأخذ الجد.

وعندما فوجئ العالم الغربي بالثورة الإيرانية التي أكدت تزايد دور الدين في العلاقات السياسية الدولية، بدا الأمر وكأنه مفاجأة غير متوقعة بالنسبة للغرب.

إن صورة الإسلام السياسي في الغرب وفي الولايات المتحدة قد تشكلت من خلال العناوين المثيرة التي دأبت وسائل الإعلام على نشرها عن أحداث العالم الإسلامي. فالأمريكي العادي أو حتى صانع القرار السياسي في الغرب يشكل تصوراته عن العالم وبالتالي عن الإسلام السياسي والعالم الإسلامي عامة من خلال ما كان يقرؤه عن أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران خلال الثورة الإيرانية، واغتيال أنور السادات في مصر، وحوادث اختطاف الطائرات التي كان يقوم بأغلبها مسلمون، بالإضافة إلى حوادث أخرى اتهم فيها مسلمون وأبرزها حادث تفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك.

لقد وضع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في الثمانينيات كُلاً من الخميني

والإسلام الأصولي جنباً إلى جنب مع ما أسماه إمبراطورية الشيطان الجديدة. وفي الليلة التي ضربت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا بالقنابل، قال ريجان إن المقصود بهذه الضربة العنيفة هي الحركة الأصولية الإسلامية في جميع أنحاء العالم وليس القذافي وحده. وبعد عدة سنوات قال نائب الرئيس الأمريكي دان كويل في خطاب في الأكاديمية البحرية الأمريكية «إن مهمة رجال البحرية الأمريكية هي حماية الولايات المتحدة من هؤلاء الذين يمكن أن يمثلوا تهديداً لها. وإن أمريكا لن تسمح بأن تعرض نفسها للمخاطر من جانب الأصولية الإسلامية التي سبق وتعرضت لها من جانب النازيين والشيوعيين». والواقع أن هناك مبررات لهذه الصورة يجب علاجها حتى يمكن أن يتم تصحيح هذه الصورة. والأحداث التي كونت هذه الصورة السلبية للظاهرة الإسلامية في الغرب وقع معظمها في الثمانينيات، وأهمها وأبرزها الثورة الإيرانية التي أثارت قدرا كبيراً من الخوف من نجاح محاولات تصديرها إلى بلدان عربية وإسلامية أخرى، واغتيال الرئيس المصري أنور السادات، بالإضافة إلى الانفجارات التي شهدتها عدة دول إسلامية مثل العربية السعودية والبحرين والكويت. يضاف إلى تلك الأحداث التحذيرات التي كانت الدول الغربية والولايات المتحدة تعمد إلى إعلانها عن احتمال سقوط الحكومات الصديقة للغرب في بعض الدول الإسلامية نتيجة دعوة الخميني المستمرة لشعوب هذه الدول إلى إسقاط هذه الحكومات. والواقع أن الخوف من تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول الإسلامية الأخرى مازال قائماً حتى اليوم، وما زال الهم الإيراني يسيطر على عقول الأمريكيين تماماً مثلما يسيطر الهم الأمريكي على عقول الإيرانيين.

بالإضافة إلى ذلك فان ما نراه ثورية أو عنف ثوري من جانب الإسلام الأصولي، أصبح فجأة شيئا مؤسسياً وأصبح للإسلاميين أنشطة بارزة داخل المجتمعات، منها أنشطة اجتماعية وأنشطة سياسية نافعة، وخرجت الحركات الإسلامية من العمل السري تحت الأرض إلى العمل العلني في مجتمعاتها. فقد أنشأ الإسلاميون وأداروا المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية ومراكز رعاية الأطفال والبرامج الاجتماعية. وكان التحول الكبير في أوضاع الحركات الإسلامية تحولاً سياسياً. فعندما سمح في بعض الدول للإسلاميين بدخول الانتخابات كمرشحين أفراداً أو كأحزاب سياسية في بعض الحالات، نجحت هذه الحركات كجماعات معارضة قائدة في جميع الانتخابات.

إذا لاحظنا ما حدث هنا، قد نقول إن هذا التطور الذي حدث في أنشطة الحركات الإسلامية يعد أمراً إيجابيا من وجهة نظر السياسة الخارجية الغربية، لأنه لم

يعد لدينا العدو الواحد. فقد كنا نعتقد اننا بإمكاننا إنهاء الأصولية الإسلامية ولكن مشاركة جماعات الأصولية في الأنظمة السياسية غيرت هذا الاعتقاد الخاطئ. فهذه المشاركة ونجاحها الكبير جعلت من الحركات الأصولية خطراً مزدوجاً. فقد مثلت هذه الحركات تهديداً لأنظمة الحكم في العالم الإسلامي أو لكثير من هذه الأنظمة، لأنه إذا استطاع الإسلاميون أن يقدموا بديلاً للنظام الحاكم في مجال الخدمات الاجتماعية فإنهم بذلك يهددون بقاء هذه الأنظمة من خلال التشكيك في قدرتها على تلبية احتياجات الشعوب. وقد يظهر هذا التهديد واضحاً في حالتي مصر والجزائر. ففي مصر كان الإسلاميون أول من بادروا للعمل وسط الجماهير أثناء حوادث الزلازل، وهو الأمر الذي أخاف الحكومة المصرية كثيراً وجعلها تقرر إبعاد الإسلاميين عن أي عمل تطوعي اجتماعي في أوقات الكوارث والأزمات الاجتماعية والإنسانية. فمع أن الحكومات تتأخر كثيراً في تقديم الإسعافات الأولية اللازمة في مثل هذه الكوارث، إلا أنها تسرع بإرسال قوات من الجيش والبوليس إلى مكان الكوارث لمنع أي شخص أو جماعة من تقديم خدمات الإغاثة للمنكوبين.

أما التهديد الثاني الذي تشكله مشاركة الإسلاميين في النظام السياسي في الدول الإسلامية فيتمثل في تهديدها للمصالح الغربية في هذه الدول. فالغرب يخشى كثيراً من أن تصبح هذه الحركات هي البديل للأنظمة الحاكمة في الدول الإسلامية، ويشك كثيراً في قدرته على التعامل والتحالف مع الحركات الإسلامية إذا قدر لها الوصول إلى الحكم، مثلما يتعاون ويتحالف مع الأنظمة الحاكمة الحالية. فالغرب يرغب في استمرار الأنظمة الحاكمة الحالية الحليفة له وينظر إلى الاستقرار على المدى القصير وليس على المدى الطويل كهدف للحفاظ على الأوضاع الراهنة في العالم الإسلامي.

وفي التسعينيات، وبدلًا من القول بإمكانية النجاح في التعامل مع الإسلاميين المعتدلين وجدنا قطاعات عديدة تقول بعكس ذلك وترى في الإسلاميين المعتدلين تهديداً لها. فالحكومات القائمة تشعر بتهديد الإسلاميين لبقائها، وكذلك النخب الحاكمة في المنطقة، لأن الإسلاميين يقدمون نخباً بديلة، بالإضافة إلى عدد كبير من الحكومات الغربية التي لا تثق فيما يمكن أن يحدث لو وصل الإسلاميون إلى السلطة.

والواقع أن كل هذه الأطراف، الحكومات في العالم الإسلامي، والنخب الحاكمة، والحكومات الغربية، لا تفرق بين الإسلام السياسي وبين الأصولية والتطرف، وترى أن الإسلام السياسي هو نفسه الأصولية الإسلامية والتطرف الإسلامي. ويعتقد

كل هؤلاء أن الجمع بين الدين والسياسة يشكل مشكلة في حد ذاته، وهم بذلك يرتكبون ما اسميه بخطأ «الأصولية العلمانية»، أو «الأصولية العلمانية المتطرفة»، أو التطرف العلماني.

وخلال التسعينيات أيضاً بدأ الحديث عن أن الإسلام يمثل تهديداً ثقافياً وسكانياً للغرب. وقد ظهرت هذه الاتجاهات في كتابات صمويل هنتنجتون «صدام الحضارات»، وفي كتابات برنارد لويس ودانيال بايبس.

وللدلالة على التهديد السياسي للحركات الإسلامية للغرب، يتم الإشارة إلى إيران ولبنان وما حدث ويحدث فيهما تجاه الغرب. كما يدللون على هذا التهديد بالعودة إلى التاريخ والى أربعة عشر قرنا من الجهاد الإسلامي. وبالطبع لا يشير من يقول بهذا التهديد التاريخي من الغربيين إلى من بدأ بالعداء تجاه الآخر ومن الذي جاهد ضد من. فبمجرد أن يقال أربعة عشر قرنا من الجهاد وبمجرد أن تقرأ هذه العبارة تنتقل إليك فكرة أن الجهاد كان يأتي من جانب المسلمين، وأن المسلمين كانوا دائما هم المعتدين طوال الأربعة عشر قرنا الماضية، وأن الآخر (الغرب) كان دائما في موقع دفاعي، وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق.

ويرفع بعض الغربيين نفس الشعار في الحديث عن الصدام الثقافي بين الغرب والإسلام، إذ يقال أن ثقافاتنا كما اصطدمت في الماضي فإنها في حالة صدام في الوقت الحاضر وستظل كذلك في المستقبل. ويروج البعض لمقولة أن الثقافة الغربية العلمانية القائمة على الديمقراطية والحداثة في صدام مع الإسلام، وللدلالة على ذلك يتم الإشارة في الغالب إلى قضية الكاتب البريطاني المسلم سلمان رشدي.

أما التهديد السكاني والديموجرافي فقد أشار إليه باحثون كثيرون من أبرزهم بات بوكنان الذي كتب يقول «إن الصحوة الإسلامية يمكن أن تتجاوز الغرب» ومذكراً بأنه في الوقت الذي يواجه فيه المسلمون الغرب بعداء شديد في إيران ولبنان، فإن المسلمين في الغرب يساعدونهم بطرق أخرى. وقد ربط بوكنان موقفه هذا بموقفه المعارض لتنظيم النسل وحق الإجهاض، وقال إن الأطباء الأتراك في ألمانيا يعملون لوقت متأخر من الليل في إجراء عمليات الإجهاض للسيدات الألمانيات، بينما يكونون هم أنفسهم أسراً كبيرة وممتدة. وبالتالي فإن الألمان العلمانيين يحددون نسلهم ويدفعون الأموال للأطباء الأتراك الذين لا يحددون النسل هم أنفسهم، الأمر الذي يؤكد ـ من وجهة نظره ـ وجود خطر إسلامي سكاني وديموجرافي. وقد تزايد الحديث عن الخطر الديموجرافي للمسلمين في فرنسا وفي الولايات المتحدة. إذ ان هناك عدداً من الأشخاص الذين يتولون

مناصب حكومية مسؤولة ومراكز مهمة في وسائل الإعلام يتحدثون أحياناً علانية، وأحياناً في جلسات خاصة عما إذا كان المسلمون في فرنسا أو في الولايات المتحدة سوف يصل عددهم يوماً ما إلى عدد سكان الدولتين من المسيحيين واليهود؟!

لقد تزايد الحديث عن الخطر الإسلامي بمناسبة ما يحدث في الجزائر. فقبل فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية بأول انتخابات تعددية في الجزائر أصدر إدوارد جريجيان - الذي اصبح فيما بعد مساعداً لوزير الخارجية الأمريكية - بيانا عن الإسلام، أطلق عليه بيان «جريجيان». وقد قال في هذا البيان إن أمريكا ليس لديها مشكلة مع الإسلام، وليس لديها مشكلة مع الحركات الشعبية الإسلامية، وأن هذه الحركات شأنها شأن الحركات الشعبية في كل مكان، ويجب أن تمكن من المشاركة في النظام السياسي. ولكن مشكلة أمريكا هي مع الحركات الإسلامية التي قد تستغل العملية الديمقراطية للاستيلاء على السلطة بصفة دائمة. وبتعبير آخر قال جريجيان، إن مشكلتنا مع الحركات الإسلامية التي تؤمن بمقولة «رجل واحد - صوت واحد - لمرة واحدة».

والواقع أن ما قاله جريجيان صحيح من الناحية النظرية، ولكن كيف يتم ترجمته إلى سياسة واقعية عملية؟. ففي أزمة الجزائر.. ماذا فعلت معظم الدول الغربية؟ لقد جمدت مواقفها. فقد جمدت الولايات المتحدة موقفها من الأحداث وتقوقعت حول نفسها في بداية الأزمة: وفي الوقت الذي أعربت فيه عن استيائها من إعلان حاكم دولة بيرو الأحكام العرفية في بلاده، فإنها وقفت تشاهد إلغاء الحكومة الجزائرية نتائج الانتخابات التعددية دون أن تبدي أي رد فعل. وكما كتب ديك ميرفي Dick Murphy في مجلة الكونجرس «إننا لم نكن نعرف كيف نرد.. وكيف يكون رد فعلنا على ما حدث في الجزائر».

لقد قضيت سنوات عديدة أتحدث في المؤتمرات وأمام المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، والشيء الوحيد الذي لم نتطرق إلى مناقشته هو: كيف نتعامل مع حكومة إسلامية؟. إذ لم يفكر أحد على الإطلاق في إمكانية وصول الإسلاميين إلى السلطة في أي دولة إسلامية. والمرة الوحيدة التي استمعت فيها إلى شيء من هذا القبيل كانت في ندوة عقدت في البنتاجون (مبنى وزارة الدفاع الأمريكية) خلال حرب الخليج الأخيرة. فقد سأل أحد العسكريين حول ما إذا كان علينا أن نناقش إمكانية قيام حكومات إسلامية في منطقة الشرق الأوسط في المستقبل، وكيف سيكون تعاملنا معها؟، لذلك فقد كنا بعيدين تماما عما يحدث في الجزائر. فقبل الانتخابات الجزائرية قالت كل الصحف الأمريكية الكبرى مثل الكريستيان

ساينس مونيتور، والنيويورك تايمز إن الإسلامين لن يحققوا أي نجاح في الانتخابات الجزائرية، وإن حصلوا على بعض الأصوات فإنهم لن يحققوا فوزاً بالأغلبية. وقد كان هذا هو نفسه رأي الصحف الأمريكية فيما يمكن أن يحققه الإسلاميون في تونس أيضاً. فالصحافة الأمريكية تعاملت مع نموذج الجزائر كما لو كانت تتعامل مع نموذج تونس، انطلاقاً من أن الدولتين كانتا مستعمرتين فرنسيتين ويخضعان لحكم حزب واحد وتتولى الحكم فيهما النخبة العلمانية.

وإذا عدنا إلى الصحف الأمريكية قبيل الأزمة الجزائرية نجد أنها كانت تركز على نشر تصريحات وأحاديث المسؤولين الرسميين الجزائريين فقط وتلتزم بعرض آراء الجانب الحكومي فقط، ولم تكن الصحف تكتفي باستطلاع آراء الجانب الحكومي حول موقفهم فقط ولكن كانت تطلب منهم أيضاً أن يقوموا بتقييم الحركة الإسلامية والحكم على أفكارها وتوجهاتها ومستقبلها. وقد دأب الصحفيون الأمريكيون على التحدث مع عناصر حكومية وعناصر من النخبة العلمانية كانوا دائماً يقدمون الرؤية الحكومية ويحللون الرؤى الإسلامية.

لقد اكتسحت جبهة الإنقاذ الجزائرية الانتخابات المحلية في عام ١٩٩٠، فماذا كان رد فعل الحكومة الجزائرية؟.

لقد تعاملت الحكومة الجزائرية مع فوز الإسلاميين في الانتخابات بطريقة علنية صريحة، فقامت باعتقال قادة جبهة الإنقاذ، وألغت نتائج الانتخابات، وأعادت تقسيم الدوائر الانتخابية، ومنعت الدعم الحكومي عن المجالس المحلية، لكي تبرز عجز الإسلاميين عن إدارة الشؤون المحلية. وقبل الانتخابات البرلمانية ظهرت أصوات تبشر بهزيمة الإسلاميين في هذه الانتخابات. وقال أصحاب هذه الأصوات إن الجماهير الجزائرية قد تعلمت من درس الانتخابات المحلية وإن الناخبين الذين لم يشاركوا في الانتخابات البلدية سوف يشاركون - في غير صالح الإسلاميين - في الانتخابات البرلمانية. وقالوا أيضاً إن المرأة الجزائرية تعلمت هي الأخرى الدرس وإن الإسلاميين قد أصابهم الضعف بعد وضع قادتهم في السجون والمعتقلات. وكانت المفاجأة الكبرى أن الإسلاميين اكتسحوا الانتخابات البرلمانية.

إن التهديد الحقيقي الذي مثله الإسلاميون في الجزائر هو أنهم لم يأتوا ليشكلوا قوة من قوى المعارضة كما حدث في الأردن ومصر، وإنما جاؤوا لحكم البلاد من خلال العملية الديمقراطية. وقد أعربت النخبة العلمانية والحكومية في الجزائر عن مخاوفها في صورة أسئلة كانوا يبحثون لها عن إجابات، مثل: هل جاء الإسلاميون لضرب المد الديمقراطي الوليد في البلاد؟ وهل استغل الإسلاميون صناديق الانتخاب

للوصول إلى السلطة تمهيداً للانقلاب على الديمقراطية التي جاءت بهم إلى السلطة؟. وقد كانت هذه أسئلة ملحة ومشروعة ولكن من الصعب الإجابة عليها. وكان من الخطأ أن يتم الإجابة على هذه الأسئلة من خلال القياس على حالات أخرى في دول أخرى أو حركات إسلامية أخرى. فليس من المنطقي أن يبني أحد افتراضاته على النموذج الإيراني ليقول: انظروا ماذا يفعل الإسلاميون في إيران؟ وهذا ما سيفعله الإسلاميون في الجزائر!.

والواقع إن قضية اللعب بالديمقراطية واغتيالها سلوك تمارسه جميع الحكومات في الشرق الأوسط. فهذه الحكومات تعلن إيمانها بالديمقراطية الخالية من المخاطر Risk - Free Democracy، وتؤمن بالديمقراطية الخالية من المعارضة الحقيقية. فغالبية الحكومات العربية لا تؤمن بالانتخابات العامة الحرة إذا شعرت أنها سوف تخسر هذه الانتخابات. وأنقل هنا حواراً دار بين ممثل لإحدى منظمات حقوق الإنسان وبين مسؤول حكومي كبير في إحدى دول شمال أفريقيا. فقد سأل ممثل المنظمة المسؤول الحكومي قائلا:

ـ هل يؤمن رئيسكم بالانتخابات؟

□ إن رئيسي ملتزم بإجراء الانتخابات.

ـ معنى هذا أنكم ستجرون الانتخابات؟

□ لقد أعلنا بالفعل إننا سنجري الانتخابات.

ـ وهل ستكون هذه الانتخابات متعددة الأحزاب؟

□ لقد وافق الرئيس على ذلك بالفعل.

ـ على هذا فمن الممكن أن يحصل الإسلاميون على أصوات في هذه الانتخابات، وقد يفوزون بالأغلبية؟

ـ ليس هناك مشكلة على الإطلاق.

□ وعلى هذا قد يصل الإسلاميون إلى السلطة ويتولون الحكم بدلا منكم؟

رد المسؤول الحكومي منزعجاً... قائلا: ولماذا نسمح بذلك؟ إننا لن نسمح بحدوث ذلك أبدا.!!

هذا الحوار الذي كان فيه المسؤول الحكومي صادقاً إلى أقصى درجة، يؤكد أن هذه الحكومات تؤمن فقط بالديمقراطية الخالية من المخاطر والخالية من المعارضة. ويدعونا هذا إلى القول إن غالبية الحكومات في المنطقة العربية لديها ميل فطري إلى احتكار السلطة. فبمجرد وصول الحكومة إلى السلطة سواء كانت حكومة يسارية أو يمينية أو حتى ديمقراطية، فإن أول ما تقوم به من أعمال هو اعتقال معارضيها

حتى لو كانت ستدعو إلى انتخابات جديدة، وذلك بهدف نزع سلاح المعارضين، وحتى لا يتم اغتيال رئيس الحكومة قبل الانتخابات. هذه في الواقع هي الثقافة السياسية السائدة في المنطقة العربية.. فكيف يمكن تغيير هذه الثقافة؟ وهل يمكن أن يأتي قائد أو رئيس أو زعيم سياسي قادر على التحول بدولته إلى المجتمع المدني؟.. قائد يفكر في المستقبل وليس فقط في الحاضر؟!!.

إن علينا أن نفرق بدقة بين الحركات الإسلامية ونميز بين المعتدل منها والمتطرف، ولا يجب أن نقول كما يقول البعض أنه لا يوجد معتدلون إسلاميون، لأن مثل هذا الحكم العام قد يدفع الحركات المعتدلة إلى التشدد والتطرف. ولعل ما حدث في الجزائر هو أبرز مثال على ذلك، وما يحدث في مصر أيضاً قد يصبح مثالاً آخر على خطأ هذا الحكم، وعلى تبعات مثل هذه الأحكام التي تسوي بين الحركات الإسلامية المعتدلة والحركات الإسلامية المتطرفة. إن مشكلة بعض الحكومات في المنطقة العربية ومشكلة بعض المراقبين الغربيين أنهم لا يميزون ولا يفرقون بين المعتدلين والمتطرفين في الحركات الإسلامية، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى استخدام قوات الأمن ضد جميع الإسلاميين المعتدلين منهم والمتطرفين، والمعروف أن العنف لا يُولد إلا العنف المضاد.

إن الخطر الحقيقي في التعامل مع الحركات الإسلامية يتمثل في عدم التمييز بين هذه الحركات وجمعهم معا في بوتقة واحدة، لكي نقول كما قال أحد زملائي من قبل «لا يوجد إسلاميون معتدلون ويجب أن نضرب الإسلاميين جميعا». ويتمثل خطر مثل هذه المقولات في أنها لا تجعلنا فقط وجهاً لوجه في مواجهة مع الحركات الإسلامية المتطرفة، ولكنها أيضاً تؤدي إلى تحول الحركات المعتدلة إلى العنف والتطرف، تلك الحركات التي شاركت من قبل في الأنظمة السياسية، أو التي كان يمكن أن تشارك بالعمل من داخل هذه الأنظمة. والمثال البارز على ذلك هو ما حدث في الجزائر وما يمكن أن يحدث في مصر. وبمعنى آخر فإن عدم التمييز بين الحركات الإسلامية يدفع الحركات المعتدلة من العمل السلمي داخل النظام إلى العمل العنيف من خارج النظام. والعنف ـ كما قلنا ـ لا يولد إلا مزيداً من العنف.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو ما موقف السياسة الخارجية الغربية عموماً والسياسة الخارجية الأمريكية على وجه التحديد من كل ذلك؟.

الواقع أن هذه قضية كبيرة يدور حولها النقاش في الوقت الحاضر، ويجب أن يتم تناولها من المنظورين السياسي والديموغرافي. فعندما نتحدث عن السياسة

الخارجية الأمريكية قد يعتقد البعض أن التعامل مع الحركات الإسلامية يقتصر فقط على الجانب السياسي، وهذا خطأ، إذ من الضروري أخذ الاعتبارات الديموغرافية في الاعتبار. فمن القضايا المهمة المطروحة في الولايات المتحدة وفي فرنسا وفي دول غربية أخرى، هو مدى اندماج المسلمين في هذه الدول، وكيف يمكن التعامل معهم، وهل يجب مراقبتهم، وما إذا كان من الواجب تقليل أعداد المسلمين في هذه الدول ومنع المزيد من المسلمين من القدوم إليها. والأمر الخطير أن الكثيرين في الولايات المتحدة ينظرون إلى المجموعات الإسلامية في أمريكا على أنها مثل حركة حماس ومؤيدة لها. ولعل ما يزيد من هذا الاعتقاد الخاطئ هو تلك الحوادث الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة مثل حادث تفجير مركز التجارة العالمي، والانفجارات التي وقعت في قلب العاصمة الفرنسية باريس. فمثل هذه الحوادث تدفع الناس إلى التعميم على كل المسلمين في الدول الغربية.

إن علينا أن نلاحظ ونؤمن أن المسلمين الأمريكيين هم نحن أو هم جزء من الشعب الأمريكي. فمن الضروري أن ننظر إلى الولايات المتحدة على أنها دولة مسيحية يهودية ومسلمة في نفس الوقت، ولا نقتصر فقط على القول أنها دولة مسيحية يهودية. فهذه النظرة القاصرة هي التي تجعلنا ننظر إلى العالم الإسلامي باعتباره عالماً مختلفاً عنا، وهي أيضاً المسؤولة عن عدم وضعنا الدين الإسلامي مع الديانتين المسيحية واليهودية وإدراجه ضمن الأديان الأخرى مع البوذية والهندوسية. إن ما يدفعني إلى القول إننا يجب أن ننظر إلى الإسلام في الولايات المتحدة والى المسلمين باعتبارهم جزءاً منا، هو أن نظرة الناس حتى إلى الجيل الثالث والرابع من أبناء المسلمين في الولايات المتحدة مازالت نظرة قاصرة تراهم كأتباع دين أجنبي ونبي أجنبي.

نأتي إلى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام والعالم الإسلامي والحركات الإسلامية. وهنا أود أن أقدم عدداً من المقترحات والمداخل التي يجب أن تقوم عليها السياسة الخارجية في تعاملها مع العالم الإسلامي ومع الحركات الإسلامية.

وأول ما يجب أن نعيه جيداً هو أن الإسلام لا يشكل خطراً أو تهديداً لنا. والأمر الثاني أننا يجب أن نفرق بدقة بين الحركات الإسلامية المعتدلة وبين الحركات الإسلامية المتطرفة. وأعني بالحركات الإسلامية المعتدلة الحركات التي تشارك بالفعل في النظام السياسي في الدول الإسلامية أو التي لديها الاستعداد لهذه المشاركة. ومن الغريب هنا أن بعض المهتمين بقضايا الإسلام السياسي يستطيعون أن يحددوا أسماء العناصر الإسلامية المتطرفة، بينما يبدون عاجزين عن ذكر أسماء

بعض العناصر الإسلامية المعتدلة. وقد حدث أن سئل أحد هؤلاء عن المعتدلين الإسلاميين، فذكر اسمي زين العابدين بن علي رئيس تونس، والكاتب البريطاني سلمان رشدي!!، الأمر الذي يكرس فكرة عدم التمييز بين الحركات الإسلامية المعتدلة والمتطرفة ووضع جميع الإسلاميين في جانب التطرف.

والأمر الثالث الذي يجب على الولايات المتحدة أخذه في الاعتبار في التعامل مع العالم الإسلامي، هو الثبات على مبدئها فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والديمقراطية. فالملاحظ أن الولايات المتحدة تتبع سياسة مزدوجة في هذا المجال. فهي تشجع مبدأ تقرير المصير وحرية المشاركة السياسية في بعض دول العالم، ولا تشجعها في البعض الآخر خاصة في العالم العربي. وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة تعتقد وتشجع حق جميع الدول في الديمقراطية فيما عدا دول الشرق الأوسط ودول العالم الإسلامي. ومن الروايات الشهيرة في هذا السياق أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر كان في طريقه إلى الشرق الأوسط في إحدى الجولات التي زار فيها عدداً من الدول العربية، ووضع بيكر خمس نقاط رئيسية للحوار حولها مع قادة هذه الدول، إلا أنه قبل أن تهبط به الطائرة في المنطقة قام بحذف النقطة الخامسة، ومع الأسف كانت هذه النقطة هي الديمقراطية.

إن المنطق الذي تستند إليه الولايات المتحدة في عدم تشجيع التحول الديمقراطي في الدول الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، أن جميع حلفائها في المنطقة من الدول غير الديمقراطية، ولكنهم يملكون البترول والمواقع الاستراتيجية بالنسبة لها، ولذلك فإن من الأفضل لها ألا تفتح قضية الديمقراطية وأن تبتعد تماما عن إثارتها حفاظا على مصالحها الحيوية في المنطقة. في المقابل فإن الولايات المتحدة نفسها هي التي تقود وتشجع عمليات التحول الديمقراطي في مناطق أخرى من العالم مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. ولذلك أقول إن على الولايات المتحدة أن تتبع سياسة واحدة وثابتة تجاه الديمقراطية تلتزم بها في جميع أنحاء العالم بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. فمن الضروري أن يتم حث وتشجيع الحكومات العربية على التحول إلى مجتمعات مدنية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني. وإذا لم تفعل الولايات المتحدة ذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية سوف تستمر في ارتكاب نفس الأخطاء.

إن من الغريب أن يعتقد بعض المراقبين والأكاديميين المهتمين بأوضاع العالم الإسلامي، أن العرب والمسلمين سلطويون بطبيعتهم، وأن هذه السلطوية الفطرية مستمدة من الدين الإسلامي. ويتجاهل هؤلاء أن في المسيحية واليهودية تيارات

تقليدية عديدة ترى أن الديمقراطية الحديثة تتعارض مع معتقداتهم الدينية ويعلنون رفضهم القاطع لها، فلماذا نحكم على الإسلام فقط بأنه دين سلطوي متعارض مع الديمقراطية الحديثة؟

إن السؤال الذي يجب أن نجيب عليه هو لماذا تتحول الحكومات في العالم الإسلامي إلى حكومات غير ديمقراطية، أي حكومات سلطوية مستبدة؟ والإجابة المنطقية التي تستند إلى معطيات التاريخ والواقع هي أن السلطوية كانت ميراثا ورثته الحكومات الوطنية التي تلت خروج المحتل الأوروبي من الدول الإسلامية. فالاحتلال الأوروبي الطويل لم يشجع التحول الديمقراطي في الدول المستعمرة، وبالتالي كان من الطبيعي أن يخلفه رؤساء وملوك وضباط جيش لا يؤمنون بالمجتمع المدني ويعتقدون انه ليس من مصلحتهم تشجيع التحول إلى المجتمع المدني.

إن السيناريو المتوقع في حالة إجراء انتخابات تعددية حرة في دولة إسلامية يسمح فيها للإسلاميين بالمشاركة، يتضمن ثلاثة احتمالات، هي: أن يفشل الإسلاميون تماماً، أو أن يحققوا نجاحاً محدوداً، أو أن يفوزوا في الانتخابات فوزاً كبيراً يتيح لهم الوصول إلى السلطة. والمخاوف التي يثيرها البعض ان الإسلاميين إذا وصلوا إلى السلطة لن يسمحوا لغيرهم بالوصول إليها بعد ذلك، وهذه مخاوف لم يثبت صحتها ويجب أن توضع الاحتمالات موضع التطبيق لكي نحكم على صحة هذه المخاوف.

إن أهم أسباب الأداء الجيد للإسلاميين في الانتخابات التي يسمح لهم بالمشاركة فيها، أنهم يمثلون القوة الحقيقية الوحيدة في المجتمعات الإسلامية، فهم الأفضل تنظيماً، والأقل فساداً ولديهم برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي واضح ومحدد، والأهم من ذلك أنهم لا يحصلون فقط على أصوات أنصارهم والمتعاطفين معهم، ولكن أيضاً على أصوات المعارضين للحكومة والذين يريدون أن يصوتوا ضد الحكومة، وهذا ما حدث في الجزائر وما يمكن أن يحدث في مصر إذا أجريت انتخابات حرة.

وفي النهاية أقول إن الحكومات الغربية وحكومات الدول العربية برفضها تشجيع التحول الديمقراطي في هذه الدول سوف تقود المنطقة إلى حالة سيئة من عدم الاستقرار والاضطراب وتزيد المشكلة تعقيداً، وبالتالي الوصول إلى ما ذكره هنتنجتون عن الصراع الحتمي للحضارات.

الفصل العاشر

أبعاد الحملة ضد الإسلام
في الإعلام الأمريكي، دراسة في الخطاب الصحفي

أرثر لوري

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تغييرات ملحوظة في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد أصبح متاحاً أمام الولايات المتحدة ـ باعتبارها القوة العظمي الوحيدة في العالم ـ التدخل أينما تشاء ووقتما تشاء في أي مكان في العالم دون عوائق باستثناء الاعتبارات الداخلية فقط. كما أدى انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور قوى عالمية جديدة فرضت نفسها على اهتمامات صانع القرار الخارجي الأمريكي. فلم يعد الحلفاء الأوروبيون بحاجة إلى المظلة النووية الأمريكية، وبالتالي فإنهم لن يظلوا تابعين تماماً للقيادة الأمريكية كما كان الحال من قبل. وأصبحت الأمور التجارية تحتل قائمة الأولويات لدى السفراء الأمريكيين في الخارج، مثلما كان الأمر بالنسبة لسفراء الدول الأوروبية الحليفة لسنوات طويلة.

ولعل من أبرز وأشد التحولات التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة هو تحول الموقف الأمريكي من الإسلام إلى النقيض. فقد كان يُنظر إلى الإسلام خلال الحرب الباردة على أنه حليف لأمريكا في حربها ضد الشيوعية، على أساس أن حكومات الدولة المسلمة كانت تعادى الشيوعية الإلحادية عداءً شديدا. وقد حاربت الولايات المتحدة الشيوعية كثيراً وفي كل مكان. ولعل آخر هذه الحروب، هو ما حدث في أفغانستان حيث تلقى المجاهدون الأفغان نحو ثلاثة بلايين دولار من المخابرات المركزية الأمريكية في حربهم لطرد الروس من بلادهم. وقدمت وسائل الإعلام الأمريكية هؤلاء المجاهدين إلى الشعب الأمريكي وإلى العالم على انهم أبطال يناضلون من أجل الحرية. ومن حسن الحظ أن التحالف الأمريكي مع المجاهدين الأفغان قد غطى بدرجة كبيرة على الموجة المعادية لإيران داخل الولايات المتحدة التي نتجت عن إسقاط حكم الشاه ونجاح الثورة الإسلامية وأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف حدث هذا التحول في الموقف الأمريكي من الإسلام، وكيف تحولت وسائل الإعلام الأمريكية إلى تصوير الإسلام

على أنه دين التعصب وأنه معاد للديمقراطية وللغرب؟.

لقد كان من المنطقي أن تحاول الولايات المتحدة إقامة علاقات صداقة وتعاون مع العالم الإسلامي، ومع الدول المسلمة من إندونيسيا شرقا إلى المغرب غربا، على أساس أن المسلمين يشكلون حالياً نحو خمس سكان العالم. ولكن على العكس من ذلك بدأت في الولايات المتحدة الحملة الموجهة ضد حركات الإحياء والصحوة الإسلامية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، متجاهلة تماما ضرورة التفرقة بين الحركات الإسلامية المتعددة، ومفترضة أن الصراع بين الصحوة الإسلامية وبين الغرب هو صراع حتمي.

وإذا كان من المنطقي أن تتعامل الدول والشعوب مع أعمال العنف التي تقع ضد الأبرياء على أنها أعمال إجرامية، فإنه لا يجب ربط هذه الأعمال بدين معين. فالدين المسيحي لم يتهم في حادثي واكو بتكساس وأوكلاهوما سيتي رغم أن مرتكبي الحادثين من المسيحيين، كما أن اليهودية لم تكن هي المتهمة عندما قام اليهودي المتطرف برنارد جولدشتين بقتل ٢٩ فلسطينياً أثناء الصلاة في المسجد الإبراهيمي بالخليل. ومن هنا فإن الإسلام لا يجب أن يكون هو المتهم في أحداث العنف التي يقوم بها مسلمون والتي تقف وراءها أسباب شخصية أكثر منها دينية.

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور المخاوف ـ التي كانت خامدة أثناء هذه الحرب ـ من الإسلام. وقد عبر عن هذه المخاوف صامويل هانتنجتون في مقاله الشهير «صراع الحضارات»، إذ قال إن الغرب سيدخل في صراع مع الحضارات التي تختلف في قيمها وفي مصالحها مع الحضارة الغربية. وأوصى بالحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي ودعمه خاصة في شرق وجنوب غرب آسيا التي تعد المركز الرئيسي للدين الإسلامي.

والواقع أن رؤية هانتنجتون تتناقض مع رؤية أحد المفكرين المسلمين البارزين وهو الدكتور حسن الترابي الذي قال في حواره بمركز دراسات الإسلام والعالم في فلوريدا سنة ١٩٩٣: «إن المستفيدين من النظام العالمي القائم اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجيا وعسكريا سوف يجدون أن الإسلام يمثل تحدياً لهم لأنه يدعو إلى العدل. ولن يسمح المسلمون بوضع العالم كله في بوتقة واحدة أو في نظام سياسي أو اقتصادي واحد. فمن منطلقات إنسانية يجب علينا السماح بمزيد من التعددية والحرية والتنوع، وأن نصل من خلال الحوار والتفاعل إلى التعاون».

شجع بعض حكام دول الشرق الأوسط بكل قوة الاهتمام الغربي بالتهديد

الإسلامي بعد أن شعروا بتهديد الحركات الإسلامية لبقائهم في السلطة، مثلما حدث في الجزائر وتونس ومصر وإسرائيل. فقد واجه النظام الحاكم في الجزائر تهديدا حقيقياً لبقائه، وقام بإلغاء الانتخابات النيابية التي جرت في البلاد في يناير ١٩٩٢ لمنع جبهة الإنقاذ الإسلامية من الوصول إلى السلطة. ولم تعترض الدول الغربية على هذه الأعمال المعادية للديمقراطية والتي نتج عنها أسوأ حرب أهلية في التاريخ العربي الحديث، راح ضحيتها أكثر من ٣٠ ألف شخص حتى مايو ١٩٩٥(*).

ونتج عن المخاوف العامة من الحركات الإسلامية الأصولية قيام تعاون غير مسبوق بين دول الشرق الأوسط لمواجهة هذه الحركات. ففي يناير ١٩٩٥ اجتمع وزراء الداخلية العرب (١٨ وزيراً) بناءً على دعوة مصر وتأييد الجزائر وتونس والعربية السعودية، واتفقوا على وضع خطة مشتركة لمكافحة الإرهاب. كما سعت إسرائيل التي تواجه تهديدات حقيقية من جانب حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ومنظمة الجهاد الإسلامي في الأراضي اللبنانية والفلسطينية المحتلة، إلى إشراك الولايات المتحدة والدول الغربية في الحرب ضد الأصولية الإسلامية بصفة عامة. وقد وصف الكاتب اليهودي حاييم بارام موقف قادة إسرائيل من الأصولية الإسلامية، في نهاية عام ١٩٩٤، بقوله: «إن الإسلام هو العدو الحقيقي والمخيف لإسرائيل. ويطوف زعيم حزب الليكود بيبي نتنياهو العالم في الوقت الحاضر لنشر فكرة العدو الإسلامي. وطبقا لما يقوله نتنياهو فإن ياسر عرفات لم يعد مهماً على الإطلاق بالنسبة للإسرائيليين، لأنه ليس في مقدوره السيطرة والتحكم في الحركة الإسلامية التي تغلغلت في الأراضي المحتلة بمساعدة من إيران. والفكرة التي يحرص نتنياهو على ترويجها في العالم هي أن الخطر الإسلامي لا يهدد إسرائيل وحدها وإنما يهدد العالم الغربي كله. وقد دعم موقف نتنياهو عدم اهتمام عرفات بأمر الأصولية الإسلامية في الأراضي المحتلة، رغم أن الإسلاميين في طريقهم إلى أن يحلوا محل عرفات في حكم الشعب الفلسطيني. وعلى هذا ـ كما يرى نتنياهو ـ فإن أي تنازل عن أية أراض محتلة سيكون عديم الفائدة بالنسبة لإسرائيل. وتحاول إسرائيل أيضاً تصوير إيران على أنها الشيطان الأكبر القادر على تهديد الغرب بالقنابل النووية. ومع توقع قيام ثورات إسلامية في كل من سوريا ولبنان في القريب العاجل، فإن إسرائيل ستظل الحليف الاستراتيجي للغرب في منطقة الشرق الأوسط. وعلى هذا فإن الضغوط التي تمارس على إسرائيل لإنهاء

(*) وصلت أرقام ضحايا العنف في الجزائر إلى أكثر من ١٠٠ ألف شخص في منتصف سنة ١٩٩٧.

احتلالها للأراضي العربية يجب أن تتوقف».

والواقع أن هذه الأفكار يزداد مؤيدوها في إسرائيل يوماً بعد يوم، حتى أن اسحق رابين وشمعون بيريز زعيما حزب العمل الإسرائيلي السابقين أصبحا يؤمنان بها ويدافعان عنها. وأصبح التلويح بالخطر الإسلامي واحداً من شعارات رابين وبيريز التي يرفعانها أثناء زياراتهما للولايات المتحدة، ويحاولان جاهدين إقناع الأمريكيين بأن إيران تمثل نفس التهديد الذي كانت تمثله موسكو في فترة الحرب الباردة!!.

إن تحليل القوى الدافعة للحملة ضد الإسلام في الولايات المتحدة يوضح أن الأفكار التي يروج لها قادة إسرائيل حول الخطر الإسلامي، قد وجدت من يتبناها ويروج لها سواء بين مؤيدي إسرائيل أو بين غيرهم. وتستهدف الحملة الدعائية التي تقوم بها إسرائيل ضد الإسلام في الولايات المتحدة الرأي العام الأمريكي بصفة عامة، وصانع القرار في الإدارة والكونجرس الأمريكي بصفة خاصة.

ولعل من أبرز من تبنوا الأفكار الإسرائيلية المعادية للإسلام، مورتيمر زوكرمان رئيس تحرير صحيفة يو إس نيوز أند ورلد ريبورت U S News & World Report، الذي كتب في ٢٢ مارس ١٩٩٣ يقول: «إن المسلحين الإسلاميين قد حلوا بالفعل محل الشيوعيين كعدو رئيسي للديمقراطية والليبرالية الغربية». كما كتب فيرجس بورديش مقالا بمجلة ريدرز دايجست (يناير ١٩٩٥) بعنوان «الحرب المقدسة تواجهنا»، انطلق فيه من أحداث العنف والحرب الأهلية في الجزائر ليحمل على الأصولية الإسلامية حملة شديدة، واعتمد في ذلك على آراء اثنين من أكبر مؤيدي إسرائيل وهما روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط التابع للوبي الإسرائيلي في واشنطن، ودانيال بايبس المدير السابق لمعهد بحوث السياسة الخارجية في فيلادلفيا. وقد نقل الكاتب عن دانيال بايبس قوله: «إن الأصوليين ليسوا مجرد مسلمين تقليديين، كما أن المتطرفين ليسوا مجرد مجرمين، ولكنهم مؤمنون متحمسون. وعندما يسمع الأصوليون أنهم يمكن قبولهم طالما أنهم لا يستخدمون العنف فإنهم يقومون ببساطة بفصل أجنحتهم السياسية عن أجنحتهم العسكرية. وبهذه الطريقة يبعدون أية مسؤولية لهم عن أعمال العنف التي يقوم بها الجناح العسكري».

وقد كتب أموس بيرلمتر أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية ورئيس تحرير مجلة دراسات استراتيجية، في ١٩٩٥، يقول: «إن انتهاء الحرب الباردة لا ينبئ بقيام نظام عالمي جديد، بقدر ما ينبئ باشتعال النزعات الأصولية والقومية المتعصبة. إن

الأيديولوجية الفاشية والأيديولوجية النازية التي كانت قائمة في الثلاثينيات ظهرت مرة أخرى في أماكن من العالم الإسلامي في صورة الأصولية الإسلامية، التي تشكلت في حركات شعبية ديكتاتورية ومعادية للغرب، والتي تستهدف تعليم الصليبيين الحاليين بعض الدروس في العنف المتطرف. ولا شك أن مناطق العالم التي تعاني حالياً من أعمال العنف هي المناطق التي يظهر فيها المتطرفون الإسلاميون. إن الغرب لا يمكن أن يسمح بأن يحل نمط من الديكتاتورية محل الآخر.. أي أن تحل الأصولية الإسلامية محل الشيوعية».

وقد أنتج الصحفي ستيفن ايمرسون المعروف بولائه الشديد لإسرائيل، برنامجاً تليفزيونياً لمحطة التليفزيون العامة بي بي اس P.B.S بعنوان «جهاد في أمريكا» أذيع في ٢١ نوفمبر ١٩٩٤. وقد انطلق ايمرسون في هذا البرنامج من حادث تفجير مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك الذي أدين فيه مسلمون. وقد استهدف هذا البرنامج ـ كما قال والتر جولدمان الناقد التليفزيوني لصحيفة نيويورك تايمز ـ اتهام جميع المنظمات الإسلامية المعروفة في أمريكا بأن لها علاقة بالمتطرفين الذين يقومون بأعمال العنف، بعد أن كانت الفكرة السائدة هي أن المتطرفين الإسلاميين أقلية ضئيلة من المسلمين.

وقد هاجم المسلمون في جميع أنحاء الولايات المتحدة هذا البرنامج والصورة المشوهة التي استهدف تقديمها للإسلام وأقاموا دعاوى قضائية ضده. ولعل من أبشع ما فعله ايمرسون في هذا البرنامج أنه قام بوضع إجابة أحد المسلمين وهو الدكتور سامي العريان الأستاذ بجامعة تامبا بفلوريدا عن أحد الأسئلة مكان سؤال آخر، واتخذها ذريعة لتأكيد صحة شعاراته المغلوطة وغير الصحيحة ضد الإسلام.

وقد رفع ايمرسون في برنامج «جهاد في أمريكا» شعارين أساسيين يركز فيهما على أن الأصولية الإسلامية حركة دولية قامت لبث الرعب في العالم الغربي، وأن هناك شبكة وتنظيم دولي يجمع الجماعات الأصولية الإسلامية تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها. وقد فشل ايمرسون في تقديم أية أدلة مادية على صحة اتهاماته هذه. وقد عبر عن ذلك فيليب ولكوكس مسؤول مكتب مكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية، عندما قال في ١٩٩٥: «رغم وجود اتصالات غير رسمية بين الإسلاميين ـ خاصة في الخارج ـ حيث يجدون ملجئاً آمناً لهم وتزداد فرصهم لجمع التبرعات، إلا أنه ليس هناك دليل مادي مؤكد على وجود شبكة دولية تنسق بين الجماعات الإسلامية المختلفة وتسيطر عليها». وعلى هذا الأساس لم تعط السلطات

الأمريكية المسؤولة اهتماماً لاتهامات ايمرسون حول شبكة الإرهاب الإسلامي في الولايات المتحدة.

وقد أعاد ايمرسون المحاولة في مقال طويل نشرته صحيفة نيو ريببليك New Republic في ١٢ يونيو ١٩٩٥، اتهم فيه الجماعات الإسلامية المتطرفة بإقامة مراكز سياسية ومالية وصناعية لها في الولايات المتحدة، وادعى أن مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI قد وضع متابعة هذه الشبكة على رأس أولوياته. وقد اعتمد ايمرسون في اتهاماته هذه على أقوال مصادر إسرائيلية ومصادر مجهولة ومسؤولين سابقين، ولم يعتمد على مصدر مسؤول فيدرالي واحد أو مسؤولي أمن لدعم هذه الاتهامات.

وقد انتهز ايمرسون فرصة وقوع حادث تفجير المبنى الفيدرالي بمدينة أوكلاهوما الأمريكية في ١٩ إبريل ١٩٩٥، ليعيد ترويج اتهاماته للمسلمين. ففور وقوع الحادث ظهر ايمرسون أكثر من مرة على شاشات محطات التليفزيون القومية مؤكداً أن الإرهابيين المسلمين هم الذين ارتكبوا الحادث، إذ قال: «إن طريقة تفجير المبنى الفيدرالي في اوكلاهوما مشابهة تماما للتفجيرات التي وقعت في بيونس ايرس وفي نيويورك، إذ استخدمت في الحوادث الثلاثة سيارة ملغومة لتحقيق أكبر قدر من الخسائر في الأرواح. وهذه الطريقة لم تكن معروفة في الأراضي الأمريكية قبل بداية عهد الإرهاب الإسلامي في الولايات المتحدة. والحقيقة أن جماعات إسلامية محددة تحاول الاختباء تحت عباءة منظمات سياسية إسلامية قائمة بالفعل للقيام بمثل هذه الأعمال الإرهابية».

وقد وصفت مجلة ذي بروجريسيف The Progressive هذه الاتهامات بأنها قاسية ومتعصبة وعنصرية ومروجة للشائعات، وقالت إنها تسببت في وقوع حوادث العنف التي ارتكبت ضد المسلمين الأمريكيين في أعقاب الحادث.

وعلى مستوى آخر يتبنى بعض الصحفيين والكتاب رؤى أصدقائهم من الإسرائيليين حول الأصولية الإسلامية. وعلى سبيل المثال فقد شارك الكاتب المعروف ليسلي جيلب صديقيه الإسرائيليين ديفيد هارتمان وياهوشافات هركابي، وكتب في نيويورك تايمز في يونيو ١٩٩٢ يقول «إن الإسلام لا يعترف بالتعايش السلمي بين البشر كمبدأ أساسي لأنه يتعارض مع المبادئ الإسلامية».

ويركز فريق آخر من الصحفيين والكتاب على مهاجمة حكومات بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط التي تساند الإرهاب الإسلامي - من وجهة نظرهم -، مثل

إيران والسودان. وعلى سبيل المثال كتب ستيفن هولمز من واشنطن حول كيف أن الأصولية الإسلامية سوف تقلب موازين القوى في الشرق الأوسط، مكرراً الاتهامات الموجهة إلى إيران برعاية ودعم مراكز لتدريب الإرهابيين في الأراضي السودانية، ومنتقداً العلاقات العسكرية والاقتصادية القوية بين إيران والسودان، دون أن يذكر سبباً واحداً يمنع قيام مثل هذه العلاقات القوية بين دولتين مسلمتين.

وقد تبنى صحفيون كثيرون وجهة النظر الأمريكية الرسمية حول الدول الشريرة (وهو تصنيف جديد للدول). والتي تزعم أن هذه الدول تصدر الثورات للخارج، دون أن تحدد ماهية هذه الثورات، ودون أن تشير إلى السخط الشعبي الجارف ضد الحكومة الإسرائيلية، وضد بعض الحكومات العربية. بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء الصحفيين نادراً ما يجرون لقاءات صحفية مع قادة الحركات الإسلامية، رغم سهولة الوصول إلى معظمهم ورغم انهم تلقوا تعليماً غربياً. والاستثناء البارز هنا هو الصحفية روبين رايت بصحيفة لوس انجليس تايمز التي جابت المنطقة الشرق أوسطية والتقت كثيراً من قادة الحركات الإسلامية، ودللت في كتاباتها على تنوع واختلاف رؤى ووجهات نظر هؤلاء القادة.

في مقابل روبين رايت يبرز اسم الصحفية جوديث ميللر الكاتبة بصحيفة نيويورك تايمز التي أجرت مقابلة صحفية مع الدكتور حسن الترابي وزعماء آخرين بالحركة الإسلامية، ولكنها على خلاف روبين رايت عمدت إلى تأكيد تعميمات مضللة، مثل أن كل المسلحين الإسلاميين يعارضون الديمقراطية والتعددية السياسية، وأنهم سيظلون ضد الغرب وضد الأمريكيين وضد الإسرائيليين. ورداً على هذا وضع الباحث ديكمجيان في بحثه الذي صدر في ١٩٩٥، تصنيفا لنحو ١٧٥ جماعة إسلامية في العالم العربي قسمها إلى جماعات واقعية تؤمن بالتغيير التدريجي، وجماعات ثورية شيعية، وجماعات ثورية سنية.

وفي تعبيرها عن الإمبريالية والتفوق الثقافي في أقصى صوره كتبت جوديث ميللر في مجلة «فورين أفيرز» (ربيع ١٩٩٣) تقول: «إن الدولة الإسلامية كدولة دينية لا تتوافق مع القيم والحقائق التي يؤمن بها الأمريكيون ومعظم الغربيين اليوم. وبناءً على ذلك فإن أي حوار أمريكي مع القوى الإسلامية عديم الفائدة وفيه مضيعة للوقت».

وتُعد مؤسسة هيرتيج المحافظة في واشنطن Heritage Foundation in Washington من أبرز المؤسسات الفكرية التي لها إسهامات بارزة في الجدل الدائر

حول التهديد الإسلامي. فقد عقدت هذه المؤسسة مؤتمراً في ٢١ يوليو ١٩٩٤ حول التهديد الإسلامي لشمال أفريقيا، كان من بين المتحدثين فيه خالد دوران زميل دانيال بايبس وستيفن ايمرسون، وقد ساعد دوران ايمرسون في إنتاج البرنامج الذي سبقت الإشارة إليه «جهاد في أمريكا». وقد قدم بايبس ـ الذي يعارض الحوار مع الأصوليين المسلمين المعتدلين والمتشددين على السواء ـ أربع توصيات للإدارة الأمريكية لضرب الخطر الإسلامي الجديد، وهي:

أ ـ مواجهة الأصوليين وإعلان الحرب على الأصولية الإسلامية.

ب ـ الضغط على كل من إيران والسودان لتعديل سياستهما المتشددة.

ج ـ مساعدة المسلمين المعارضين للأصولية.

د ـ دعم حكومات الشرق الأوسط التي تقمع الحركات الإسلامية، مثلما الحال في الجزائر.

وقد ربط بايبس بين نجاح أمريكا في مواجهة الخطر الشيوعي أثناء الحرب الباردة ونجاحها في مواجهة الخطر الإسلامي بعد انتهاء الحرب الباردة، وقال: «لقد نجح اليمين الأمريكي في كسب الحرب الباردة بالوقوف أمام روسيا، ويستطيع اليمين الأمريكي أن يحقق نفس النجاح في حربه ضد الإسلام». والواقع أن بايبس لم يوضح كيف يمكن المساواة بين الحكم السوفيتي الشمولي وبين الحركات الإسلامية التي تقاوم الأنظمة الشمولية والديكتاتورية. وعلى أي حال فإن موقف بايبس يبدو أفضل من موقف أستاذ العلوم السياسية الإسرائيلي مارتن شيرمان، الذي كتب في جيروزاليم بوست في ١١ يناير ١٩٩٥، يقول «إن الحرب الكونية للثقافات ستقع بين الإسلام وبين الليبرالية الغربية، وسيكون الصراع فيها قويا كما كان في الماضي ضد الفاشية والنازية».

والواقع أن هناك نوعاً من التنظيم يربط هؤلاء الأشخاص والجماعات الذين يقودون الحملة ضد الإسلام في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ذكر ستيفن ايمرسون لصحيفة واشنطن بوست (١١ يناير ١٩٩٥) أنه تلقى دعما ماليا لإنتاج برنامج «جهاد في أمريكا» بلغ ٣٢٥ ألف دولار من مؤسسة برادلي في مولواكي Bradley Foundation of Milwaukee. كما ذكر روبرت كابلن المتخصص في شؤون الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية، في تقديمه لكتابه «العرب»، الذي يتبنى وجهات نظر إسرائيلية حول العرب والإسلام ويروج لها، أن هذا الكتاب ما كان ليصدر لولا المساعدات المالية التي حصل عليها من نفس المؤسسة التي

دعمت برنامج ايمرسون، وهي مؤسسة برادلي، وقد تولى إدارة هذه المساعدات معهد بحوث السياسة الخارجية Foreign Policy Research Institute الذي يديره دانيال بايبس. وقد دشن دانيال بايبس هذا الترابط بين الرسالة المعادية للإسلام التي يروج لها قادة إسرائيل وبين أصدقائها من الكتاب والصحفيين الأمريكيين، بإصداره مجلة جديدة هي دورية الشرق الأوسط Middle East Quarterly التي تقوم القنصليات الإسرائيلية في الولايات المتحدة بتوزيعها مجاناً.

في مقابل هذه المجموعة التي تروج للصدام وتؤكد على الخطر الإسلامي، فإن هناك مجموعة من الكُتاب والصحفيين والأكاديميين الذين يرفضون التعميمات المخلة التي يطلقها أنصار إسرائيل حول الأصولية الإسلامية والحركات الإسلامية. ومن هؤلاء الباحث الفرنسي الدكتور فرانسوا بورجا، الذي قال: «إن الإسلاميين ليسوا أكثر من أناس يربطون الإسلام بالحوار السياسي، ولذلك فإن منهم مجموعات متعددة تتراوح في مواقفها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار». ومن هؤلاء أيضاً الباحثون والكتاب الأمريكيون الذين كتبوا وتحدثوا كثيراً عن ضرورة التفرقة بين الجماعات الإسلامية الأصولية المختلفة، أمثال جون فول (جامعة نيو هامبشاير)، وجون اسبوزيتو (جامعة جورج تاون)، وجيمس بل (جامعة وليم أند ماري)، وجون انتيليز (جامعة فوردهام)، وريتشارد بوليت (جامعة كولومبيا)، وتشارلز بيترورث (جامعة ميرلاند)، واوجستس ريتشارد نورتون (جامعة بوسطن)، الذين يؤكدون أن عدم التمييز بين الحركات الإسلامية المتعددة، واعتبارها جميعا جماعات عُنفية سوف يقوي المتطرفين على حساب المعتدلين الذين يشكلون الأغلبية بين المسلمين. كما أن تحطيم صورة الحركات الإسلامية سوف تجعل من الصعب على حكومة الولايات المتحدة وضع سياسة خارجية بناءة للبلاد. ولعل هذا يبدو واضحاً في البيان الذي أصدره رئيس مجلس النواب الأمريكي نويت جينجريتش، الذي طالب بتبني استراتيجية متشددة لمحاربة الأصولية الإسلامية، بالإضافة إلى تصريحات ويلي كلاس السكرتير العام لحلف شمال الأطلنطي لمجلة ذي سكوتسمان (فبراير ١٩٩٥)، التي زعم فيها أن الأصولية الإسلامية تشكل تهديداً كبيراً للغرب مثلما كان الحال مع الشيوعية.

لقد أثرت الحملة ضد الإسلام على قدرة الحكومة الأمريكية على انتهاج سياسة خارجية مرنة وبناءة تجاه الحركات الإسلامية. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين لم يتبنوا فكرة المواجهة المحتومة مع الإسلام، إلا أن هذه الحملة ألقت

بظلالها على بعض السياسات الأمريكية، مثل معارضة وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم في بعض بلدان الشرق الأوسط حتى وان كان هذا الوصول من خلال صناديق الاقتراع. وقد عبر عن ذلك إدوارد جرجيان مساعد وزير الخارجية السابق، بقوله (سنة ١٩٩٣): «إننا لا نؤيد فكرة صوت واحد لشخص واحد مرة واحدة، كأن تسمح أنظمة الحكم الحالية بإجراء انتخابات حرة».

والواقع أن سياسة العداء الأمريكي لإيران والعراق مازالت قائمة ويتم تحديثها كل فترة، فقد قررت حكومة الرئيس كلينتون مد أمد العقوبات المفروضة على العراق، وإلغاء صفقة الكونكون مع إيران. والحقيقة أن الحظر التجاري الشامل الذي أعلنه الرئيس كلينتون في ٣٠ إبريل ١٩٩٥ على إيران، قد جاء نتيجة الحملة العنيفة التي قام بها اللوبي الإسرائيلي ممثلاً في لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية المعروفة اختصاراً باسم «إيباك» A.I.P.A.C.

وفي المقابل فإن حكومة الولايات المتحدة تقدم دعماً كبيراً لكل من حكومتي مصر وتونس في حربهما ضد الحركات الإسلامية، رغم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الحكومية في هذه الحرب. وتغض الحكومة الأمريكية الطرف عن قيام الحكومة العسكرية في الجزائر بإلغاء الانتخابات التي فازت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية.

وقد وجد الرئيس كلينتون أنه من المفيد أثناء زيارته لإندونيسيا أن يزور المسجد الكبير في جاكارتا، ويعلن فيه: «إننا رغم المشكلات التي نواجهها مع الإرهاب القادم من منطقة الشرق الأوسط، فإننا نعلم أن هذا الإرهاب لا يرتبط بالإسلام ولا علاقة له بالدين الإسلامي أو بالثقافة الإسلامية». كما قال الرئيس كلينتون في زيارة سابقة للأردن أن أمريكا ترفض قبول فكرة أن ثقافاتنا متصارعة بالضرورة، ونحن نحترم الإسلام. ويجب أن نشير هنا إلى أن الإدارة الأمريكية لم تسارع في حادث تفجير المبنى الفيدرالي بمدينة أوكلاهوما باتهام المسلمين بارتكاب الحادث وبذلت جهوداً كبيرة لمنع اتهام المسلمين فور وقوع الحادث.

ورغم هذه التصريحات الإيجابية لإدارة الرئيس كلينتون، فإن الأفعال الإيجابية والبحث عن فهم متبادل للإسلام والمسلمين ظلت مرهونة برغبات ومبادرات شخصية وليس بسياسة ثابتة. فقد تأثرت وزارة الخارجية الأمريكية بالأصوات المناهضة للإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام التي يسيطر عليها أصدقاء إسرائيل، وشددت القيود المفروضة على منح المسلمين تأشيرات دخول إلى الأراضي

الأمريكية. ولعل من الأمثلة الصارخة على ذلك، رفض منح الشيخ راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي والمقيم في المنفى في بريطانيا تأشيرة دخول لحضور الندوة السنوية للجنة دراسات الشرق الأوسط بجامعة جنوب فلوريدا في عام ١٩٩٤.وقد جاء هذا الرفض الغريب لواحد من زعماء المعتدلين في الحركة الإسلامية، رغم أنه سُمح في عام ١٩٩٢ بدخول حسن الترابي، وفي عام ١٩٩٣ بدخول خورشيد أحمد للمشاركة في نفس الندوة. وقد تم رفض منح التأشيرة للغنوشي رغم نجاح استقدام الترابي وخورشيد أحمد من قبل، حيث أتاح وجودهما الفرصة للباحثين الأمريكيين للتعرف على فكر هؤلاء القادة الإسلاميين والنقاش معهم، ورغم ما اكتسبته هذه الندوة من تقدير الأكاديميين الأمريكيين وغيرهم ممن أتيح لهم الإطلاع على المناقشات التي تم نشرها وتوزيعها على نطاق واسع.

وقد وقع الاختيار على راشد الغنوشي ليكون المتحدث الرئيسي أمام الندوة في عام ١٩٩٤ في ضوء الأحداث التي عاشتها منطقة شمال أفريقيا في ذلك الوقت. وجاءت دعوة الغنوشي في أعقاب صدور حكم غيابي من محكمة تونسية بسجنه مدى الحياة، وهو الحكم الذي أدانه تقرير لجنة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الأمريكية، وبعد ان منحته بريطانيا حق اللجوء السياسي. وعندما رفضت الخارجية منح الغنوشي التأشيرة تم تأجيل الندوة إلى ديسمبر من العام نفسه إلا أن الغنوشي لم يحصل على التأشيرة.

ويرجع رفض الخارجية الأمريكية منح الغنوشي تأشيرة الدخول إلى عدد من الأسباب من بينها الجهود التي بذلتها الحكومة التونسية لمنع ذلك. فقد طلبت حكومة تونس من الولايات المتحدة عدم منح الغنوشي تأشيرة الدخول واعترضت على السماح له بدخول أمريكا مثلما اعترضت من قبل على دخوله جنوب أفريقيا في صيف ١٩٩٤. والمثير للدهشة ان الحكومة الأمريكية استجابت للطلب الذي رفضته حكومة جنوب أفريقيا، فقد رفضت حكومة مانديلا الطلب التونسي وسمحت للغنوشي بدخول أراضيها والاشتراك في المؤتمر الأكاديمي الذي عقد في صيف ١٩٩٤.

أما السبب الثاني لرفض الولايات المتحدة منح الغنوشي تأشيرة الدخول فيتمثل في الحملة التي شنها أنصار إسرائيل في وسائل الإعلام ضد زيارة الغنوشي. واعتقد ان الأمر لو كان يتعلق فقط بالطلب التونسي لكان قد تم السماح للغنوشي بالحصول على التأشيرة مثلما حدث مع جيري ادامز زعيم الجيش الجمهوري

الأيرلندي الذي سمح له بدخول أمريكا رغم اعتراض بريطانيا. وقد بدأت الحملة الإعلامية ضد الغنوشي وزيارته في مايو ١٩٩٤عندما نشرت صحيفة فوروورد Forward اليهودية (في ١٣ مايو ١٩٩٤) التي تصدر في نيويورك، مقالاً على صفحتها الأولى بعنوان رئيس يقول «الإرهابي التونسي الشيخ الغنوشي يأتي بالرعب.. هل يتم السماح بدخول آية الله إلى الولايات المتحدة؟». وقد زعمت الصحيفة أن الغنوشي يدعم ويؤيد أعمال العنف التي تقع ضد الأمريكيين وضد حلفاء أمريكا، ويحاول إعاقة عملية السلام في الشرق الأوسط. ونقلت الصحيفة عن دانيال بايبس قوله «إن الغنوشي قد شارك في مؤتمرات في إيران والسودان حضرها زعماء التطرف الإسلامي». وربط بايبس بين هذه المؤتمرات وبين مزاعمه بوجود شبكة دولية للإرهاب الإسلامي يتجمع فيها ويديرها الشيوخ المعادين للولايات المتحدة وللغرب ولإسرائيل.

وقد أثمرت هذه الحملة الإعلامية ضد الغنوشي، ففي ٢٤ يونيو ١٩٩٤ أصدر أولمبيا سنو عضو مجلس النواب الأمريكي وعضو لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس بياناً صحفياً دعا فيه وزير الخارجية إلى رفض منح تأشيرة الدخول للغنوشي بسبب سجله الحافل بالأنشطة الإرهابية.

وقد جاءت أخطر معارضة لزيارة الغنوشي في ٢٩ يونيو ١٩٩٤ عندما أصدر اللوبي الصهيوني ممثلاً في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى التابع للجنة العلاقات الإسرائيلية الأمريكية «إيباك» تقريراً كتبه مارتن كريمر المدير المساعد لمركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب والأستاذ الزائر بجامعة جورج تاون. وقد تجاهل كريمر في تقريره الاتهامات الموجهة إلى الغنوشي بالإرهاب، بعد أن أيقن أن هذه الاتهامات قد فقدت مصداقيتها بعد أن منحت بريطانيا الغنوشي حق اللجوء السياسي. وركز كريمر على موقف الغنوشي المعارض للسعودية وأمريكا في حرب الخليج، وموقفه المعارض من الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الذي قال عنه أنه خطة أمريكية إسرائيلية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط تستهدف إنهاء كل أشكال المقاومة العربية وفتح المنطقة أمام الأنشطة اليهودية الاقتصادية والثقافية لتحقيق السيادة الإسرائيلية على المنطقة من مراكش حتى كازاخستان. وبناءً على هذا قال كريمر إن منح الولايات المتحدة تأشيرة الدخول إلى أراضيها لراشد الغنوشي سوف تكون دليلاً على أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تمييز أعدائها من أصدقائها. ولم يكن أمام كريمر بعد كل هذا إلا أن يطلب من الحكومة الأمريكية -

بصفته ممثلاً لأكبر جماعات الضغط الإسرائيلية في واشنطن - عدم منح تأشيرات الدخول للأجانب الذين لا يتفقون مع السياسة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية.

لقد نجحت الحملة ضد الإسلام في منع قيام حوار بين مثقف مسلم بارز وبين الباحثين والمثقفين الأمريكيين، ولكن هناك ما هو أخطر من ذلك. فالمسلمون في أمريكا يواجهون مشاكل من نوع آخر. إذ يُنظر إليهم على ان ولاءهم الأساس ليس لأمريكا وأنهم أعداء للولايات المتحدة، خاصة بعد صدور الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس كلينتون في ٢٤ يناير ١٩٩٥ بمنع نقل التبرعات للإرهابيين الذين يهددون عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد تزايد العداء للمسلمين في الولايات المتحدة فور وقوع حادث تفجير المبنى (الفيدرالي) في مدينة أوكلاهوما، كما سبق وذكرنا. ولعل من الأمثلة البارزة على ذلك ما كتبه الصحفي المغمور مايكل فيتشر في الصفحة الأولى من صحيفة «ذي تامبا تريبيون» The Tampa Tribune تحت عنوان «علاقات مع الإرهابيين»، والذي جمع فيه بصورة غير أخلاقية، بين صورة د. سامي العريان الأستاذ المسلم بجامعة تامبا، مع صورة حادث تفجير الأتوبيس في تل أبيب الذي قتل فيه ٢٣ إسرائيليا في ١٩ أكتوبر ١٩٩٤. وزعم الصحفي أن مجموعة المسلمين في مدينة تامبا الذين يتزعمهم د. العريان يتعاطفون مع الإرهابيين في حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي، ويقدمون لهم الدعم المالي اللازم للقيام بالعمليات الإرهابية داخل إسرائيل. وأعاد الصحفي ترديد الاتهامات التي وجهها ستيفن ايمرسون للمسلمين في أمريكا بدعم الإرهاب. وكان من الطبيعي ان يكون المصدر الأول للصحفي فيما كتبه هو ستيفن ايمرسون، والصحفي الإسرائيلي رون شاكيد، ومارتن كرامر. وكان من بين الاتهامات غير المسؤولة التي حواها هذا المقال ان هناك علاقة بين المسجد المحلي بمدينة تامبا وبين حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، لأن المسجد يحمل اسم عز الدين القسام وهو القائد المسلم الذي قتل على يد البريطانيين في فلسطين سنة ١٩٣٥، وتطلق حماس اسمه على بعض فصائلها المسلحة. وبعد نشر هذا الموضوع أعلن رئيس جامعة جنوب فلوريدا أن المسلمين في الجامعة لم يقوموا بأية أعمال غير شرعية، وقال: «يجب أن يفهم اليهود أن الجامعة ترحب بهم، ولكن في نفس الوقت ترحب بالآخرين أيضاً».

على المستوى العالمي، أصبح يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها عدو للإسلام، على أساس أن الحكومات التي تخشى من صعود ظاهرة الصحوة الإسلامية وتقمع

الإسلاميين، مثل حكومات إسرائيل والجزائر ومصر وتونس، هي حكومات صديقة للولايات المتحدة. وقد عبر أحد السفراء الأمريكيين البارزين عن ذلك بقوله: «إننا يجب أن ننظر إلى الإجراءات العنيفة التي تتخذها الحكومة المصرية ضد الإسلاميين في جنوب مصر (والتي قام روبرت فيسك بتوثيقها بالصور في صحيفة الانديبندنت البريطانية) نظرة مختلفة. لأن هذه الإجراءات هي الطريقة الوحيدة المناسبة للتعامل مع الأصوليين المتطرفين».

والواقع أن سياسة القوة العظمى الوحيدة في العالم تجاه خمس سكان العالم (المسلمين) لا يجب أن تحددها المخاوف التي تشعر بها بعض الحكومات من مواطنيها المقهورين، كما لا يجب أن تتأثر هذه السياسة ببعض أعمال العنف في بعض الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أقنع الموقف الأمريكي السلبي من مقتل ٢٠٠ ألف مسلم في البوسنة، وما يواجهه المسلمون من اعتداءات صارخة في الشيشان وكشمير والهند والضفة الغربية وغزة، والإجراءات الاقتصادية غير المسبوقة ضد إيران، أقنع كل ذلك كثيراً من المسلمين بأن الولايات المتحدة معادية للإسلام والمسلمين.

وقد عبر جيمس بل عن هذا التناقض في مقال كتبه بصحيفة «سان فرانسيسكو إكزامنر» San Francisco Examiner (٢٩ إبريل ١٩٩٤)، بقوله: «إن الموقف يبدو متناقضا عندما يجد المسلمون أنفسهم متهمين بالإرهاب في الوقت الذي تشجع فيه الحكومات الغربية حلفاءها من الحكومات العلمانية في الشرق الأوسط على ضرب الحركة الإسلامية بالقوة والعنف». ورغم تأكيدات الرئيس كلينتون ـ السابق الإشارة إليها ـ على أن الولايات المتحدة ليست ضد الإسلام كدين وثقافة، إلا أن الأفعال والوقائع تؤكد عكس ذلك.

إن على الولايات المتحدة ان تشجع قيام حوار مع المفكرين الإسلاميين في العالم الإسلامي. وفي هذه الحالة فإن هؤلاء المفكرين سيكون عليهم الحديث ضد الإرهاب وعدم العدالة سواء من جانب الحكومات غير الإسلامية أو من جانب الحكومات الإسلامية. أما هؤلاء الذين ما زالوا يؤكدون على قيام حرب باردة جديدة مع الإسلام، فإننا نكتفي بما قاله الصحفي الايرلندي الذي كتب يقول: «خلال الحرب الباردة بذل الغرب جهوداً كبيرة لمحاولة فهم النظام الشيوعي والفكر الماركسي، ولكن جهوداً مماثلة لم تبذل بعد لفهم الإسلام.. وبدون الحوار مع الإسلاميين لن يكون أمام الغرب سوى المواجهة».

خاتمة

مع اطلالة القرن الحادي والعشرين ما زالت معظم الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية تشهد تنامي وبروز ظاهرة الإحياء الإسلامي. .وبالرغم من كل مظاهر التحامل والتشويه للظاهرة الإسلامية، والتي عملت الكثير من الدوائر الغربية الرسمية وغير الرسمية على الصاق تهمة التطرف والإرهاب بها، الا أن هذه الظاهرة حافظت على زخمها واتساع قاعدتها الشعبية، وشكلت في طرحها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بديلاً يتهدد استاتيكية الحالة الراهنة، ويشكل مقاربة لمطالب التغيير المنشود في خطاب النخبة والجماهير. لقد بذلت جهات صهيونية متنفذة داخل المؤسسات الغربية الإعلامية والسياسية والأكاديمية محاولات عدة لإقناع الشارع الغربي بأن الإسلام هو الخطر القادم الذي يتهدد المصالح والقيم الغربية، وأن الأصولية الإسلامية هي العدو البديل للشيوعية. .!

وفي وسط هذه الحمى الإعلامية لتشويه صورة الإسلام والتوجهات السياسية للإسلاميين جاءت هذه الحوارات مع قيادات مؤثرة على المستويين الفكري والسياسي لتؤكد بأن الساحة الغربية ـ وخاصة الأمريكية ـ لا تخلو برغم غلواء التحريض من نظرة موضوعية تحاول فهم الظاهرة بالعودة الى دراسة جذورها وتحليل انطلاقاتها، كما أنها تتفهم أجواء المظالم التي انبثقت منها بعض مظاهر العنف الأعمى، وقد توصلت الى قناعات كافية لرد زيف الاتهامات والتحامل التي تقف وراءها جهات صهيونية لها «أجندة اسرائيلية» واضحة الدوافع والأهداف.

ولعل ندوات الحوار هذه هي واحدة من الجهود التي حاولت حمل جنين الحقيقة والرد بقوة على أطروحة «الخطر الإسلامي»، والمغالاة في اتهام الإسلاميين بالتطرف والإرهاب والاعتراف بحقهم في ممارسة العمل السياسي والنقابي والانتفاع بمكاسب التحول الديمقراطي الذي تشهده دول العالم دونما استثناء.

ولقد هدفت هذه المشاركات الى تقديم «وجهة النظر الأخرى» داخل المعسكر الغربي، والتي تميزت باستقلاليتها وموضوعيتها وابتعادها ـ نسبياً ـ عن تأثيرات

الصور النمطية التي حاولت الأجندة الصهيونية توطينها في الذهنية الغربية، وحشد عدائها لكل ماهو إسلامي، باعتبار أن الإسلام يشكل تهديداً لوجودها وتحدياً خطيراً لثقافتها.

ولعل هذه الحوارات الجادة على الساحة الأمريكية تسهم في رد الحق إلى نصابه وتحقيق بعض التوازن في دراسة هذه الظاهرة الإسلامية التي أطلقت عليها مجلة«الوسط» اسم «عاصفة التسعينات».

إن مجمل هذه الحوارات هو بمثابة شهادة بأن الساحة الفكرية الغربية ليست كلا مستباحاً للإدعاءات الصهيوينة المغرضة، بالرغم من حالة الاحتكار التي انفردت بها حملات التشوية الصهيوينة لكل ما هو إسلامي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

إن هذه الحوارات تعكس مظاهر وجود لحالة تفهم ووعي إيجابي للخطاب الإسلامي، مع إدراك لحجم المظالم الواقعة على كاهل الحركة الإسلامية، وتتبدى مظاهر هذا الوعي من خلال المطالبة بضرورات الانفتاح وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية مع الآخر الإسلامي، والابتعاد عن أساليب القمع والاستبداد السياسي لحرمان الأخر الإسلامي من حقه في التداول السلمي للسلطة.

المشاركون في الكتاب

تشارلز بيتورث:

أستاذ العلوم السياسية بجامعة مير لاند بالولايات المتحدة الأمريكية. خبير في تاريخ وفلسفة ابن رشد والفارابي. شارك مع وليم زارتمان في تأليف كتاب «الإسلام السياسي».

جراهام فوللر:

باحث متخصص في العلوم السياسية بمؤسسة راند، ألف عدداً من الكتب حول الحركة الإسلامية وسياسات الشرق الأوسط، له حضور واسع على شبكات التلفزة الأمريكية وأعمدة الصحف الرئيسية.

مايكل كولنز دون:

كبير المحللين وأحد مؤسسي المؤسسة الدولية Estimate التي تصدر النشرة نصف الشهرية الشهيرة Estimate. عمل استاذاً بمركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون، ونشر عدداً من البحوث في مجلة سياسات الشرق الأوسط.

ستيفن بليتير:

أستاذ بمعهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب الأمريكية. عمل في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧ ضابطاً للمخابرات في واشنطن وتخصص في متابعة الحرب العراقية ـ الإيرانية. أصدر ثلاثة كتب حول الشرق الأوسط آخرها كتاب «الحرب في الكويت».

روبرت نيومان:

مستشار بمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن. سفير الولايات المتحدة الأسبق في افغانستان والمغرب والمملكة العربية السعودية. أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة كالفورنيا بلوس أنجليس لمدة ١٩ عاماً.

لويس كانتوري:

أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميلاند. استاذ النظرية العسكرية بالأكاديمية الأمريكية البحرية، له العديد من الكتب والدراسات المتعلقة بشؤون الإسلام والحركة الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جويس ديفس:

صحفية تعمل في محطة الراديو القومية NPR. عملت بمعهد الولايات المتحدة للسلام، ولها كتاب بعنوان «بين الجهاد والسلام: شخصيات في الحياة الإسلامية»، وعملت في السابق بإحدى كبريات الشركات الإعلامية (Knight - Riddet).

انتوني سيليفان:

أستاذ بمركز دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجامعة ميتشجان. له عدد من الكتب والدراسات حول العالم الإسلامي.

جون اسبوزيتو:

أستاذ الأديان والعلاقات الدولية بجامعة جورج تاون. له عدد من المؤلفات حول الإسلام والمسلمين، منها «الإسلام والسياسة» و«الإسلام: الصراط المستقيم»، «الإسلام في آسيا: الدين والسياسة والمجتمع»، و«المرأة في قانون الأسرة الإسلامية»، و«الثورة الإيرانية وتأثيراتها الدولية».

رئيس تحرير دائرة معارف العالم الإسلامي التي تنشرها جامعة أكيفورد. ترأس من قبل رابطة شمال أمريكا لدراسات الشرق الأوسط، كما ترأس أيضاً المجلس الأمريكي لدراسة المجتمعات الإسلامية، وعمل مستشاراً لوزير الخارجية الأمريكي.

أرثر لوري:

أستاذ الدراسات الدولية بجامعة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية.

محتويات الكتاب

مستقبل الإسلام السياسي

المعرفة التي يقدمها هذا الكتاب، هي على درجة كبيرة من الأهمية لكونها من تلك النخبة الموثوق اطلاعها ومعرفتها بالاتجاهات السياسية وبحركة الأفكار، وكيف تفكر النخب والجماعات السياسية والإعلامية والدينية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإسلام والظاهرة الإسلامية السياسية.

هذا الكتاب يقدم صورة مغايرة للصورة النمطية والعدائية والمتوارثة عن الإسلام والعالم الإسلامي والظاهرة الإسلامية، كما يقدم تفسيراً نقدياً فاحصاً لمثل هذه الصورة العدائية، وعن خلفياتها التاريخية وتوظيفاتها السياسية والاقتصادية، ولعل أهم ما يكشف عنه هذا الكتاب هو تطور الفكر السياسي الأمريكي لا أقل عند هذه النخبة المشاركة في هذا العمل في معرفياتها عن ظاهرة الحركات الإسلامية وفهم منطقها السياسي، وأنماط التفكير المتعدد والمختلف عند هذه الحركات، وأنها لا تمثل تركيباً كلياً واحداً، ولا تعبر عن منطق متحد في التفكير السياسي. وفي هذا الجانب يتطور الفكر السياسي لهذه النخبة الأمريكية عن نخب كثيرة في الدول الأوروبية، أولت اهتماماً بدراسة ظاهرة الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي.

وأخيراً فان تبدّل العلاقة بين الإسلام والغرب، سوف يرتبط بتبدّل المعرفة حول هذه القضية. ومع أنه قد توفرت كل حوافز وبواعث الاهتمام بتعميق المعرفة في هذا الشأن، الا أنها مازالت بحاجة الى تهذيب شروطها الموضوعية، بالشكل الذي يجعلها تتراكم علمياً، وبعيداً عن التوظيفات السياسية، أو النزعات غير الأخلاقية، أو المظاهر التخويفية، والتهويلات الإعلامية.

وهذا تحدٍ يواجه الطرفين معاً، في أن يعمّق كل طرف معرفته بالطرف الآخر بطريقة علمية وأخلاقية. فليس من مصلحة الغرب أن يطور معرفته بالإسلام من خلال مقولات مثل «البحث عن عدو جديد» أو «نهاية التاريخ» أو «صدام الحضارات». أو من نوع المقولات المأزومة التي تكرس القطيعة والصدام.

زكي الميلاد

المركز الثقافي العربي
ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت- لبنان
ص.ب 4006 - الدار البيضاء-المغرب